الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١،٢ تمهيد

إن الانتماء يعد ركيزة أساسية، شرط ضروري لوجود الشعوب واستمرارها في مواجهة التحديات، وتلعب المنظومة التربوية دورا بالغ الأهمية حيال ذلك، ويوفر الانتماء للفرد السعادة فهو من الأهمية المتحتمة للفرد والمجتمع على حد سوء، حيث إن الانتماء تحكمه شروط العقلانية والتفكير المستنير (هويدي، ٢٠١٦).

كما أن الهوية الوطنية لا تكتسب قوتها على البقاء فضلا عن مصداقيتها إلا بمقدرتها على التطور والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية، مستوعبة لجميع الانتماءات جامعة لأكثر من قومية وأكثر من دين وأكثر من عرق وأكثر من مذهب لتتجاوز إطارها الضيق معبرة عن المشترك الأوسع في الانتماء وهي الوطنية التي تنتمي لجغرافية وتاريخ ومصالح مشتركة (العبيدي، ٢٠٠٩).

فالأدب النظري يعطي مؤشرا واضحا يجعل البحث ذا جدوى وقيمة، فمن خلاله: يتحقق الباحث من عدم تناول الدراسات والبحوث العلمية السابقة لذات الموضوع المبحوث من ذات الزاوية والمنهج، أو التحقق من وجود قصور في المضمون أو المنهج يستدعي تناول البحث من جديد. كذلك تعرف موقع البحث من الجهود السابقة ونوع الإسهام، وتحقيق مبدا تراكمية المعرفة، والإسهام في توضيح أبعاد المشكلة والصعوبات المحتملة، وتزود ا بأفكار للمنهج الملائم للدراسة الجديدة (صيني، ٢٠١٩).

٢، ٢ الانتماءات

يعد الانتماء حاجة ملحة للإنسان بل هو أمر فطري يولد مع الإنسان (أبو رياش، ٢٠١٢)، ويؤكد هادي (٢٠١٧) أنّ ترسيخ الانتماء للأوطان لدى أفراد المجتمع عامل رئيس في حفظ هوية المجتمعات العربية وحماية أصالتها، ويرى موراي Murray أن الإنسان تجذبه حاجات مختلفة داخلية وخارجية، ولهذه الحاجات قوة مؤثرة في ادرك الفرد للعالم من حوله، وفيما يفكر فيه من القضايا، فالانتماء بما يحمل من مشاعر وأحاسيس مرهفة تترجمه الأعمال والتصرفات تجاه ما ينتمي إليه (البياتي، ٢٠١٢)، ويكفل العقد الاجتماعي والسياسي والقانوني والعقائدي الذي اتفقت عليه الجماعة التعاون، ويمنع التصادم بين مصالح الفر والجماعة والمجتمع (قرواني، ٢٠٠٥). وهنا يقع دور كبير على عاتق الأسرة بترسيخ الانتماء الإيجابي وما يتطلبه من قيم (الجرابعة، ٢٠١٠).

٢، ٢، ١ مفهوم الانتماءات

الانتماءات **Affiliation**: جمع مفرده انتماء؛ جاء في لسان العرب نميته إلى أبيه نميا ونميا وأنميته: عزوته، وانتمى هو إليه: انتسب، وفلان ينمي إلى حسب وينتمي: يرتفع إليه، وفي الحديث: من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه أي انتسب إليهم ومال وصار معروفا بهم (ابن منظور، لسان العرب، ٢٠١٠).

واصطلاحا يعرفه خضر (٢٠٠٠): بأنه الانتساب إلى كيان ما، يكون الفرد متوحداً معه، ومندمجاً فيه، ويشعر بشرف الانتماء إليه والاطمئنان والأمان فيه، وقد يكون ذلك الكيان جماعة، أو طبقة، أو وطن. ويعرفه العنكبي (٢٠١٥) بأنه انتساب الفرد لكيان ما كونه يمثل عضواً فيه، ويمنحه الأمان والطمأنينة، ويشعر بالفخر والاعتزاز بهذا الانتساب، وقد يكون هذا الكيان جماعة، أو طبقة، أو وطن، أو أمة، أو دين، أو ذهب، ما يثمر ولاء يعبر به الفرد عن مشاعره اتجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ويرى العبد القادر (٢٠١٨) بأنه إحساس تجاه أمر معين يدفع إلى الولاء له والفخر به والانتساب إليه، ويذهب العتيبي (٢٠١٣: ص٦) إلى أنه " الشعور الداخلي الناتج عن العاطفة، والذي يرشد الفرد، ويدفعه للعمل بأمانة وحب وإخلاص لما ينتمي إليه"، ويذهب عواد (٢٠١٥) إلى أن الانتساب لكيان ما يكون الفرد فيه مندمجا فيه باعتباره عضوا مقبولا له شرف الانتساب إليه فيشعر بالأمان فيه، وقد يكون الكيان مجموعة بشرية، أو طبقة، أو وطن، إلخ.

بينما يراه عواشرية (٢٠١٣) حاجة من الحاجات الملحة التي يشعر بها الفرد كونه جزءا من مجموعة مثل الرفاق أو المهنة أو الوطن، والمنتمي يتمسك بثقافة من ينتمي إليه ويلتزم بمعاييره ويتوحد مع نظامه ويقدم أهدافه على حظوظه الشخصية ولربما يلزم نفسه بسلوكيات محببة ومحبوبة إلى من ينتمي إليه، ويذكر الكراسنة وجبران ومساعدة والزعبي (٢٠٠٨) بأنه الانتساب الحقيقي إلى أمر معين فكرا وتجسده الجوارح عملا، وتعرفه بكر (٢٠١٣::٤١-٤٢) "بأنه نزعة تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي معين، والالتزام بمعاييرها وقواعدها، ونصرتها بما ينمي لديه تقديره لذاته وإدراكه لمكانته، ومكانة جماعته، ويدفعه للعمل ويشعره بفخر الانتساب إليها".

ويذهب العتيبي (٢٠١٣: ١٦) إلى أنه "ارتباط وثيق بالشيء موضوع الانتماء سواء أكان هذا الارتباط بفرد، أو جماعة بهدف الصداقة، أو القبول، أو التعاون مع الالتزام بمعايير الجماعة المنتمي إليها"، كذلك هو ارتباط بين الفرد والمجتمع يظهر على مستويات متعددة كارتباط الفرد بعمله وأسرته وجماعته ويمكن التعبير عن هذا الارتباط من خلال الانجذاب والتواصل والانسجام الذي يسود العلاقات الاجتماعية. (سناء، ٢٠١٣).

ويرى ربيعة (٢٠١٧) بأن اتجاه إيجابي يستشعره الفرد منتسبا من خلاله لجماعة ما، قد تكون

جماعة أو طبقة أ، مذهب فكري، أو عقائدي، أو طائفي، أو مدينة، أو منطقة، أو وطن، بحيث يشعر الفرد فيها بالتوحد معه والأمان والاندماج باعتباره عضوا مقبولا وفعالا فيه وله شرف الانتساب إليه ويعتز بهويته وتوحده فيه، ويشعر بالفخر والولاء نحوه ويكون منشغلا بمشكلاته وقضاياه ومحافظا على مصالحه في شكل أداء جماعي وتفاعلي مع الجميع مع التمسك به وقت الأزمات قبل وقت الرخاء.

ويرى تاجفل وتورنر (Tajfel & John C. Turne, 2004) الانتماء بأنه علاقة نفسية واعية بين أعضاء المجموعة، تجمعهم هوية مشتركة ومصير جماعي مشترك. وترى عسكر (٢٠٠٨) قدرة الفرد على التعايش وإقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين قائمة على التأثير المتبادل للوصول إلى درجة من الأمن والتقبل والتقدير.

وعند جابر و نورس (٢٠١٨) بمعنى الانتساب كانتساب الولد إلى أبيه، أو الفرد إلى جماعة الرفاق، انتسابا يصحبه اعتزاز. ويرى الجنابي (٢٠١٦، صص: ٥-٦) أن الانتماء انتساب لكيان ما يكون الفرد متحدا معه، مندمجا فيه، باعتباره عضوا مقبولا وله شرف الانتساب إليه، ويشعر فيه بالأمان، وقد يكون ذلك الكيان جماعة أو مذهب أو وطن وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ويرى خضر(٢٠٠٥) أن الانتماء حاجة الفرد إلى الارتباط بالجماعة واندماجه فيهم ليحظى بالقبول والشعور بقيمته فيهم، متمثلة في انتماءه إلى أسرته وأصدقاءه وجيرانه، الذي يمثلون أفراد المجتمع، وكذلك الانتماء إلى مجموعة من الأفكار والقيم والمعايير التي تميز مجتمعه عن غيره من المجتمعات. ويرى الخضور (٢٠٠٦، ص:١٥) بأنه "الاتجاه الإيجابي الذي يشعر الفرد من خلاله بالفخر والاعتزاز كونه جزء من المجموعة، مؤكدا تمثيله علقا وإلزامه مسالكا بمجموعة القيم والمعايير الشخصية مثل منظومة الحقوق

والواجبات المشاركة الجماعية والتمييز بين الصح والخطأ وكذلك التزامه بمنظومة القيم والمعايير العامة مثل احترام القانون والالتزام بمبادئ العدل، والحافظ على الممتلكات العامة والتواصل والعلاقات الاجتماعية".

وبإمعان النظر في المفاهيم المتقدمة يستنتج الباحث أن الانتماء حاجة فطرية وطبيعة بشرية يكاد تعد من الحاجات الضرورية كانتماء الفرد إلى أبيه نسبا، أو قبيلته تجمعا أو عرقا، أو إلى جماعة الرفاق ونحو ذلك، وتصنف تلك الانتماءات بحسب سببها إلى نسبي كالانتماء إلى الأسرة والقبيلة أو عرق، ومن صور ذلك في القرآن العزيز قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتۡ قُلُوبُكُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ (القرآن.الأحزاب٥:٣٣)، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ (القرآن.الحجرات٤٩: ١٣)، ومنه الاختياري كالانتماء إلى مذهب معين، أو نادي أو حزب، أو قضية.

كما يستخلص أن المنطقة العربية تحتضن تعددية وتتنوع فمنها دينية وعرقية وقبلية ومذهبية والمكانية، ويعود ذلك إلى عوامل وظروف. ويشير إلى المعنى النسبي المفهوم اللغوي (ابن منظور، ب.ت)، وكل من (خضر (٢٠٠٠)، خضر(٢٠٠٥)، والعنكبي (٢٠١٥)، والعتيبي (٢٠١٢)، وسناء (٢٠١٣)، جابر و نورس (٢٠١٨)، الجنابي (٢٠١٦)، تاجفل وتورنر (Tajfel & John C. Turne, 2004)، حيث رأوا أنه يرتبط بالمكون الأسري أو القبلي أو العرقي، ويتولد لدى الفرد لأجله شعور بالحب والانجذاب والولاء، والفخر والاعتزاز ويثمر مسالكا قولية أو فعلية كالالتزام بالبادئ المرتبطة بذلك المكون والموروثات، ويتسم بالديمومة والثبات في الغالب.

بينما يرى كل من؛ العتيبي (٢٠١٥) عواد (٢٠١٥)، و بكر (٢٠١٣)، و عواشرية (٢٠١٣)

بأنه اختياري يندفع الفرد نحو المجموعة للوصول إلى الشعور بالأمن والسلامة والطمأنينة كانتساب شخص غريب إلى قبيلة ما، وهذا كان موجودا في عرف القبائل قديما ويكون انتسابه بالولاء، وهو مؤقت يتسم بالتحول وغير دائم كالارتباط بوظيفة معينة فإن صح له الأفضل انتقل إليها ولا حرج فالارتباط هنا لا يتسم بالعمق ولا بالأصالة، وهكذا الارتباط بالنادي أو الحزب، أو جماعة الرفاق، وغيره من الجماعات التي لا ترتبط بالفرد بنسب أو دين أو أرض ووطن، بينما يرى عسكر(٢٠٠٨) أنه استعداد ذاتي للاندماج إلى جانب مهارة تكوين العلاقات، يركز كروبر Cropper على لمؤشرات حيث يرى بأنه مجموعة مسالك وأفكار، ويرى الخضور (٢٠٠٦) بأنه اتجاه.

ويقدم القرآن الكريم صورة من صور الانتماء، حيث يقول سبحانه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (القرآن.التوبة٩:٧١)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(القرآن.الحشر٥٩: ٩).

وفي السنة النبوية المطهرة يصور النبيُّ الكريم صلى الله عليه وسلم ذلك الانتماء حيث يقول: "تَرَى المؤْمِنِينَ في تَراحُمِهِمْ وتَوادِّهِمْ وتَعاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إذا اشْتَكَى عُضْوًا تَداعَى له سائِرُ جَسَدِهِ بالسَّهَرِ والحُمَّى" (الحديث: البخاري. كتاب الآداب. باب رحمة الناس والبهائم (٦٠١١).

٢، ٢، ٢ أنواع الانتماءات

يتخذ الانتماء وفق منظور علم نفس الاجتماع السياسي حسب المحتوى النفسي والأبعاد السيكولوجية

أشكالا مختلفة كالانتماء الأسري والانتماء الديني، والانتماء القومي والانتماء الطائفي والانتماء الطبقي والانتماء السياسي (الأديب، ٢٠١٢)، ويقول المعمري والمسروري (٢٠١٦) إلى أن الانتماء مظلة التي ينضوي تحتها عدة أشكال من الانتماء اللغوي، والثقافي، والانتماء العرقي، والانتماء القبلي، والانتماء الأسري، والانتماء الديني، والانتماء العابر للحدود، والإنسان متعدد الانتماءات بطبعه.

وتقدم مهدي (٢٠١١) الحالة العراقية أنموذجا لتعدد الانتماءات حيث يوجد فيها تنوع قومي وديني ومذهبي، وكان يسودهم التعايش والتعاون، بل وأسهم بتنوعهم في بناء الدولة العراقية القومية المتماسكة، إلا أن هذا البناء كان مهددا من سياسات القمع والإقصاء، والتفرد بالقرار والتعصب لجهة دون أخرى، بينما يصف الأنصاري (٢٠١٤) الحالة القطرية بأنها فريدة من نوعها حيث إنها تتكون من أكثرية أجنبية وأقلية من المواطنين كلهم من العرق العربي والدين الإسلامي، بينما الأجانب فهم ينتمون إلى أعراق وديانات مختلفة.

ويذكر حميد(٢٠١٥) أن العراق واجه أزمة هوية حقيقة حتى مطلع القرن العشرين، فلم يكن بلدا موحدا وشعبا متجانسا ومجتمعا متكاملا ينضوي تحت هوية وطنية واحدة، وإنما كان تجمعا من إثنيات وقبائل وأديان وطوائف ولغات متعددة كالعرب والكرد والتركمان والأشوريين وغيرهم، وهم كذلك منغلقين على أنفسهم فبينما خضع الحضر للشريعة الإسلامية كان أهل الريف يخضعون لقيم وأعراف وعصبيات قبلية مصبوغة بصبغة دينية، ومن جانب آخر ترى فئة الأفندية خاضعة للثقافة التركية.

٢، ٢، ٣ خصائص الانتماءات

تشير دراسة آدم (٢٠١٥) إلى أن التعددية الدينية والإثنية في جمهورية موريتانيا الإسلامية كان لها دور

فاعل في إحلال التعايش والتفاعل الإيجابي بين مكونات المجتمع وصولا إلى الوحدة الوطنية والهوية الجامعة بعض الأحايين وأخرى تلعب دورا في نشوب الصراع والتنافس، ما حمل المضمون الثقافي والفكري على التأرجح بين نصرة الدين تحقيقا لمبدأ الأخوة، وتأكيد حق الجميع في المواطنة بغض النظر عن اللونية والعرقية والجهوية، أو الشعور بالانعزالية والتطرف الديني، أو الانفصال في ظل غياب الممارسة الرشيد للحكم.

وتشهد المنطقة العربية منذ القدم وجود لمختلف الانتماءات، وهي اليوم تشهد ظهورا بارزا لانتماءات معينة كالقبلية، والعروشية، والدينية، والطائفية والمذهبية، ولم تخل بلدان هذه المنطقة من نزاعات مصاحبة لتلك النزعات، سواء في ذلك البلدان المصنفة ضمن المتجانسة كتونس وليبيا ومصر، أو التعددية كالمغرب والجزائر وسورية والعراق والبحرين، أو الفسيفسائية كلبنان، وفي العشرين الأخيرة من القرن العشرين شهد العالم تباينا ملحوظا لعنف ونزاعات بالغة الخطورة ارتبط ببعض تلك الانتماءات كالقبلية والإثنية كما في البوسنة، وليست منطقتنا العربية بمنأى عن تلك النزعات فقد شهدت تصاعدا لوتيرة من ذلك كما في السودان والجزائر، وفي اليمن بين مكونيه الشمالي والجنوبي، وفي لبنان وأخيرا ما عاشته المنطقة تحت ما يسمى بالربيع العربي متزامنا مع أحداث ارتبطت كذلك إلى حد كبير بالانتماءات (غليوفي، ٢٠١٦).

٢، ٣ نظريات الانتماءات

٢، ٣، ١ منظور البيعة:

يعد نظام البيعة من أهم مقومات وركائز الدولة في نظر الشريعة الإسلامية، وهي تعني الموافقة على اختيار الخليفة أو الإمام وليست انتخاب أو اختيار، فالبيعة تتم بعد اختيار أهل الحل والعقد لمن توفرت فيه الشروط والصفات وعلى الأمة بعد ذلك السمع والطاعة له، ما مادام في طاعة الله ملتزما بشرعه(آل محمود، ٢٠٠٨).

فالبيعة صيغة التعاقد والاتفاق بين طرفين، وفق القبول والإيجاب، وتمثل أسلوبا للتولية وتقديم الالتزام والطاعة، وقد نص عليها القرآن الكريم ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ (القرآن. الفتح٤٨: ١٠)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ يُبَايِعۡنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡرِقۡنَ وَلَا يَزۡنِينَ وَلَا يَقۡتُلۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأۡتِينَ بِبُهۡتَٰنٖ يَفۡتَرِينَهُۥ بَيۡنَ أَيۡدِيهِنَّ وَأَرۡجُلِهِنَّ وَلَا يَعۡصِينَكَ فِي مَعۡرُوفٖ فَبَايِعۡهُنَّ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُنَّ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ (القرآن. الممتحنة ٦٠: ١٢) ويقول سبحانه في معرض الالتزام بالعقد والوفاء بالعهد: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ (القرآن. المائدة٥: ١)، و﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا﴾ (القرآن الإسراء١٧:٣٤).

وعن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قال عبادة بن الصامت: "بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمكره والمنشط ولا ننازع الأمر أهله وأن نقول الحق ونقوم بالحق حيث ما كنا ولا نخاف في الله لومة لائم" (الحديث: الربيع. كتاب الجهاد: باب البيعة ج٢: #٤٤٥).

ومن تطبيقات البيعة في العهد النبوي الشريف، بيعة العقبة الأولى: وهي البيعة الأولى في الإسلام وتسمى بيعة الإسلام أي الدخول في الإسلام بايع فيها بعض الأنصار على الإقرار بربوبية الله وتوحيده، وبنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، والالتزام بالشريعة الإسلامية، والبيعة الثانية: وهي التي تمت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن خرج من المدينة للحج حيث قال: أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون نساءكم وأبناءكم، فأجابوا نعم والذي بعثك بالحق (الغريري، ٢٠٠٤).

وبيعة الرضوان: وكانت تحت شجرة سمرة بايع المؤمنون رسول الله إذ دعاهم على ألا يفروا، فبايعوه على ذلك، وهي البيعة التي سبقت صلح الحديبية وتسمى بيعة الجهاد كذلك (العمري، ١٩٩٤)، فأنزل

الله تعالى فيهم ﴿۞لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحًا قَرِيبًا ١٨﴾ (القرآن. الفتح١٨:٤٨)

ومن تطبيقاتها في عهد الصحابة بيعة أبي بكر الصديق، وقد أجمل رضي الله عنه ما يلزم بها الإمام، والرعية، حيث صعد المنبر وخطب الناس قائلا: "أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أرجع إليه حقه، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد إلا خذلهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم قوموا إلى صلاتكم رحمكم الله" (رضا، ١٩٥٠، ص: ٣٩).

ويذكر غباش(٢٠٠٦) أنه منذ القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) ولفترة تزيد عن ألف عام حقبة انطبعت فيها سعي المذهب الإباضي لإقامة إمامة عادلة وناجحة وفق النموذج الإباضي للدولة الإسلامية' فلقد وجدت هذه الحركة هويتها العقائدية والفكرية في زمن مبكر فمن خلال محافظتها على مبدأي الشورى والانتخاب الحر للأئمة ؛ مبدأ الإجماع والتعاقد تعد الوريث الحقيقي لتقاليد نظام الخلفاء الراشدين (١١هـ/م٦٣٢- ٤٠هـ/٦٦١م) وبخاصة فترة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما- حيث إنها الفترة المثالية بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- وتمثل هذه الفترة للإباضية وغيرهم المرجعية الإسلامية الشرعية ومنها تستمد الحركة الإباضية رؤيتها وشرعيتها ومبادئها وقوانينها الدستورية، ومنذ الإمامة الأولى إمامة الجلندى بن مسعود (١٣٥هـ/ ٧٥١م) قام نظام الحكم على ثلاثة مبادئ أساسية ثابته هي: مبدأ السلطة؛ يقوم على الإجماع والتعاقد والانتخاب الحر المبني على الشورى، ومفهوم الوطن؛ فمع نهاية القرن

الهجري الأول انتقلت الحركة الإباضية من البصرة إلى عمان واتخذوها موطنا، مبدأ الاستقلال والسيادة فقد انفصلت عن الدولة الأموية ثم عن الدولة العباسية في النصف الثاني من القرن الهجري.

وأما الشروط المؤهلة للإمامة والمبايعة فهي اثنا عشر شرطا: البلوغ وسلامة السمع وصحة البصر، وألاّ يكون أخرسا ولا زمنا، ولا مقطوع اليدين أو الرجلين وليس ممن أقيم عليه حد بقطع أو جلد، وأن يكون من أهل العلم والدين والورع وأن يعقد له من أهل الولاية ستة رجال بالغين عاقلين من أفضل المسلمين علما وورعا ودينا، وألاّ يعقد لأحد قبله من الملمين إلا أن يكون بينهما بحر (تغلات، ٢٠١٥).

وقد وضع العلماء لأهل الحل والعقد ضوابط دقيقة فهو ليس مجرد مفهوم أخلاقي يختلف الناس أو يتفقون عليه، ومن أهم تلك الضوابط: العقل الكامل مع كثرة التجارب، الناصح الودود فإن النصح والمودة يصدقان الفكرة ويمحصان الرأي، سلامة الفكر ورجاحة العقل، يهتم بأمر الناس، مشهورا بتجاربه، ولا يكون له في الأمر غرض ولا هوى. (عرب، ٢٠١٧).

ونقدم في هذا السياق طريقة اختيار ومبايعة الإمام ناصر بن مرشد اليعربي فهي بحق تعد أنموذجا لدور أهل الحل والعقد.

يذكر البراشدي (٢٠١٩) أنه بعد نجاح مرحلة المراسلات السرية بين العلماء بدأت مرحلة الاجتماع الفعلي لانتخاب الإمام حيث إن الإمامة فرض، توافد مجموعة من العلماء إلى قرية قصرى بالرستاق حيث العلامة الكبير الشيخ خميس بن سعيد الشقصي، وأجتمع أكابر الرستاق وعلماؤها الحذاق وتشاوروا في الإمامة ومن هو الجدير بها وأهلها، وقد أجمعوا على ناصر بن مرشد مرشح العلامة الكبير الشيخ الشقصي، فعقدوا له الإمامة جهرا في مسجد قصرى، ونص البيعة: "إنا قدمناك إماما على أنفسنا

والمسلمين، على أن تحكم بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وعلى أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتظهر دين الله الذي تعبد به عباده، وتدعوا إليه ما وجدت إلى ذلك سبيلا".

وتتمثل مؤسسات الإمامة في الفكر السياسي الإباضي في: العلماء والمجالس: فإن نظام الإمامة يستند إلى مؤسسة أهل الحل والعقد وهي مكونة من كبار العلماء يمثلون السلطة التشريعية العليا والمرجع الحقوقي والسياسي، ويساند الإمام مجلس الشورى برئاسة الإمام يجتمع عند اللزوم وأعضاؤه إما وزراء وإما مستشارون، ومجلس آخر عام يضم أعضاء مجلس الشورى والولاة ورؤساء العشائر وينعقد بدعوة من الإمام، والولاة: فبواسطتهم مع ورؤساء القبائل يدير الإمام حكم البلاد، والقضاة ويتسم عملهم في نظام الإمامة بالاستقلال والنزاهة والتطبيق الحازم لمبدأ المساواة أمام نظام الشرع، وبيت المال الذي ترفده الزكاة، واستثمارات الدولة المختلفة، والجيش؛ وهو يجتمع عند حصول تهديد من داخلي أو خارجي بدعوة من الإمام، العلاقات الخارجية؛ ينطلق من مبدأ الاعتدال فلا حرب ضد طرف آخر ما لم تتعرض الدولة لعدوان يهدد سلمها وأمنها (غباش، ٢٠٠٦).

٢، ٣، ٢ نظرية الحاجات

يرى ماسلو (Maslow) أنّ الانتماء هو حاجة نفسية واجتماعية يسعى الفرد في مجتمعه إلى تحقيقها من خلال الشعور بالحب والانتساب والتقبل، والتي تأتي تبعا لهرمه بعد إشباع حاجة الأمن التي يعيش فيها الفرد درجة من الطمأنينة والأمان والتحرر من الخوف. (الأديب،٢٠١٢).

الشكل ٢، ١: هرم ماسلو للحاجات

حيث إن ماسلو رتب نظريته وفق حاجات الإنسان، فهو يرى أن يشعر بحاجة لأشياء معينة ما يظهر أثر في السلوك فالحجة التي لم تلق إشباع تسبب توترا لدى الفرد فيندفع إلى إشباعها، وتتدرج تلك الحاجات في هرم يبدأ بالحاجات الأساسية اللازمة للبقاء ثم تتدرج في تصاعد يعكس أهمية الحاجة، وبعد إشباع الحاجات الفسيولوجية والأمان، تأتي حاجة الانتماء وهي حاجة بشرية فالجميع بحاجة إلى الانتماء والقبول سواء ذات بعد اجتماعي كالأسرة والعائلة والقبيلة، أو ذات بعد عرقي كالعرب والكرد والهنود أو ذات بعد جغرافي كالقرى الشرقية، والشمالية، والجنوبية، أو ذات بعد ديني كالمسلم والكتابي، والمجوسي، أو بعد مذهبي كالإباضية والمالكية، والشافعية، والحنفية، والحنبلية، والشيعية والزيدية وهكذا (زيدان، ٢٠١٦).

ويفترض ماسلو أن الحاجات تنتظم في تدرج متصاعد (Hierarchy) من حيث الأولوية والتأثير، (Prepotency) وأن تلك الحاجات مرتبة هرميا على أساس قوتها، ومع فطرية جميع الحاجات إلا أن بعضها أقوى من بعض، فكلما انخفضت الحاجة في التنظيم الهرمي كانت أكثر قوة، والحاجات الدنيا في التنظيم

الهرمي تماثل التي يمتلكها الحيوان بينما يتفرد الإنسان بامتلاكه الحاجات العليا (مصطاف، ٢٠١٨)، حيث يرى ماسلو أن الحاجات تسير بنسق مترابط ومتدرج يفسر من خلاله الحاجات التي تحرك السلوك الإنساني، وأن الحاجات العليا تظهر متأخرة في حياة الفرد، وإشباعها يتطلب ظروف خارجية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية (صكبان، ناجح حمزة المعموري، و علي محمد هادي الربيعي، ٢٠١٩).

ويرى ماسلو أن هناك ١٤ عرضا وجانبا للأمن النفسي وأن العناصر الثلاثة الأولى من تلك الجوانب لها جانب إيجابي وهو الشعور بالحب والحاجة إلى الانتماء، وتمثل حاجات أساسية وإشباعها أساسي لأمن الفرد، ويليه الجانب السلبي وهو الشعور بالذنب والعزلة والتهديد (الجبوري، ٢٠١٢)، ويعد هرم ماسلو من أهم النظريات المفسرة لحاجات الإنسان عامة وحاجته للانتماء خاصة، وعلى المجتمع مراعاة تلك الحاجات النفسية والاجتماعية والبيولوجية لأفراده وإشباعهم لها للحفاظ على توازن المجتمع من خلال توازن أفراده، وقد تختلف حاجات كل إنسان عن الآخر ومن أسرة عن أخرى ومن مجتمع عن آخر كل حسب الأهمية لديه، ومن فترة زمنية لأخرى حسب الظروف التي تحيط بالمجتمعات (البياتي، ٢٠١٢).

بينما يذهب هنري موراي إلى رفض أنموذج ماسلو القاضي بتدرج الحاجات مقدما أنموذج المصنف على نوعين: حاجات ظاهرة، وهي التي تعبر عن ذاتها بأسلوب مباشر وفوري في سلوك الفرد، وحاجات كامنة وهي المكبوتة والخفية ولا تعبر عن نفسها بصورة صريحة أو مباشرة، كما يرى الحاجة هي مفهوم افتراضي يعبر عن قوة داخلية تؤثر في إدراك وسلوك الفرد وأهم تلك الحاجات؛ حاجة السيطرة، وحاجة الاستقلال وحاجة الاستسلام، وحاجة، الإنجاز، وحاجة الاستمتاع، وحاجة الانتماء، وحاجة التعويض، وحاجة التنظيم (آلاء، ٢٠١٦).

٢، ٣، ٣ نظرية العقد الاجتماعي

وردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات المفكرين السفسطائيين وأبيقورس ولوكر وعلماء القانون الروماني وكثير من فلاسفة القرن السادس عشر أمثال هاتمن ولاتي وتوكس وبوكتان وتتلخص فكرة العقد الاجتماعي أن الناس كانوا يعيشون بداية أمرهم وفق الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب مما دفع بالناس إلى التفكير في تأسيس تنظيمات اجتماعية لأجل الدفاع عن أنفسهم من المخاطر المهددة لهم، ولم يكن سهلا تحيق ذلك حيث اختلفت آراء المفكرين ورواد العقد الاجتماعي في موضوع العلاقة بين الحاكم والمحكوم (مجيد، ٢٠٠٤).

ويطلق عليها أيضا نظريات العقد السياسي تعد ثمرة لبحث الإنسان عن مساحة أوسع للإسهام في صنع حاضره، والمشاركة في بناء الدولة مؤسساتها المختلفة ووضع نظمها التي تكفل للجميع العدالة والمساواة والتنمية الشاملة والملائمة لاحتياجاته والمتوافقة مع إمكاناته، والحياة الهنيئة المستقرة الآمنة، بعد أن عاش حقبة من ألاّ نظام أعقاب عمليات الانهيار والتجديد الذي أصاب المجتمعات الأوربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكانت تلك البداية التأسيسية للمرحلة الجديدة في أوربا، التي اكتمل صوغها بين عصري النهضة والتنوير نهاية القرن الثامن عشر فتبلورت أفكار اتجاه بناء الدولة وتعزيز السلطة، ضمن أسس شرعية متعاقد عليها بين الحاكم والمحكومين، كما تفسره أراء هوبز، ولوك، ورسو (االطيب، ٢٠٠٧)، وهذه لمحة عنهم:

توماس هوبز Thomas Hobbes فيلسوف إنكليزي مادي ولد في وستبورت ٥نيسان ١٥٨٨، وتوفي في هاردويك ٤كانون الأول ١٦٧٩، ومن أبرز نتاجاته العلمية كتابه السياسي (Decorpor Politico)، وكتابه المواطن (Decive Du citoyen) وهو كتاب الفلسفة المدنية، وكتابه الدولة أو التنين

(Leviathan) الذي يعد خلاصة فكره السياسي وجوهر فلسفته السياسية، وجون لوك John Locke (١٦٣٢- ١٧٠٤) فيلسوف إنكليزي، ولد في رينغتون، بالقرب من برستول في ٢٩ آب ١٦٣٢، وتوفي في إسكس ٢٨تشريين الأول ١٧٠٤، درس الأدب والفلسفة ثم الطب وكانت منطلق كتابه الرئيس محاولة في الفهم البشري الذي يعد من بين أبرز المؤلفات في تاريخ الفلسفة، أما جان جاك روسو Jacques Rousso - Jean فهو فيلسوف فرنسي ولد في جنيف ٢٨جوان ١٧١٢ نزحت أسرته إليها إثر ظروف ألمت بهم، ليتوفى بعد ذلك في إمنونغيل بفرنسا موطنه الأصلي، وقد كتب مقالة بعنوان أصل التفاوت بين الناس، وبعد سني عدة أخرج كتابين العقد الاجتماعي، (طرابيش٢٠٠٦).

وفي السياق النظري يرى هوبز أن الناس أنانيون تماما يتلمسون بقائهم وسلطاتهم والحصول على القوة، وأن الحياة الفطرية سابقة على نشأة الجماعة، ولكنها حياة فوضى يعوزها النظام ويسود فيها الصراع، ما جعل الأفراد يضطرون معها للتعاقد فيما بينهم لإقامة الجماعة السياسية، واختيار حاكما لم يكن طرفا في العقد، بل إن الأفراد بموجب العقد تنازلوا عن جميع حقوقهم الطبيعية، لتصبح سلطة الحاكم مطلقة، ليس باسم الحق الإلهي للملوك، وإنما باسم مصلحة الأفراد والسلم، فيضع القوانين ويعدلها حسب رؤيته ومشيئته، وهو بهذا يفضل النظام الملكي على الشعبي والأرستقراطي، ويرى هوبز أن حياة الإنسان كلها قائمة على غريزة حب البقاء، ويخطئ من يعتقد بالغريزة الاجتماعية التي تحمل التعاون والإجماع، فهو يرى أن الحالة الطبيعية للإنسان أنه ذئب وأن الكل في حالة حرب ضد الكل، فهو يقول: إن الحياة في حالة الفطرة والطبيعة كانت مقفرة كريهة قصيرة، ويرى هوبز دين الدولة واجب محتوم على كل مواطن، فالدين مجملا عنده ظاهرة طبيعية ليس فلسفة ولكن شريعة لا تتحمل المناقشة بل تستلزم الطاعة المطلق (محمد، ٢٠٠٩).

ويرى لوك أن الإنسان يولد وعقلة على الفطرة ثم تجيئ خبرته فتصبح الفطرة مكونة بذلك مصدر معرفته أي أنه ينكر فطرية الأفكار في العقل الإنساني وما دام الناس يولدون بلا مورثات عقلية فهم سواسية لا يفرق بينهم إلا نوع تربيتهم، فهو يرى أن الناس في حالة الفطرة عقلاء يحسنون التصرف، يميلون إلى التعاون مع الآخرين مع غياب السلطة التي أوجدت الفروق بينهم قوة وضعفا، ولهم حق الحياة والحرية والتملك بحكم الطبيعة ولا علاقة له بوجود الدولة مطلقا، فحق الملكية عند جون لوك حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على مبدأ الحيازة أو القانون الوضعي، ويرى أن الإنسان العاقل هو الأساس فيما له قيمة وليست الطبيعة، والناس يخرجون من الحالة الطبيعية ليكونوا مجتمعا مدنيا غايته الأساسية حماية الملكية، فهو يزعم أن كل حكومة لا غاية لها إلا الحفاظ على الملكية من خلال النظم والتشريعات لا الحكم، كما يرى أن الحكومة الصالحة هي أحدى دوافع العقد الاجتماعي وهي تقوم بمؤسساتها وتشريعاتها ونظمها على تأمين السعادة والنماء للناس، ومن هنا اتفقوا فيما بينهم على إقامة حكومة بعقد مشروط تلزم الجميع باحترام الحقوق والملكيات، ويرى أن حق المقاومة مشروع للدفاع عن النظام العام لا بمجرد الأماني الشعبية الذي قد يعطله أو يعبث به طغيان النظم (خضرة، ٢٠١٦).

ويذهب روسو إلى أن الإنسان كان متوحداً في الغالب لا يعرف أهله، ولا صناعة له ولا حرفة ولا رذيلة صفحة بيضاء حيث إنه لم يكن له ارتباط مع أفراد نوعه بأي علاقة، كما يرى أن الحرية تميز الإنسان وفي هذا الصدد يخطئ روسو هوبز الذي يزعم أن حالة الطبيعة تتميز بالطمع والكبرياء، فهاتين العطفتين يرهما روسو لا تنشآن إلا في حالة الاجتماع، والإنسان المتوحد كان كاملا سعيدا لأن حاجاته قليلة، ويرى روسو أن الاجتماع بنوعيه المؤقت والدائم يمثل تطور حياة الإنسان وبتنوع الحاجات والضرورات أدى إلى نشوء مدنية منظمة بالقوانين التي تثبت الملكية وتوطد التفاوت بين الناس، ويرى روسو أنه عندما بدأت الصراعات في الظهور أدى إلى ظهور كائن جماعي وهي الدولة، حيث يرى ضم قوة الأفراد إلى قوة جامعة

تحكم الجميع وفقا لقوانين عادلة خير من توجيهها نحو النفس بالصراع أن العقد الاجتماعي ليس عقد بين أفراد كما يرى هوبز ولا عقد بين الأفراد والسلطات كما يرى لوك وإنما هو اتحاد كل واحد مع الكل فالعقد إذن بين المجموعة، ويرى رسو أن الدولة التي تأسست بموجب العقد لا تمارس قهرا على الأفراد بل تصبح راعية للحريات وحافظة للحقوق والملكيات، ويصبح كل عضو مع الأخر جسما واحد لا يتجزأ، وعندها ينتج فعل الاجتماع، وهو ما يسميه أعضاؤه دولة إذا كان منفعلا وصاحب سيادة إذا كان فاعلا، وقوه، وأما الشركاء فيطلق عليهم جميعا اسم الشعب، ويطلق عليهم فرديا اسم المواطنين، من حيث هم مشاركون في السلطة السيادية، ورعايا من حيث هم مذعنون لقوانين الدولة (روسو، ٢٠١١).

٢، ٣، ٤ مقارنة بين نظرية البيعة ونظريات العقد الاجتماعي

نظرية البيعة نظام شرعي تكتسب تشريعاتها من القرآن والسنة، وتقوم عقد الخلافة أو الإمامة، وتتم بعد اختيار أهل الحل والعقد – ومن أهم صفاتهم العقل الكامل، والخبرة الطويلة، والنصح، وسلامة الفكر ورجاحة العقل، والاهتمام بأمر الناس، ولا يكون لهم في الأمر مصلحة خاصة لهم ولا هوى – لمن توفرت فيه الشروط والصفات وأهمها اثنا عشر شرطا: البلوغ والعلم والدين والورع، وسلامة السمع وصحة البصر، وانتفاء الخرس الزمناه، ولم يقم عليه حد من قطع أو جلد، وأن يعقد له من أهل الولاية ستة رجال بالغين عاقلين من أفضل المسلمين علما وورعا ودينا، وألاّ يعقد لأحد قبله من المسلمين إلا أن يكون بينهما بحر، وعلى الأمة بعد عقد البيعة السمع والطاعة للإمام، ما مادام في طاعة الله وملتزم بشرعه، ويقوم نظام الحكم وفق نظرية البيعة على ثلاثة مبادئ أساسية ثابته هي: مبدأ السلطة – ويقوم على الإجماع والتعاقد والانتخاب الحر المبني على الشورى–، ومفهوم الوطن، مبدأ الاستقلال والسيادة، وتتمثل مؤسسات الدولة

وفق نظرية البيعة (المذهب الإباضي أنموذجا) من: العلماء والمجالس، والولاة والقضاة، وبيت المال، والجيش؛ والعلاقات الخارجية.

بينما نظريات العقد الاجتماعي ويطلق عليها أيضا نظريات العقد السياسي، فقد اكتمل صوغها بين عصري النهضة والتنوير نهاية القرن الثامن عشر، وتبلورت أفكارها تجاه بناء الدولة وتعزيز السلطة، ضمن أسس شرعية متعاقد عليها بين الحاكم والمحكومين، كما تفسره أراء هوبز، ولوك، ورسو، وقد اتفق منظروها على الحالة الفطرية، والشعور بعدم كفاية الحياة الطبيعية (البدائية) لتحقيق مصالحهم، لذا كان الاتفاق على التعاقد للخروج من تلك الحياة بمقتضى العقد الاجتماعي، لتقوم به دولتهم، إلا أنهم اختلفوا في موضوع العقد الاجتماعي، وتفاصيله، ففي موضوع الحكم يرى هوبز أن الملكية هي الأفضل بينما يخالفه لوك فيرى أن الأفضلية للحكم الدستوري بينما يرى روسو الأفضلية لديمقراطية المباشرة، وفي موضوع طاعة الحاكم فيرى هوبز أنها مطلقة للحاكم ولا يجوز الخروج عليه مهما كان وأن الناس تنازلوا عن جميع الحقوق والحريات بصورة مطلقة للملك، ويرى لوك بأنه مقيدة ويصح الخروج عليه إذا أخل بالعقد، وأن الناس تنازلوا جزئيا عن حقوقهم وحرياتهم، بينما يرى روسو بأنها مطلقة لصالح الإرادة العامة، ولا يصح الخروج على تلك الإرادة، وأن الناس تنازلوا تنازلا مطلقا لصالح الإرادة العامة.

٢، ٤ الانتماءات في سلطنة عمان

إن التنوع أو التعدد في الدول العربية جزء من بنيتها الاجتماعية والتاريخية، ومهما كانت الإشكالات الحاصلة في الحقب الماضية إلا أنها لا تعطي مبررا للتفكير في احتمال استئصالها أو منع المظاهر المتعلقة بها، فمن الرباط إلى مسقط تجد أن التنوع الديني والعرقي والثقافي مزروع بعمق في معظم تلك المساحة الشاسع،

تقول فريال (٢٠١٩): فإذا كان ولاء الفرد لدولته أعلى من الولاء للجماعة العرقية التي ينتمي إليها أسهم ذلك في تحقيق الاستقرار في الدولة، وتعد سلطنة عمان من المناطق الجغرافية الكثيفة بالتنوعات العرقية واللغوية والدينية في الخليج العربي الإسماعيلي (٢٠١٦).

٢،٤،١ الانتماء القبلي

يقال لكل جمع من شيء واحد قبيل"، أو هي تجمع اجتماعي مؤسس على القربى وعلى الجوار الجغرافي، وتتكون القبيلة من عدد من العشائر التي تتفرع منها بطون وأفخاذ، وقد أجبرت الظروف الاقتصادية والأمنية بعض العشائر الصغير الانضمام أو الانضواء تحت مظلة قبيلة أخرى يتوفر عندها لأمن والرخاء الاقتصادي مكونة ما يعرف باتحاد العشائر التي ترتبط بواسطة المصالح المشتركة عوض رابطة الدم (الدويكات، ٢٠٠٤)، ويرى الراشدي (٢٠١٧، ص:٢٩٩) أن القبيلة "هي من الناس بنو أب واح يقال لكل جماعة من واحد قبيلة، ويقال لكل جمع من شيء واحد قبيل"، أو هي تجمع اجتماعي مؤسس على القربى وعلى الجوار الجغرافي، وتتكون القبيلة من عدد من العشائر التي تتفرع منها بطون وأفخاذ.

وتعد القبيلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزء لا يتجزأ من المشهد الوطني سواء أكانت في الحياة الاجتماعية أم السياسية، شأنها شأن المكونات الأخرى، وهي لا تزال صامدة ولم تتآكل بشكل لا رجعة فيه لمصلحة التماهي مع الدولة مهما قويت أو الأمة أو الدين (ديل، ٢٠١٧)، وأقره الخطاب القرآن حيث يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾(القرآن.الحجرات١٣:٤٩).

وقد ناقش موضوع القبيلة ودورها عدد من الدراسات، حيث توصلت نوري (٢٠١٨) أن القبائل والعشائر

في العراق بمثابة وحدات اجتماعية متماسكة ذات أنظمة وقوانين وأعراف تتسم بالاستقرار والرسوخ تعضدها في ذلك رابطة الدم والقربي وتتمتع بما يشبه السلطة التشريعية والتنفيذية والمالية المستقلة خاصة في العهود السابقة وأن المرأة تلعب دور في التقارب والاختلاط بين القبائل من خلال كونها من عوامل تقارب الأنساب عن طريق التزاوج.

وأظهرت علوان(٢٠١٨) أن قوة القبيلة تقدر بحجم قدرتها على التأثير في سلوك أفرادها، وتتجلى قوة انتمائهم في انحيازهم القبلي أولا قبل أي شيء حتى ولوكان الديني، وأظهرت دراسة الحسين(٢٠١٨) أنه ليس هناك تأثير سلبي لمكونات الثقافة التنظيمية المتمثلة في القبيلة والعشائرية ومفاهيم المجتمع على المرأة على أداء المراجعة الداخلية، سواء من جانب أداء المراجعة الداخلية أو الأداء الفردي والجماعي لأفراد التنظيم، وهو يدل على تفوق ثقافة التنظيم الداخلية على المكونات الخارجية المحيطة بالمنظمة في ظل وجود مجتمع قبلي وعشائري لديه تصورات خاصة فيما يتعلق بدور المرأة في مجال العمل العام.

وأظهرت دراسة جرادي (٢٠١٨) أن البناء الاجتماعي القبلي المعاصر في اليمن يرتبط في معظم جوانبه الثقافية والسياسية والاجتماعية بالبناء الاجتماعي للمجتمع القبلي القديم والحديث وأن البناء القبلي فيها مراتبي يشمل منازل ومراكز اجتماعية موروثة تتحدد من خلالها منظومة الحقوق والواجبات التي تربط بين الأفراد والجماعات، وأن البنية الطبيعية في المناطق القبلية تأثرت بشكل كبير في أنماط الحياة المختلفة يعتمد النسق السياسي القبلي في اليمن على التنظيم الانقسامي في المجتمعات القبلية التي لا تؤلف دولة، وكل قبيلة تستقل بمنطقة جغرافية محددة وخاصة بها، وتوصلت دراسة خضر وحمد (٢٠١٩) إلى أن الناخب يتوجه إلى الانتخابات وفق ما تمليه عليه قبيلته، ,وأن ميول الناخب باتجاه المرشح العشائري وأن المعترك الانتخابي يفرز تصادم مرشحي القبيلة الواحد فيما بينهم، وكشفت دراسة التميمي والغزالي (٢٠١٩) أن

للعرب قبل الإسلام مناصب إدارية كانت تعمل ضمن المؤسسة السياسية للقبيلة أو للممالك العربية كمملكة الغساسنة والمناذرة وبعض ممالك اليمن جنوب الجزيرة العربية.

وأظهرت دراسة ياسين و عوض (٢٠١٨) أن زعامة القبيلة لم يكن حكرا على الأسوياء في العصر الجاهلي فحسب وإنما شغل بعضهم منصب الزعامة بحكم القوة الوراثية إلى جانب سمات الزعامة كالحلم والشجاعة والكرم والسن المؤهلة جميعها لقيادة القبيلة في كافة الأصعدة والميادين بما في ذلك حمايتها والذود عنها، وأظهرت دراسة جاسم وعبدالسادة (٢٠١٨) أن العشيرة حسب رأي العينة المبحوثة توفر الحماية والدعم لجميع أبنائها لما يتعرضون له من أخطار، وأن شيوخ ووجها القبيلة يقدمون النصح والتوجيه لأفراد العشيرة وأن القيم والأعراف القبلية وسيلة للضبط الاجتماعي وأن الحكومة داعمة ومعاونة لشيوخ العشائر.

وأظهرت دراسة صالح وموفق (٢٠١٨) أن الإسلام بشريعته السمحة استطاع أن يغير كثيرا من العادات القبلية السائدة والمترسخة في منظومتها الثقافية التي لا تتوافق مع المنطلقات الإسلامية، وأظهرت دراسة عبدالله وحسن(٢٠١٨) أن لقبيلة دوس وأبنائها دورا بارزا في الفتوحات الإسلامية إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وعلى مختلف الجهات، وتوصلت ودراسة ديل(٢٠١٧) إلى أن القبيلة والعشير والعائلة الممتدة تؤثر سواء إيجابيا أم سلبيا، بشكل صريح أو ضمني في البنى الاجتماعية في البلاد والمناطق التي تشكل جزءا منها، وتؤكد دراسة الراشدي (٢٠١٧) على أن ميزان التفاضل بين الناس هو التقوى والعمل الصالح بعيدا عن الحسب والنسب حيث عانت الجزيرة العربية من مسالك لا تحمد من بعض من ينتسبون إليها أفاردا وجماعات فأفسدت العيش على الآخرين وقدمت صورة غير حضارية عن واقعهم المؤلم، وأن الحق أحق بالاتباع من الآباء والأجداد والسادة والكبراء فبالحق يعرف الرجال ويحمدوا.

وأظهرت دراسة حمودي(٢٠١٧) أن القبيلة ما زالت سارية في شرايينها فالرابط الذي يحرك الديناميات القبلية يضمن سلامة الأشكال والشبكات التي تساعد على تكوينها، وأظهرت دراسة حمزة (٢٠١٧) أنه ثمت علاقات بين الدولة والعشائر تتسم بالازدواجية والتوتر منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكانت جزء مهما من تاريخ العراق وأنه من خلال المؤسسات التحديثية كالتعليم والجيش إلى جانب ضعف الزعامات القبلية أسهم في تحلل واضح لبنية العشيرة بغية تحقيق المجتمع السياسي الموحد إلا أن جميع ذلك لم يلغ كليا نمط التفكير العشائري فالثقافة العشائرية متغلغلة في النسيج الحضري.

وأظهرت دراسة السعدي(٢٠١٦) أن العشائر عامة تتسم بسجايا الكرم والشجاعة والضيافة والقوة والإباء والمنعة والنخوة والغيرة والشهامة وغيرها من العادات الاجتماعية المتأصلة لدى المجتمعات العشائرية، وترتبط العشائر بعلاقات وأحلاف مع العشائر الأخرى، وهي تقوم بحماية أفرادها عند تعرضهم للخطر ولكل عشيرة نخوة خاصة تنتخي بها عند الشدائد، وعادة تكون بأمر زعيم العشيرة أو بطل من أبطالها، ولها مواقف وطنية خالدة عبر التاريخ، وتتقارب مع دراسة فواز (٢٠١٦) حيث كشفت أن القبائل في العراق نجحت في فترات تاريخية بالإسهام في تماسك المجتمع ودعم الروابط بين أفراده فقد لعبت دورا محوريا في تشكيل الحياة اليومية والشخصية القومية للأفراد العراقيين، ولم تكن الطائفية هي المحرك لصراعات القبائل فقد لوحظ أن التنافس والصراعات في العراق غالبا ما تكون بين القبائل ذات المرجعية المذهبية أو العرقي نفسها.

كما تتقارب ودراسة تابر(٢٠١٦) كشفت أن القبائل والعصبية القبلية لا تزال تؤدي دورا مهما في كثير من البلدان، ومن خلال دراسة التاريخ المتناقض لقبائل أفغانستان والعراق أظهرت أن القبيلة تحافظ في ظروف النزاع وانعدام الأمن على قيم بقاء مهمة لمصلحة الإنسان، أما عندما تكون الدولة في وضع القوة

فإن القبائل إن بقيت على قيد الحياة تقوم بدور جذب سياحي في الغالب، ودراسة تشاتي(٢٠١٦) حيث كشفت أن القبائل أبت في بعض الأحايين كيانات سياسية فعلية لكنها غيبت في مواطن أخرى عن الخطابات الوطنية والأكاديمية، ومع ذلك ظلت القبيلة على المستوى الريفي والمحلي صرحا اجتماعيا ومصدرا للهوية الاجتماعية والسياسية، وفي الخطاب الأكاديمي العالمي جرى تجاهل وجود القبائل في النسيج السياسي للدولة، لكن القبائل أظهرت شراكة مهمة في هياكل الحكم القوية لأي الحقب الاستعمارية والاستعمارية الجديدة.

وأظهرت دراسة الكندري(٢٠١٦) حيث خلص إلى أن القبيلة تعد كيانا اجتماعيا موجودا في المجتمع المعاصر، وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على المجتمع في بناءه الاجتماعي العام فلا يزال للقبيلة تأثيراتها المتعددة في الحياة الاجتماعية بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص، وأظهرت دراسة هونات (٢٠١٦) أن القبائل في الجزائر لم يعد لها الوجود الكلاسيكي إلا في الخيال الساسي الجزائري الذي يجعل منها أفقا غامضا لا يتحقق في الواقع، فقد تلاشت منذ فترة تحت ضربات السياسة الاستعمارية وسياسة الدولة الوطنية المستقلة، وأظهرت دراسة الطوزي(٢٠١٦) أن القبيلة ليست مؤسسة جامدة فهي تتمتع بقدرة كبيرة على التأقلم مع وضعيات جديد ومختلفة وتشكل القبيلة ملجأ للناس من ضغط الدولة.

وأظهرت دراسة داود(٢٠١٦) أن القبيلة في الواقع العراقي لا تزال فاعلا محليا ومفيدا أو على النقيض عامل زعزعة لاستقرار النظام المحلي ما يعني أنها بحاجة إلى دعم الدولة وإلا فمن الممكن أن تذهب إلى قوى أخرى في المنطقة أو خارجها، وكشفت دراسة غودولييه (٢٠١٦) أن قبائل كثيرة كانت سببا لقيام دول كثيرة ومع ذلك فالعدد الكبير من القبائل لا يمكنها الاستمرار في البقاء إلا مع وجود دولة تدعمها كما أنه من النادر وجود قبيلة مستقلة عن دولة ترعاها.

وأظهرت دراسة إبراهيم (٢٠١٥) أن القبيلة في عصر صدر الإسلام لها حضور فاعل سياسيا ومؤثر في سير الأحداث سواء أكان إيجابيا أم سلبيا، وأن العرب المسلمين لم يكونا قادرين على مغادرة الاتكاء على قوة القبيلة، وقد اختلفت منطق الاعتماد على القبيلة فمنهم من وظفها لمقاصد تخدم الدولة ومنهم من وظفها لخدمة مصالحه الشخصية، وأن القبيلة لم يزل ثقلها المؤثر قائم في الحياة السياسية في الدول العربية الإسلامية عبر العُصُر المتعاقبة وإلى عصرنا الحاضر، وأظهرت دراسة حطيم(٢٠١٥) أن المجتمعات القبلية تتسم بالبساطة وعدم التعقيد وقلة عدد سكانها إلى جانب القرابة المتماسة بين أفرادها وتعدد وظائفها، وأن القبيلة البدوية قد تأثرت بالمتغيرات التكنولوجية والثقافية التي شاعت في المجتمع الحضري.

وأظهرت دراسة حياوي(٢٠١٥) أن زعامة القبيلة مردها إلى شيخ القبيلة رأس الهرم في النظام القبلي كون القبيلة هي الوحدة السياسية حتى مجيء الإسلام فتحولت الزعامة إلى شخص الرسول صلى الله عليه وسلم فهو القائد السياسي والديني، وأظهرت دراسة فائز(٢٠١٥) أن ثمت انعكاسات للبنى التنظيمية زمن الحرب على آليات تدبير القبيلة والإمارة وهو ما يخلق نوعا من التنظيم الاجتماعي والسياسي المحكوم بفترات الحرب، وأظهرت دراسة المعموري والطفيلي(٢٠١٤) أن القبيلة متمثلة في قبيلة العتوب أسرة آل خليفة (الأسرة الحاكمة الحالية) لها دور في تأسيس دولة في البحرين الحالية.

وتوصلت دراسة الحمدي (٢٠١٤) إلى أن حالة التوافق والافتراق بين القوى القبلية أسهمت في ظهور قبائل ذات شأن سياسي، انضوت تحتها لوائها قوى قبلية أخرى، ما قوى نفوذها كان له الدور في إقامة إمارة مستقلة في قطر تتمتع باستقلال عن بقية القوى السياسية الموجودة في المنطقة وهو الدور الذي برز في تمكن قبيلة آل ثاني من إحداثه بعد سنوات من التشتت وتوزع الولاءات وتبعية قطر لقوى أخرى مجاورة، وأظهرت هرهار(٢٠١٣) دراسة أن القبيلة أهم جهاز يسن العرف ويسهر على تطبيقه إلا أن كل

شيء تحول مع الاستعمار وبعده وهو تحول القبيلة في علاقتها بذاتها وآليات اشتغالها تحولا شمل العلاقة بين القبائل كما شمل علاقة القبائل بالدولة المركزية.

وتوصلت ودراسة الزيود والطراونة (٢٠١٢) حيث أظهرت أن القبيلة العمانية كانت ولا زالت هي أساس النظام السياسي في عمان وأنها الداعم الأول للسلطة، وأن دور القبيلة ونجاحها في تسلم السلطة استمر مع احتفاظها بمكوناتها كبناء اجتماعي في المكون الاجتماعي، وأظهرت دراسة عبد (٢٠١٢) أن البنية العشائرية التقليدية أصابها نوع من التفكك والضعف خاصة اليوم وفي ظل التوسع العلمي والمعرفي الذي خفف من تماسك القبيلة وتوزعها على أفرع وبالتالي تعدد الرئاسات فيها، وظهور جيل جديد في العشيرة يجهل الكثير من الأعراف العشائرية.

في حين تظهر دراسة أبوسعدى (٢٠١١) حيث أظهرت أن العقلية القبلية تقوم على السيطرة والتعصب وتفكك المجتمع أو التفكك، وكذلك تعزيز النزاعات والانقسامات السياسية والمذهبية والفئوية، ما يوجد حالة من التخلف الاقتصادي والسياسي والفكري العميق، ويؤدي إلى تكريس فكرة المصلحة الفردية الفئوية على حساب المصلحة العامة للجماعة، وكشفت الرشيدي (٢٠١١) دراسة أن القبيلة راسخة في الواقع السياسي الكويتي منذ بدايات العمل الديمقراطي بعد الاستقلال، وأن الدور القبلي ليس مقتصرا على البرلمان وإنما نجحت الحكومة في الدفع بالحكومة لمشاركتها في إدارة شؤون البلاد، وأظهرت دراسة الشمري(٢٠١١) أن القبائل كانت تنتقل من مكان إلى آخر بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية دون أية موانع ويعود سبب ذلك إلى أن السطات الحاكمة في دول الخليج العربي والجزيرة العربية لم توله كبير اهتمام فلا يوجد مبدأ ثابت لتقرير السيادة فتارة تقرر على أساس الولاء المطلق لزعيم القبيلة وتارة أخرى تستند على أساس التبعية المذهبية ولم تكن القبائل تعترف بالحدود فلكل قبيلة منقطة تقليدية

تقطن فيها ولم يكن لها حدود ثابته واضحة ويرجع السبب في عدم استقرار الحدود في المنطقة العربية إلى عبث القبائل البدوية وعدم احترامها وصيانتها لها لا سيما أن النظام القبلي كان لا يعترف بالسيادة الإقليمية وإنما بالسيادة القبلية والولاء القبلي، وأظهرت دراسة الشاهر(٢٠١١) الدور الذي لعبته قبائل الساحل العماني وبريطانيا في القرن التاسع عشر وما آل إليه الأمر من تقسيم الساحل إلى دويلات صغيرة يسهل السيطرة عليها، وأظهرت دراسة البكري(٢٠١٠) أن القبيلة هي الوحدة الأساسية والأولية في تشكيل المجتمع العراقي بالرغم من ظهور وحدات اجتماعية أخرى في أزمان تاريخية لاحقة على القبيلة إلا أنها لم تستطع إلغاء القبيلة، وأن القبيلة لعبت دورا في علاقتها بالسلطة أو الدولة.

وبإمعان النظر في سياق الدراسات السابقة والمقابلة فيما بينها يستنتج الباحث دراسة ديل(٢٠١٧) أظهرت أن القبيلة والعشير والعائلة الممتد تؤثر سواء إيجابيا أم سلبيا، بشكل صريح أو ضمني في البنى الاجتماعية في البلاد والمناطق التي تشكل جزءا منها، غير أن دراسة فواز (٢٠١٦)، وتابر(٢٠١٦)، تشاتي(٢٠١٦)، ودراسة الكندري(٢٠١٦)، ودراسة أناس (٢٠١٥)، ودراسة المعموري و الطفيلي (٢٠١٤)، ودراسة الزيدود والطراونة (٢٠١٢)، ودراسة فواز (٢٠١٦) أكدت على دورها الوطني الفاعل والإيجابي في جميع المسرات الوطنية، وتختص دراسة المعموري والطفيلي (٢٠١٤) بشأن القبيلة العمانية حيث أظهرت أن القبيلة العمانية كانت ولا زالت هي أساس النظام السياسي في عمان وأنها الداعم الأول للسلطة، بينما تذهب دراسة أبوسعدى (٢٠١١) إلى القبلية تلعب دورا سلبيا يخل بالهوية الوطنية والبناء الاجتماعي، وتذهب دراسة هونات(٢٠١٦) أن القبائل في الجزائر لم يعد لها الوجود الكلاسيكي إلا في الخيال الساسي، بمعنى أنها لا أثر لها ولا دور، والجامع بين الدراسات إلا دراسة هونات (٢٠١٦) أن القبيلة تلعب دورا فاعلا في المشهد الوطني.

٢،٤،٢ الانتماء المكاني (المناطقي)

ويقصد به انتساب الإنسان إلى المكان الذي تجتمع إليه أصول نسبية مختلفة كمسقط رأسه، أو ملجأ هجرته، أو مثواه آباءه، ويكون الانتماء إلى مكان الاستقرار واعيا وعميقا ويجعل الناس والمكان (البيئة المحيطة) الذي يتفاعلون فيه وحدة متكاملة ينتمي إليها الإنسان ويشعر في ظلها بالرعاية والأمان هو انتماء أوسع من الانتماء النسبي شاهين (٢٠١٢)، ويرى علي وغازي (٢٠١٣) أن المكان هو الحيز الموجود على الأرض الذي يشغله الإنسان ويؤثر فيه عندما يستغل الإنسان المكان الذي يجعل الحياة تدب فيه والعكس من ذلك فمتى ما تركه أصبح مهجورا معدوم الحياة، ويتأثر به فيحصل الانشراح النفسي طاغ عليه مثل المسج أو زيارة بيت الله الحرام ومكان فيه ماء وخضرة فإن الوافد إليه يتأثر به أو العكس، حيث إن العلاقة بين الإنسان والمكان علاقة تفاعلية بمعنى أن كلاهما يتأثر بالآخر.

ويذكر سعدون (٢٠١٤) أن علم المكان عند الإغريق والرومان لم يتعد كونه وصف الأرض وهذا جلي في كتابات بطليموس سترابو وعلى هذا سار العرب في نتاجاتهم الأدبية حيث صدروا مصنفاتهم في هذا المجال بعناوين: المسالك والممالك أو تقويم البلدان، حتى جاء عام ١٨٥٩ عندما قام الكسندر همبولدت وكارل ريتر بتغير مفهوم علم المكان إلى التحليل بدلا من الوصف العام والتطبيق العلمي بدلا عن الجانب النظري، وتذهب نادية وصبري (٢٠١٩) إلى أن المكان انطلاقا من الأهمية التي يشكلها بالنسبة لعلاقة لإنسان بالإنسان، والإنسان وبيئته أضحى بحاجة إلى صناعة، وبدورها تستهدف البنى الأساسية للمكان؛ العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية والتنمية المجتمعية، والثقافية والحضارية والبيئة الصحية.

ويرى العزاوي (٢٠٠٩) أن البشر والطبيعة المتمثلة في المكان أقاما فيما بينهما علاقة تفاعلية متبادلة، وتذهب ندى (٢٠٠٩) إلى أن تأثيرات الأرض والتضاريس وطبيعة المياه والحرارة والرياح، والغبار

لا تزال تتحكم وتؤثر في الأفراد وطبيعة الشعوب وهي تتراكم جيل بعد جيل رغم التقدم التقني، ويذهب الساعدي (٢٠٠٨) إلى أنّ المكان يؤثر في التعبير المعماري في صورة مرتبطة بالهوية والانتماء والتاريخ، وهي مرتبطة بشكل وآخر بالمجتمع.

وقد تعرض لموضوع الانتماء المكاني عدد من الدراسات السابقة فقد قام حساني(٢٠٢٠) بدراسة أظهرت أن المكان يعد أساس تنطلق من الجوانب الحضارية للشعوب حيث ظهر ذلك بصورة جلية عند العرب قبل الإسلام فانعكس على سلوكهم ما أدى إلى نشوء عدد من المظاهر التاريخية والحضارية لديهم، كما أحدثت الحياة القاسية متمثلة في الطبيعة تأثيرا واضحا في طبيعة تلك القبائل، وقام أحمد وجاسم (٢٠٢٠) بدراسة التبئير المكاني في رواية أرض الأنبياء لنجيب الكيلاني حيث وضع الكيلاني ومنذ الوهلة الأولى قبالة المكان الذي أراد أن يبرزه بوصفه قضية أساسية تاريخية ودينية، فشمل أرض فلسطين والإرث التاريخي لتعاقب الأنبياء في هذه الأرض المقدسة، ما يدل أنها رواية مكان بامتياز مكان يشمل البؤرة المركزية التي تتقاطع عندها جميع الأحداث والصراعات والشخصيات المتنوعة.

وكشفت دراسة البغدادي وعبدالحسين (٢٠١٩) أن المكان عندما يحمل صفة القدسية فإنه يحمل معاني يلحظ بها النواحي الوجودية لتلك البقعة من التعظيم وأن الموروثات العقلية والشرعية دلت على ما ينتج من ذلك الارتباط بين العالمين هو ارتباط بعض العبادات بمواقيت وأماكن محددة فلا يمكن أن تترتب على تلك العبادة أي آثار إلا إذا وقعت في مكانها أو في مكانها والزمان المحددين، وأن الأديان اتفقت وتوافقت لتقديس الأماكن التي تحمل الطابع الديني، وأن المكان يحظى بقدسية ورفعة عند الديانة الإسلامية والمسلمين بل جعلت بعض تلك الأماكن مما يشد إليه الرحال وجوبا كزيارة مكة المكرمة بقصد الحج أو العمرة ومنها ما يقصد استحبابا، وأشارت دراسة الجبوري(٢٠١٩) إلى أن المكان كالاسم بالنسبة إلى

الشخص كلاهما يتيحان التعرف إلى الشخص وهو الوسيلة التي تعمل إلى جانب الجنسية لتوزيع الأفراد جغرافيا في دول العالم.

وأظهرت دراسة العبادي والياسري (٢٠١٩) أن شعراء تغلب تداخلوا في علاقة متجذرة حميمية مع المكان، وأن الشعراء اتخذوا من المكان محورا للتعبير عن تجربة حسية وصيروها صورا ناطقة عبر الألفاظ الزمانية شكل القبر بدايات لرسم ملامح الطلل نحو قول المهلل:

وقبور بكوفان وأخرى بطيبة وأخرى بفخٍ نالها صلواتي

وقبر بأرض الجوزجان محلها وقبر بباخمرا لدى الغربات

وأظهرت دراسة نادية وصبري (٢٠١٩) أن صناعة المكان دفعت المخططين إلى التركيز على خلق فضاءات ملائمة للناس وحياتهم وملبية لاحتياجاتهم فمنهجية صناعة المكان تعتمد تحديد المسارات التي تميل حياة الناس وحركتهم إلى سلوكها وبالتالي يخلق الفضاءات التي تعز هذه الحركة، وأظهرت دراسة كاظم والقيسي(٢٠١٩) أن النسيج الحضري هو المرآة بل الوثيقة التي تعكس تفاعل الإنسان مع بيئته ضمن الزمان والمكان فينتج عن هذا التفاعل تكوينات حضرية من فضاءات يمارس فيها الإنسان نشاطاته اليومية سواء أكانت داخلية كالكتل البنائية أم خارجية كالفضاءات المفتوحة بمختلف أنواعها وأشكالها وأن عناصر البيئة تتفاعل مع بعضها لتشكيل النسيج الحضري المتضمن حاجات الإنسان ورغباته على المستوى الفردي والجماعي لتوفير مأوى للفرد ومستوطنة حضرية للمجتمع وهي حاجات ثابت منذ الغابرين وإلى وقتنا المعصر إلا أنها تختلف وفقا لثقافة الحضارات المختلفة وتختلف من جيل لآخر، وأظهرت دراسة موسى(٢٠١٩) أن المكان لعب دورا أساسيا في صناعة التاريخ والحضارة البشرية حيث وصف الشاعر

الإنكليزي وليم وردزورث في شعره وخاصة في قصائد لوسي من خلال تعامله مع المكان والفضاء بصورة رقيقة وخلاقة لعالم الأحلام.

وأظهرت دراسة جاسم(٢٠١٩) أن للجغرافية أثر كبير على الأحداث التاريخية، ولا يمكن دراسة أي حدث تاريخ بعيدا عن جغرافية المكان الذي حصلت فيه الحادثة التاريخية مهما كان نوعها سياسي أو اقتصادي أو ديني فالبيئة الجغرافية تؤثر وتتأثر سلبا أو إيجابا بعمل الإنسان، فقد أثرت جغرافية المكان وبيئته في الإنسان العربي قبل الإسلام فبين نزوحه واستقراره في أماكن جديدة كان الحدث التاريخي الذي فرضته عليه العوامل الاستراتيجية للمكان، وأظهرت دراسة الطحان(٢٠١٩) أن القرآن الكريم وصف المكان والشخصيات لما لها من أهمية في حياة الإنسان ومن ثم تأثيرها على المكان فضلا عن الحيز الذي تشغله الأشياء.

وأظهرت دراسة يوسف وصالح (٢٠١٩) أن المكان الروائي عنصرا رئيسا في البناء السردي للرواية كونه الحيز الذي يتيح تحويل المتخيل الفني إلى تجسيد مادي، وأظهرت دراسة المنصوري(٢٠١٩) أن آليتي مثلنة المكان وتجسيد المكان أعلى نسبة وتمظهر في العينة ما يشير إلى اتصافها بالحميمية الأكثر مقارنة بغيرها نتيجة للتأثير المباشر للذات المرتبطة بالمكانة، وأوصت بعمل دراسة ميدانية حول الأبعاد الجمالية للمكان المحلي لما له من أثر إيجابي على النفس البشرية وانعكاسه على الوعي الاجتماعي.

وأظهرت دراسة الدليمي ورافد(٢٠١٩) أن خصوبة الأرض ساعدت على تفاعل الإنسان مع الأرض لينتج مدينته وحضارته وفن عمارته من خلال البنية الدينية والعامة فكانت مدينة بابل إحدى عجائب الدنيا السبع لعظمة وفلسفة تخطيطها واستعمالات أرضها الحضرية والعمرانية، وأظهرت دراسة

مفتخري وعبدالهي(٢٠١٨) أن الجغرافيا هي معرفة العلاقة والتبعية بين العوامل البيئية التي تؤثر على حياة الإنسان في كل منطقة لأن الإنسان هو ظاهرة جغرافية والموقع الجغرافي هو عامل مؤثر على البلدان.

وكشفت دراسة أحمد، وحبيب، ومهنا(٢٠١٧) أن الانتماء إلى المكان ليس انتماء إلى مجال طبيعي وحسب وإنما انتماء إلى مجال اجتماعي بما فيه من عادات وتقاليد، فالمكان والأفراد الذين يتفاعلون معه يمثلون وحدة متكاملة، وأظهرت الملاح، ومحمد، وأحمد(٢٠١٧) دراسة أن ثمت علاقة وطيدة بين المكان والحدث التاريخي فالمكان بطبيعته يعد المسرح الذي وقع فيه الحدث التاريخي وكذلك يوجد ارتباط بين المكان والحدث التاريخي في عصر النبوة في الجوانب الدينية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما بينت أثر بادية سعد في بناء شخصية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأن الأحداث التي جرت للرسول محمد صلى الله عليه وسلم أثناء وجوده في بادية بني سعد أثرت في البادية وسكانها وأن البادية اكتسبت أهميتها التاريخية من تلك الأحداث.

وأظهرت دراسة فارس، وعلي (٢٠١٧) أن التفاعل المكاني بين الظواهر ومنها الإنسان يؤدي إلى إيجاد أنماط مكانية تنتج الاختلاف المكاني على سطح الأرض وأن التفاعل بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية تفاعل مستمر يتولد عنه أنماط مكانية متعددة ومتغيرة حسب درجة تأثر عناصر المكان، وأشارت دراسة سعدون (٢٠١٤) إلى أن ثمت علاقة بين السلوك الإنساني ضمن الحيز المكاني وتأثر المجتمع البشري بالبيئة الجغرافية إلى جانب طبيعة الحكم السياسي الذي يتأثر بالمكان من جهة وطبيعة العلاقات الدولية من جهة أخرى، وأظهرت دراسة السعدون (٢٠١٤) أن للمكان أهمية كبيرة لدى القاص من خلال عرضه للأمكنة العامة في مدينة الموصل الشوارع والطرق والأرصفة فضلا عن المكان الخاص كالمنزل والحديقة لما له علاقة بالشخصية وتأثرها بالمكان.

ودراسة الخفاجي، والجميلي (٢٠١٣) أن هناك حاجة ملحة لفهم الحقائق المكانية واستثمارها ومن الوسائل التي تساعد على ذلك؛ اعتماد المفاهيم والأفكار والنتاجات التي تصف المكان وتصيره محسوسا وقابلا للإدراك والتعامل معه أو التدخل في بيئته وبخلاف ذلك يكون التدخل سلبيا وينتهي إلى تدهوره بدلا من الحفاظ عليه وأن فهم المكان يتأتى من خلال الاستعانة بالقيم التاريخية والأدب ومنها القصة والشعر والفولكلور المحلي والأنثروبولوجيا بما تقدمه من أنشطة وفعاليات وقيم رمزية ترتبط بالمكان وتاريخه.

وأظهرت علي وغازي(٢٠١٣) دراسة أن القرآن الكريم اعتنى بالمكان كونه له تأثير مباشر على سير الأحداث وأن المكان له دلالات تأثيرية على المسلم كمكة المكرمة قبلة الإسلام ومهبط الوحي، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى وأن هناك علاقة عظيمة بين المؤمن والمكان من خلال الاستحضار أو الاستذكار تتجسد فيها معاني الإيمان الحقيقي، وأظهرت دراسة الفتلاوي(٢٠٠٩) أن عملية التهجير بكل ظروفها وأشكالها كانت السبب الأساس لسلوك العزلة والوحدة التي يعاني منا المهجرون، وأن عدم قدرة المهاجرين على الاندماج والانتماء للمكان الذي هجروا إليه ولد لديهم شعور بأحاسيس مؤلمة، وتشير دراسة هوتششايلد (Hochschild. 2011) إلى العوامل الديموغرافية والفيزيائية المكانية والتفاعلية المرتبطة بالتماسك الاجتماعي السكني، والتي تعتبر اللبنة الأساسية للمجتمع المحلي، حيث إن السكان الذين يتمتعون بمستويات أعلى من التماسك الاجتماعي مع جيرانهم المباشرين لديهم أيضا درجات أعلى من الاندماج الاجتماعي للمجتمع المحلي، كما يعبر عنه ارتفاع مستويات التماسك من خلال المواقف المجتمعية، والتماسك السلوكي المجتمعي، والثقة المحلية، والثقة البعيدة، والثقة المؤسسية، وزيادة الميل إلى الانضمام إلى المنظمات.

ويستخلص الباحث من الدراسات السابقة أن للانتماء المكاني دور وأثر بالغ الأهمية في الإنسان

ذاته، والإنسان والوطن، والإنسان وأخيه الإنسان كما تشير إليه دراسة عدنان، ووهران، وبشرى، (٢٠١٧)، ودراسة العزاوي (٢٠٠٩)، ودراسة ندى (٢٠٠٩) ، بل إن أثره الجاذب في الإنسان يساوي انتماءه النسبي كما يشير إليه سليم (١٩٩٨)، ويرى السحاب (٢٠٠٦) أن تسمية أسماء الأماكن ذاكرة حية ترسخ أمجاد المجتمع وتاريخه وأعلامه، وتشير دراسة هوتشسشايلد (Hochschild. 2011) إلى العوامل الديموغرافية والفيزيائية المكانية والتفاعلية المرتبطة بالتماسك الاجتماعي السكني باعتبارها اللبنة الأساس للمجتمع.

٢،٤،٣ الانتماء العرقي

برز في القرن التاسع عشر علماء يؤيدون فكرة أن الإنسان مقسم إلى أعراق مختلفة وتلك الأعرق ذات تباين فيما بينها وبعضها متفوق على بعض، وفي بدايات القرن العشرين نمت حركة وأنثروبولوجية ترفض تقسيم البشر بهذه الطريقة وترفض ربط الإنجاز الفكري والاجتماعي بشكل الناس وهيئتهم الخارجية بلعيد(٢٠١٠) ويشير إلى مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة (مركز البحوث للدراسات الساسية، ١٩٩٤)، ويرى أبوحماد(٢٠١٩) ويرى وهبان (٢٠٠٤، ص:١٠٧) أن "العرقية هي تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية –كوحدة الأصل أو السلالة– أو ثقافية –كوحدة اللغة أو الدين أو الثقافة– ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم عاملين دوما من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل".

وإلى هذا المعنى يشير رائد علم الاجتماع البريطاني سميث (Smith, 1993. PP:48-62) حيث يقول:" إن العرقية مجموعة من السكان لها أسطورة الصل المشترك، وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة" إن تعريف سميث للعرقية يعد من أهم التعريفات حيث تضمن عناصر أساسية لا يمكن تجاهلها وهي؛ مجموعة من السكان ما يعني ضرورة التركيز على العدد أي على نسبة معتبرة من السكان، والأصل المشترك وهو عنصر جوهري بل هو الركيزة الأساس للعرقية، والارتباط بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد يعيشون فيه، التضامن والتلاحم والتكتل وهي شروط جوهرية للمجموعة العرقية، ويرى عبدالعال، وياسين(٢٠١٣) أن فكرة العرق البيولوجي تقوم على معتقدات محورية؛ أن المجال الإنساني ينقسم إلى فئات صغيرة ومميزة وغير مترابطة، تتسم بالقدم والثبات، وأن سلوك الفرد وتكوينه البيولوجي يمكن تفسيره عن طريق العرق الذي ينتمي إليه، وأن تلك الأعراق تنتظم في ترتيب هيراكي، يقول سايكل(A.Saikal .1998)أنه منذ نهاية الحرب الباردة تحولت الحرب في أفغانستان من صراع أيديولوجي إلى صراع عرقي قومي ووحشي، وقد دعم ذلك التحول إلى حد كبير من قبل جيران أفغانستان والأهم من ذلك باكستان التي اتبعت سياسات متنافسة من العرقيين عبر الحدود في البحث عن حل للأزمة، والحل الأكيد في الوسطية وهو نظام فدرالي فضفاض، وقد يعود الإبطاء في تحقيق ذلك أو الفشل فيه بعواقب كارثية تتعدى الشعب الأفغاني لتشمل الأمن والاستقرار الدوليين.

وقد جاءت في موضوع الانتماء العرقي عدد من الدراسات السابقة حيث أظهرت دراسة رقية (٢٠١٩) أن النظام الماليزي أنموذجا رائدا في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات وتتعامل بواقعية الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي فقد استطاعت القيادة السياسية الماليزية

تجاوز كافة المشاكل العرقية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتنموية وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلافات بمهارة عالية، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء، لا حالة تضاد وصراع وكما أنه ليس مثاليا إلا أنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد أزمات عرقية والدفع نحو التنمية الشاملة، وأظهرت دراسة سعدي،وسلمان (٢٠١٩) أن التنوع العرقي في عمان الناجم عن الهجرة أو العمل التجاري والاختلاط والاحتكاك والمعايشة مع الأقوام الأخرى كالعرب والهنود والأفارقة والفرس أسهم في تعدد الديانات فيها قبل الإسلام حيث وجدت فيها الوثنية وعبادة الكواكب والمجوسية واليهودية والمسيحية، وأظهرت دراسة أولسن(Olasunkanmi.2019)الولاءات العرقية البدائية في نيجيريا راسخة الجذور وتعتد الهوية العرقية سبب لفسل العمل الديمقراطي فيها حيث إنه ظل رهينا للتسلط العرقي والتوزيع غير المتكافئ لمكاسب الديمقراطية، وأظهرت دراسة المحالي (٢٠١٨) أنّ العرقية تلعب دورا متعدد الجوانب في الحياة السياسية في إيران، وأظهرت دراسة عياش(٢٠١٨) أن التناقض بين الهويات ليس أمرا حتميا ولا يمكن تخيل شعبا يعيش حالة انتماء أحادي، وأن تعدد دوار الانتماء والهويات هو أمر إنساني عام وإن تغلبت في ظرف معين هوية على أخرى من الهويات، لم تلعب التعددية دورا في إفشال مشروع الدولة الوطنية وإنما يعود الفسل بالدرجة الأساس للمدارس المتعاقبة على الحكم في ميادين السلطة والثقافة والاقتصاد، وأظهرت دراسة حسام الدين (٢٠١٧) أن ماليزيا كدولة نامية استطاعت أن تقع شوطا متقدما في مجال التنمية المستدامة مجاوزة التحديات التنوع العرقي وما تشكله من تهديدات معيقة لحركة النمو الاقتصادي والسياسي والأمني من خلال إدخالها تحت مضلة هوية وطنية مشتركة وضعها في أسمى الرتب بعيدا عن كل التقسيمات ذات الطابع العرقي وغيره، وأظهرت دراسة ياسر (٢٠١٧) أن التكوين السكاني التعددي والتنوع لم يكن سببا كافيا ووحيدا لحالة الصراع الأهلي الذي شهدته السودان لعقود، بل إن سياسات الأنظمة الوطنية أسهمت بشكل مباشر في إثارة الصراعات للأسلوب القائم على التمايز العرقي والثقافي في توزيع الثروة

وتقاسم السلطة، وكما أدت التدخلات الخارجية إلى عسكرة الصراع وتدويله وأوصت الدراسة بإعادة التفكير السياسي في توزيع الثروة وتقاسم السلطة، وتطوير ثقافة سياسية تعترف بالتنوع العرقي والثقافي وتفعيل دو المنظمات الإقليمية العربية في حل مشكلات الجماعات الأقلية والطائفية منهجا بديلا عن التدخلات الخارجية التي تهدف إلى تنفيذ مشاريعها في السودان والمنطقة العربية، وتوصلت دراسة المعموري (٢٠١٧) أن السياق التاريخي المتوتر الذي عاشه العرق قاد البنى الاجتماعية التي اصطبغت بالطائفية والعرق إلى تطورها بمعزل عن القواعد التنظيمية.

وتوصلت دراسة فاطمة (٢٠١٦) إلى أن التعدد العرقي في حد ذاته لا يعد عامل خطر على الأمن القومي، وإنما هو عامل قوة للدولة إذا تم التعامل معها بأساليب ناجحة، وقد تمكنت الهند من جعل الهويات العرقية عامل بناء وقوة للدولة مع كونه عملا سلبيا، من خلال العمل الديمقراطي وتحقيق المشاركة للجميع، واستيعاب الهوية الوطنية للجميع، وأظهرت دراسة عشري (٢٠١٦) أن الصراع العرقي والسياسي أدى إلى إشعال الحرب الأهلية في بوروندي التي أتت على كافة مقومات ومظاهر الحياة، مع تراجع الجهود إحلال السلام في المنطقة ومحاولة استقرار الدولة وأن الاستراتيجيات التي المتخذة لمواجهة تلك التحديات صبت في جعبة ذوي المصالح والنفوذ فقد تمثلت في سياسة الاحتواء والعزل للجماعات الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة وعدم مساواتها بالعرقية الحاكمة أو تطبيق استراتيجية الاستيعاب التي تهدف إلى تقبل قيم الجماعة الحاكمة وثقافتها أو السيطرة بالرضا والإقناع أو استخدام استراتيجيات الاندماج المتعددة كالاندماج الإكراهي أو الاندماج الوظيفي القائم على المصالح المتبادلة في أطر ضيقة لتعارضه كذلك مع مصالح الجماعات الأخرى.

وأظهرت دراسة عبدالسلام (٢٠١٦) أن التعدد العرقي في ماليزيا أصبح حالة إغناء وإثراء وليس

تضاد وصراع، فقد تجمعت الجماعات العرقية في تحالف تجاوز الروابط العرقية، وكونت أحزاب على المستوى السياسي، والمشاركة في الحملة السياسية، وتطوير نظامه واندفع الجميع نحو التطوير والتنمية، تحت مرتكزات الهوية الوطنية الماليزية حتى شهدت ماليزيا متعددة الأعراق تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية شاملة وتؤكد دراسة مطلق (٢٠١٥) أن المجتمع العراقي هو مجتمع تعددي عرقيا، وليس بالضرورة أن يكون مجتمعا انقساميا أو منقسما، فالعرقية فيه صفة اجتماعية وثقافية بالأساس، وهي تعد عنصرا يكاد لا تخلو منه من كافة المجتمعات البشرية، وتقترح تعزيز الهوية الوطنية لتكون عامة وشاملة ومستوعبة للجميع، ودفع الأعراق للانصراف نحو البناء والتعمير، والمشاركة الفاعلة، وأظهرت دراسة لبادي (٢٠١٥) أنه لا يخلو مجتمع من ظاهرة التنوع والتعدد العرقي والتجانس أصبح حالة استثنائية وليس التنوع، وأن الديموقراطية التكاملية القائمة على مبدأ المواطنة والمساواة بلا تمييز تعد السبيل إلى الإبقاء على التنوع في إطار الوحدوية، والتأكيد على المواطنة الجامعة، وقد حذرت من أثر العامل الخارجي الدافع بالمنطقة العربية لبؤرة توتر وصراعات، وأظهرت دراسة حورية (٢٠١٥) أن المسلمين في بورما يعيشون حالة من المعانة من الجرائم ضد الإنسانية التي تمارس ضدهم تحت طائل التطهير العرقي وأن المسلمين يحرمون من حقوقهم الإنسانية وأهمها حق الحياة.

وأظهرت دراسة عبدالصمد (٢٠١٥) أن أزمة الاندماج في بورما سابقا ميانمار حاليا عصفت بمقدرات ووحدة الدولة وقدرتها على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وأن التكامل هو السبيل كنوع من أنواع التجانس داخل الجسم الاجتماعي والسياسي وتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية وإيجاد إحساس مشترك من خلال التضامن والهوية الموحدة خير مما اصطلح عليه بالاندماج الوطني، وتوصلت دراسة مادينو (Sutanto, Ferdika Eddy, Madiono، ٢٠١٥) التي استهدفت الاتصال الأفقي بين الموظفين ذوي التنوع العرقي في

عملية الاتصال، إلى أن التنوع العرقي للموظفين لم يؤثر بشكل مباشر على استمرارية التواصل الأفقي بين الموظفين داخل المنظمة.

وتوصلت دراسة سليمان وهناء(٢٠١٥) إلى أن التعدد العرقي من بين أهم الموضوعات في دراسات الجغرافيا السياسية، فالتعدد وما يترتب عليه من مشكلات يعد ظاهرة جيوبوليتيكية عالمية بدأت ملامحها تبرز منذ وقت مبكر وبلغت أوجها مع بداية القرن العشرين على أثر الخريطة السياسية التي نتجت بفعل الحروب وانهارت لأجلها كثير من الإمبراطوريات والدول الكبرى وانتهت إلى إنتاج خرائط سياسية كرست لتصادمات عرقية وبؤر لمشكلات جيوبوليتيكية ومن أمثلة ذلك ما تعانيه دول القرن الإفريقي وخاصة أرتيريا ومن أهم العرقيات فيها؛ العفر والبجا والتجرينية، وأظهرت دراسة مربعي(٢١٠٥) أن ظاهرة التعددية الإثنية ظاهرة طبيعية وتاريخية قديمة قدم الإنسان، وهي لا تعد بحد ذاتها معضلة والكن تكمن المشكلة في فشل إدارة ذلك التنوع، الذي يمكن أن يتحول في كثير من الأحايين إلى صراعات تهدد وحدة الدولة وتقدم ماليزيا أنموذجا في استيعاب العرقية من خلال التعامل بواقعية من تلك الاختلافات وتحويل التنوع من حالة التضاد والصراع إلى حالة إغناء وإثراء خاصة بعد أحداث ١٩٨٦.

وأظهرت دراسة توماس(٢٠١٤) أن أغلب الدول الاستعمارية عانت تناقضا في صميم بنيتها حيث إنها تتعارض وشبكات ممارسة السكان المحليين السلطة فترة ما قبل الاستعمار أكانت تلك الشبكات قائمة على العرق أو القرابة أو القبيلة والانتماء الديني، وقليل من تلك الدول المستعمرة التي نعمت بجهاز إداري كاف أهلها للعمل بشكل منفص عن مجتمع السكان الأصليين، لذا لجأت جمع المعلومات الاستخبارية بهدف السيطرة على التنظيم الاجتماعي المحلي ولما فيه مصلة أوربا وبهذا المعنى فإن الدول الاستعمارية كانت دولا استخبارية، وأظهرت دراسة فانهانين (Vanhanen, 2014)أن سبب اندلا ع

الصراعات العرقية إلى سلوك المحاباة العرقية الذي يشترك فيه جميع السكان، حيث أشارت تحاليل الارتباط إلى أن التجانس العرقي يفسر ٥٥٪ من التباين في حجم الصراعات.

وبحثت دراسة تشاين (Chin، ٢٠١٣) تأثير العرق على ممارسة القيادة في الولايات المتحد الأمريكية ففي حين أجمع القادة على أبعاد القيادة المشتركة ظهر الاختلاف الثقافي على عامل التوجه الإنساني وأسلوب القيادة التعاونية حيث تبنى قادة القيادات الملونة والنسائية هوياتهم العرقية والجنسية بشدة مقارنة بالقادة البيض الذكور. دراسة النجار(٢٠١٣) أن ضخامة الوجود العمالي الأجنبي في مجتمعات الخليج العربي ستقود يوما إلى ما يطلق عليه خطر انتفاء الهوية فالتجمعات السكانية الأجنبية ولكثرتها العددية فهي تشكل واقع غير مرتبط بالمحيط السياسي والاجتماعي والثقافي القائم بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الأصلية في الهند وباكستان وإيران والفلبين والدول العربية كما أنها وبحسب حجمها تتمايز في عاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها عن المجتمعات المستقبلة في الخليج وهي تتجه نحو تشكيل غيتواتها الإثنية الهندية أو الفارسية أو العربية أو الصينية في مجتمعات الاستقبال.

وأظهرت دراسة محمد(٢٠١٣) أن معيار المواطنة والحكم الصالح واللامركزية وما يمثله من استحقاقات وكفاءة وقدرة ونزاهة والانتماء للوطن والإخلاص له هو البديل والحل الأنسب للخروج من أزمة الانقسام العرقي وعلاجا فاعلا للمشكلات بروح التوافق والانسجام بين المكونات الاجتماعية في العراق وتحقيق الوحدة الوطنية، وأظهرت دراسةحمد والجميلي (٢٠١٢) أن العرقية لها علاقة وطيدة بالأمن المجتمعي، فهي سبب جوهري في العديد من النزاعات وعدم الاستقرار في كثير من الدول، وكلما تباينت قيم الجماعة العرقية واستقلت بهويتها زادت نزعتها نحو التمرد والانفصال عن إقليم الدولة كحالة الطوارق في مالي والأكراد في العراق وغيرها وهي نماذج حية لتجربة العرقية وانعكاسها على الكيان القومي والسياسي

للدول، وبالرغم من تلك المخاطر للنزعات للعرقية إلا أن التناقض بين الهويات ليس أمرا حتميا فلا ليس من شعب في العالم إلا وتتعدد فيه دوائر الانتماءات والهويات وهو طبيعة إنسانية مهما تغلبت هوية في ظرف ما على غيرها من الهويات وتكون حالة إثراء للمجتمع لا سيما إذا أجادة الدولة إدارتها.

وأظهرت دراسة المظفري(٢٠١١) أن التعليم في العراق مر بعدة أدوار تاريخية بسب تغير الأنظمة الحاكمة وخضوع البلاد للسيطرة الأجنبية فضلا عن وجود اختلاف كبير في الأعراق والثقافات، وحيث إن كركوك من أكثر المناطق العراقية تأثرا بسبب التنوع العرقي كان للتعليم دور واضح في ثقافة أبناء المنطقة حيث أقر العثمانيون نظاما تعليميا مختلفا عما وضعه الإنجليز بعد احتلالهم البلاد كما شهد التعليم تحولا آخر مع بداية تشكيل الدولة العراقية سنة ١٩٢١.

وتوصلت دراسة بلعيد(٢٠١٠) إلى أن النزاعات العرقية ليست فطرية، وألا يمكن الوصول إلى دولة ديمقراطي في ظل استمرار التي تعد مصدرا للفوضى المهددة للتنمية والاستقرار.

ومن خلال استعراض الدراسات السباقة يستنتج الباحث أن الدراسة السباقة تجمع على أن التعددية ظاهرة لا يخلو منها مجتمع، وتركز دراسة المجالي (٢٠١٨) على الأدوار السياسة، بينما تحذر لبادي (٢٠١٥) من التدخلات الخارجية نحو اختلاف الأعراق ودفعها نحو الصدام، وتشدد على الديموقراطية التكاملية، ويؤكد مطلق (٢٠١٥)، فاطمة (٢٠١٦)، عبدالسلام (٢٠١٦) على الهوية الوطنية المستوعبة والشاملة للجميع، كما تقدم فاطمة (٢٠١٦) الهند أنموذجا، ويقدم عبدالسلام (٢٠١٦) ماليزيا أنموذجا للاستثمار الوطني الناجح والمثمر.

٢،٤،٤ عوامل تعدد الانتماءات في سلطنة عُمان

تزخر عمان كغيرها من أرجاء المعمورة بتنوع كبير في الأعراق والقبائل والثقافات، فالتنوع والاختلاف هي ظاهرة طبيعية وإنسانية، وهي في ذاتها لا تمثل مشكلة إلا عندما تخرج عن طورها لتصبح ذات آثار سلبية مهددة أو مزعزعة لأمن واستقرار المجتمع وقد شهد الوطن العربي منذ قديم الزمن صورا عدة للتعددية العرقية والدينية والثقافية (مصطفى، ١٩٩٥)، وتزعم لبادي (٢٠١٦) أن ما نسبته ٤٠ إلى ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان في سلطنة عمان هم من الإباضية، وهناك عدد كبير من المذاهب الأربعة السنية (المالكية، والشافعية، والحنابلة، والحنفية)، وعدد من الشيعة لا يتجاوز ٢٪، ويشكل العرب الأغلبية العظمى عمان، وتوجد فيها اختلافات عرقية بين السكان العرب أنفسهم، كما هو الحال بين العرب الساحليين والعرب الجبليين، وهناك جماعة الخوجة من أصول هندية، واللواتية، والعرب الزنجباريين.

ويعود ذلك التنوع في عمان إلى عدة عوامل كان لها بالغ الأثر في تكوينها وتشكلها:

– العامل الأول: طبيعة الخلق فالله تعالى خلق الناس شعوبًا، وقبائل قال عزّ من قائل:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَر وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير ﴾(القرآن.الحجرات٤٩:١٣)، وألسنًا وألوانًا مختلفة، وهي سنة في خلقه سبحانه، ويقول: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ ﴾(القرآن. الروم٣٠:٢٢)، يقول العلامة اطفيش(٢٠٠١، ص:٨): فلا تجد صوت أحدٍ مساو لصوت الآخر مع كثرة الناس، ولو اتفقت الصور أو الأصوات لتعطلت مصالح ولو تكلمت جماعة من وراء الستر لميزت كل واحد بصوته، وهو أولى من تفسير الألسنة باللغات كالعربية كالبربرية والفارسية، وهكذا اختلاف اللون من بياض وحمرة وسواد حتى لا تجد اثنين بلا تمايز مع كثرة الناس ولو توأمين من بطن واحد.

– العامل الثاني: طبيعة الإنسان العماني فقد عرف الإنسان العماني بكريم أصلهم وسماحة خلقهم ولطف خطابهم ويشهد لذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيهم حيث يقول: "لو أن أهل عمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك" (مسلم. كتاب فضائل الصحابة: باب فضل أهل عمان ج٤: #٢٥٤٤).

– العامل الثالث الجغرافيا يقول ابن خلدون عمان وهي من ممالك جزيرة العرب المشتملة على اليمن والحجاز والشحر وحضرموت وعمان هي خامسها إقليم سلطاني منفرد على بحر فارس من غربيه مسافة شهر، شرقيها بحر فارس وجنوبيها بحر الهند وغربيها بلاد حضرموت، وشماليها البحرين، كثير النخل والفواكه وبها مغاص اللؤلؤ، سميت بعمان بن قحطان أو من نزلها بولاية أخيه يعرب. (خلدون، ٢٠١٨)، (الدفاع، ٢٠٠٠) والرسم (٢،٢)يوضح الموقع الجغرافي لعمان كما هي اليوم:

الشكل ٢، ٢: خريطة سلطنة عمان

يذكر السيابي(٢٠٠١) أن مذهب أهل عمان هو المذهب الإباضي الذي عرف في عمان وحضرموت واليمن قديما، والعراق ومصر حتى تقلص، والمغرب على الأكثر حتى شاع في نفوسة وطرابلس والجزائر وميزاب في العهد السالف، ويقول الخليلي (١٩٨٨) ولست أبالغ إن قلت إن الإباضية – أهل الحق والاستقامة – تمتاز عقيدتهم وتتسم طريقتهم في فهم أصول الدين بثلاثة أمور: سلامة المنزع؛ فإنهم أجمعوا في الاستدلال على صحة معتقداتهم بين صحيح النقل وصريح العقل، وعدم التعصب لأئمتهم؛ تعصبا يعميهم عن الحقيقة، والمرونة والتسامح؛ في معاملة سائر فرق الأمة ليبلغ الخلاف بينهم ما بلغ.

– العامل الرابع التمدد السياسي والعسكري حيث كان التمدد السياسي والحركات العسكرية سواء من عمان تجاه العالم أو من العالم تجاه عمان، حيث تعرضت عمان عبر تاريخها لعدد من الغزوات منها غزوة العجم ١٢٥٧ قبل الهجرة ثم غزوها مرة أخرى سنة ٦٦٣ هـ، وغزوها سنة١١٤٩هـ، ثم غزاها الخليفة العباسي الرشيد سنة ١٨٥هـ، وغزاها محمد بن نور عامل المعتضد، سنة ٢٨٤هـ، وغزاها القرامطة سنة ٣١٨هـ وبقوا حتى عام ٣٧٥هـ، وغزاها البرتغاليين سنة ٩١٣هـ، وبقوا على بعض سواحلها حتى عام ١٠٦٢هـ (السالمي،١٣٥٠) .

ويروى العبيداني (١٩٩٨) أن الإمام أحمد بن سعيد بعث إلى السند فأتاه رجال من الزدجال إلى جانب من اجتمع له البلاد إثر هجومه على مدينة نخل، لتحقيق السيطرة، والخريطة (٣،٢) توضح ذلك (هيئة الوثائق والمحفوظات، ١٩٩٥):

الشكل ٢، ٣: النفوذ العماني في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦م) في شبه الجزيرة العربية والساحل الفارسي وساحل إفريقي

العامل الخامس الحركات التجارية: يقول الأفغاني (١٩٧٤) أن العرب إذا انتهت من سوق هجر رحلت إلى سوق عمان ولسوقها مزية كونها تتوسط بين فارس والهند والحبشة فتجتمع فيها بضائع هذه الجهات الثلاث، وقد احتفظت عمان بشرتها حتى أيام الرشيد، والخريطة (٤،٢) (الإعلام، ١٩٩٥) توضح جانبا مما كان عليه الحال التجاري لعمان إبان القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

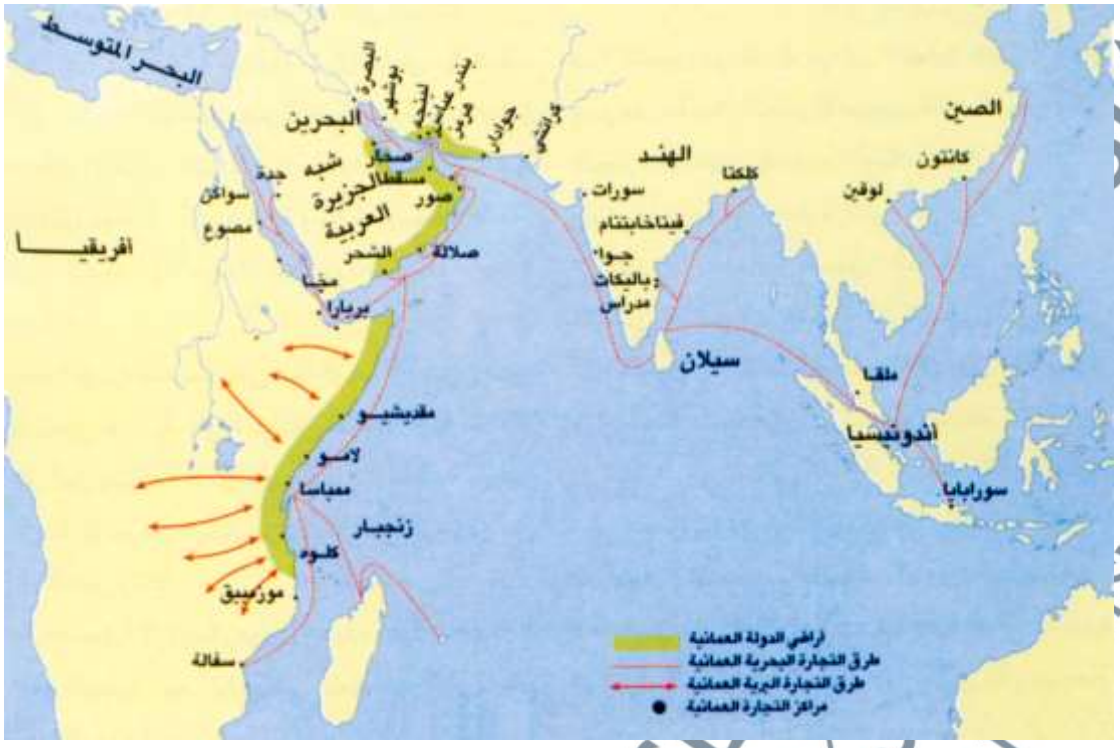

الشكل ٢، ٤: الدولة العمانية وطرقها التجارية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

ولا ريب أن الحركة التجارية والتي تنتعش مع توفر البيئة الملائمة لها من الأمن والاستقرار والمناخ الاقتصادي كل ذلك يسهم في وجود أخلاط من البشر من مختلف الأعراق، والقبائل، والمذاهب، والثقافات وهو أمر مشاهد، وإلى ذلك يذهب الإسماعيلي (٢٠١٥) حيث يرى أن التعددية في عمان تكن في أربعة أسباب: الأول؛ السواحل الممتدة التي احتضنت ممالك ومستعمرين، كما تم الاستعانة في أواخر الدولة اليعربية بالبلوش لذا تكونت عرقيات مختلفة ومتعددة عبر أكثر من خمسة قرون فرض فيها الهرمزيون والبرتغاليون هيمنتهم العسكرية، والهنديون والعجم بصفة عامة هيمنتهم الاقتصادية على السواحل المطلة على بحر عمان والخليج العربي، والثاني؛ هيمنة عمان في عهد الدولتين اليعربية والبوسعيدية على إفريقيا الشرقية وبلوشستان وبوشهر وبندر عباس ومملكة هرمز المزدحمة بالوجودين الفارسي والهندي إلى منطقة البحرين الذي أسهم بشكل كبير في التعددية المذهبية، والثالث؛ الغزو السعودي الوهابي للأراضي العمانية

الذي أسهم في وجود المذهب الوهابي في بعض مناطق العمانية، السبب الرابع: الصراع السياسي بين دولة البوسعيدية ودولة الإمامة في داخل عمان ما أدى إلى تفكك داخلي خاصة للمناطق البعيدة خلف البحر كبلوشستان ونجبار وبندر عباس، وأدى إلى استقطاب الكثير من البلوش مرة أخرى ليكونوا جيش الدولة البوسعيدية إلى أواخر عهد السلطان سعيد بن تيمور ١٩٧٠.

وتؤكد دراسة لبادي (٢٠١٦) هذا الاتجاه حيث تقول العالم العربي هو ذلك الكيان البشري الذي وضعت لبناته الأولى الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى الدول المحيطة بها وما أفرزه من تزاوج بين الوافدين وسكان البلاد الأصليين فأحدث امتزاج في اللغة والدين والعادات والتقاليد غبر التاريخ من سامية وحامية وعربية وسومرية وبابلية وآشورية وفينيقية وكلدانية وأكادية وآموريه وكنعانية وبربرية وإفريقية وآسيوية، وتمت بفعل هجرات متبادلة ومتعددة خلال العصور بين أقاليم العالم العربي وقد عزز جميع ذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي حيث تتميز شواطئ ممتدة طويلة، ومضايق وخلجان جذابة كقناة السويس في مصر ومضيق هرمز في سلطنة عمان، إلى جانب الأنهار العذبة والمراعي الخصبة، ويوجد في سلطنة عمان مذاهب إسلامية متعددة إباضية وسنة وشيعة، وتوجد أغلبية عربية، واختلافات عرقية؛ كالخوجة من أصول هندية، وتعزز ذلك دراسة المجالي (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن التعدد العرقي والديني في المجتمع الإيراني ظاهرة طبيعية، وأن لجغرافية إيران السياسية والسكانية المعقدة عامل في تشكيل مزيج من القوميات التي تحيط بها من كل الاتجاهات، ولها امتدادات في دول الجوار، وأن التعددية الأثنية والعرقية والمذهبية والطائفية هي ظاهرة طبيعية تتطلب نظام سياسي ملائم يحقق العدل والمساواة ويحد من الصراعات. ويرى خليف (٢٠١٦) أنه لولا العادات والتقاليد في إفريقيا ودول العالم الثالث لكانت التعددية حالة طبيعية عامل تنوع وتوحيد واندماج كما في كثير من دول العالم، ولما كانت جالبة لكثير من التضارب والصدام والصراعات، وترى فاطمة (٢٠١٦) أن ظاهرت التعدد العرقي لا تمثل خطرا على الأمن القومي وإنما تصبح عامل قوة إذا أحسن التعامل معها.

٢، ٥، ٤ سمة الانتماءات في عمان

يذكر الإسماعيلي (٢٠١٥) أن التعددية اللغوية والإثنية والمذهبية والقبلية فرضت على العقل العماني لغة التسامح، خاصة التسامح الديني الذي فقدته كثير من الدول العربية، وقد كشفت دراسة المعمري(٢٠١٠) أن المناهج العمانية تسعى لبناء مواطنة عالية تهدف إلى بناء جسر للتواصل مع العالم بشتى قضاياه ويعد هذا مؤشر قوي على أن النظام التعليمي العماني يعمل على بناء وتربية فرد عماني ذي معرفة ووعي بالعالم وشعوبه وذي قيم إيجابية في التعامل مع الشعوب الأخرى قائم على أسس التعاون واحترام الآخر وثقافاته لمجتمع عالمي ينشد الأمن والسلام للجميع، وهي مبادئ حرصت عليها القيادة العمانية. كما كشفت دراسة الفهدي(٢٠١٧) أن الطلبة العمانيين لديهم تمسك بشعائر دينهم مع قدرتهم على استيعاب القيم الوافدة ودمجها وتكييفها فيما يتماشى مع القيم الدينية للمجتمع العماني بمنظور عصري يتطور باستمرار، وأوصت الدراسة بتجديد الخطاب الديني للمؤسسات الدينية المختلفة في سلطنة عمان لدعم قيم احترام الأديان وترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر.

٢،٥ آليات التعامل مع تعدد الانتماءات

إن التعامل مع الانتماءات أي كان منزعها ضرورة وطنية بالغة الأهمية، فإهمالها خطر، واستثمارها وتوجيهها نحو العائد المفيد للفرد والوطن لا ريب أنه جوهر ودرر، وتحيق ذلك يمكن من خلال، تعزيز وتنمية الاستعداد الذاتي لدى الأفراد، يقول عواد (٢٠٢٠) إن التعددية المذهبية في ديننا ليست من العيوب التي يتوجب علينا إخفاؤها، أو الأعباء التي يلزمنا التخلص منها، وإنما هي حقيقة تاريخية ينبغي التعامل معها من خلال ترسيخ مفهوم التعددية بين المسلمين وانفتاح المذاهب الإسلامية على بعضها وإقامة المؤتمرات لتهيئة النفوس

إلى ذلك، وسن القوانين والتشريعات التي تجرم من يمارس التطرف الديني أو المذهبي أو القومي أو العرقي، وتهذيب المناهج التربوية والتعليمية من كل الشوائب التي تبث روح التفرقة بين أفراد المجتمع الواحد، تسخير الإعلام لبث روح التواد والتسامح والتعايش السلمي بين الجميع، وتوحيد الخطاب السياسي الوطني الداعي إلى نبذ التطرف والتأكيد على الوحدة الوطنية القائمة على أساس التعددية الدينية والمذهبية والعرقية. ويقول عبدالرحمن (٢٠١٦) أن مفهوم أسلوب حياة الشباب أصبح من ثوابت العصر الحالي خاصة في المجتمعات العربية، وهم آليات التغيير والتنمية المستدامة بل أساس التقدم في شتى مجالات الحياة، وهناك العديد من العوامل والمتغيرات الذاتية والبيئية التي تؤثر في الشباب العربي، فمنها ما يعود إلى المكونات الشخصية أو الذاتية: وتتمثل في المكونات المعرفية؛ وتشير إلى العمليات العقلية التي ترتبط بالتفكير لدى الفرد نفسه، ومعتقداته، وقيمه واتجاهاته الفكرية، وخبراته، والمكونات الوجدانية؛ وتتمثل في قوة الانفعالات المرتبطة بوجدانه وما تشتمل عليه من مشاعر وأحاسيس إيجابية كالاحترام والمودة والتسامح، والتقبل، وسلبية كالاحتقار والتعصب والكراهية، ومكونات سلوكية؛ وترتبط بتصرفات الفرد ويعد المحصلة النهائية لفكره وانفعالاته، ومنها ما يعود إلى البيئة المحلية الإقليمية أو الدولية، وتشمل المكونات المحيطة بالفرد كالأسرة والأصدقاء والمرجعيات وثقافة المجتمع وموارده.

وفي سلطنة عمان تضع المبادئ الدستورية للدولة بوصلة ووجهة سليمة للتعامل مع تعدد الانتماءات حيث إنها منطلق استراتيجي لجميع المقومات والتعاملات الوطنية، ففي النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان (النظام الأساسي للدولة، ٢٠١٦) نجد: الفقرة الرابعة من المادة (١٠) في المبادئ السياسية تنص على" إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن"، والفقرة الأولى والثانية من المادة (١٢) في المبادئ الاجتماعية تنصان على:" العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة"، "التعاضد والتراحم صلة وثقى

بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية"، و الفقرة الثانية من المادة (١٣) في المبادئ الثقافية التي تنص على: " يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي وتطويره...، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه، ويعتز بأمته ووطنه وتراثه، ويحافظ على منجزاته"، والفقرة الأولى والثانية من المادة (١٤) في المبادئ الأمنية تنص على: " السلام هدف الدولة وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن"، "الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى، وهي جميعها ملك للأمة ومهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية".

كما أن خبرة الدول والدراسات العلمية تعطي منطلقا استراتيجيا لتحقيق ذلك، فقد توصل يونس (٢٠١٣) إلى أن التربية تشجع على اكتساب الضوابط الاجتماعية التي تخلق إمكانية تعايش جميع الأشخاص داخل مجتمع حر، وحر وديمقراطي ومنفتح ومتعدد الثقافات، وعليه فالتربية هي وسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي أو الحفاظ عليها، كما أن التربية على المواطنة هي آلية أساسية لتجويد الممارسات والعلاقات الاجتماعية، وتوصل بيرك (Burke. 2013) في دراسة التماسك الإقليمي في كازاخستان إلى أن اتباع منهجية متعددة نحو الحياة له فائدة أكبر للحكومات الحديثة عند اتخاذها لهذا النوع من المنهجيات تجاه التماسك الإقليمي نحو التماسك الأسري.

وقدم ملحم، وأنطوان، وكريم، وأيمن (٢٠١٧) ورقة عمل بعنوان: خريطة طريق إلى الدولة المدنية إدارة التعدد الطائفي داخل نظام ديموقراطي استهدفت إدارة التعدد الديني الطائفي المذهبي ضمن نظام ديموقراطي ووضع خارطة طريق للانتقال إلى دولة مدنية تكفل في الوقت نفسه حماية التعددية وتأمين المساواة على أساس المواطنة، وهي المعضلة التي تواجه الدولة اللبنانية منذ نشأتها. فالورقة تنطلق من واقع

الاجتماع السياسي اللبناني وتاريخ تشكل الهوية الوطنية اللبنانية، ونقاط قوتها ونقاط ضعفها، والهويات الثانوية ما دون الوطنية ومكانتها فضلا عن الجغرافيا السياسية المحيطة بلبنان.

ويزعم جرجس (٢٠١٦) أنه لا يمكن لأي دولة أن تكون ديمقراطية وأن تحمل أيديولوجية أو هوية معينة سواء دينية أو عرقية لأن ذلك سينتهي إلى هدم مبدأ أساسي وهو المواطنة، الكفيل باستئصال التمييز في المجتمع واحترام جميع مواطنية بصرف النظر عن انتماءاتهم المختلفة.

وتوصل إليه ريتشارد (Richards., 2013) من خلال تحليل مسح المواطنة الذي يشمل كلا من إنكلترا وويلز، ومن خلال مقابلات شبه منظمة مع المستجيبين للأصول العرقية من الأفارقة والكاريبين ذوي البشرة السوداء في أحد مناطق لندن إلى أن الهوية القومية العرقية قد تضر في الواقع ببعض جوانب التماسك الاجتماعي.

وبحث لي (Lee. 2013) تأثير المتغيرات الوسيطة لتماسك وترابط الأسرة الصينية على العلاقة بين السلوك الاجتماعي للوالدين وأهمية الهوية العرقية للأبناء حيث أثبتت الدراسة دور الأسرة في حفظ الهوية العرقية للذين ولدوا في الصين وهاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذين ولدوا المتحدة الأمريكية مع وجود علاقة ارتباطية قوية بين أهمية الهوية العرقية لدى الشباب المراهقين ومدى ترابط الأسر الصينية ببعضها.

وقدمت دراسة الكاروري (٢٠١٤) أسلوبا للتعامل مع العصبية القبلية من خلال المنهج الإسلامي حيث خلصت نتائجه إلى: أن الإسلام يحرم الانتماء العصبي للقبيلة فهو يتنافى مع القيم الإيمانية العليا، ويعتبر البناء القبلي مدخلا لتماسك المجتمع، كما أنه لا يحجب التطور الاجتماعي ويوظف القبيلة للإعلاء قيم التماسك الدستوري والقانوني لبناء الدولة الحديثة.

وتوصل أدهم، وزروق (٢٠١٤) إلى أن الانتماءات والولاءات والتعصبات القبلية والإقليمية الدائرة في دار فور قد تنتقل إلى الجامعات عبر التنظيمات القيلية والإقليمية، وأن الصراع السياسي بين الطلاب المنتمين لتنظيمات سياسية قد يتحول إلى صراع قبلي، وأن إهمال التنظيمات الطلابية وعدم توجيه نشاطها لتلعب دورا اجتماعيا وثقافيا سيعمق مفهوم التمحور حول القبيلة، والتمركز الذاتي، وأن التمحور حول القبيلة ينبئ بمستقبل سياسي واجتماعي ليس له علاقة بالانتماء الوطني ومصلحة الوطن.

وخلصت البريدي (٢٠١٤) وأن دول الخليج أمام خريطة هوياتية معقدة، نتيجة لتغيرات في البنية الاجتماعية، وعدم القدرة على استيعاب هذه التغيرات، وأن الممارسات الخاطئة لمفهوم الاقتصاد السياسي الذي يفيد الإنتاج والتنمية المستدامة، تسهم في صناعة الهوية العدمية التي لا تؤمن بغير الدمار الشامل.

وأشارت دراسة الشبلي، الزيود، و الجبوري (٢٠١٤) إلى أن مفهوم التعايش مهم للدول التي تسعى إلى بناء هويات وطنية، ومواطنة حقيقية، وحريات جماعية وفردية، وخاصة في العام الثالث الذي يمثل العالم العربي ومجتمعاته أحد مكوناته الأساسية، كما أظهرت دور التعليم في مستوياته الأكاديمية والثقافية، وأهميته في بناء حالة التعايش الضرورية لمجتمعات الدول العربية ودولها لكيلا تعيش دورات ربيع عربي مستمرة بشكل دائم.

وأجرى جارش و العيفاوي (٢٠١٤) دراسة بعنوان: النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية " الاختلاف الأكاديمي بين المفكين" تناول فيها عدة آليات لإدارة النزاعات الإثنية ومنها:آلية الحوار؛ وتعد عملية تفاعل حقيقي ينصت خلالها البشر لبعضهم بعمق ليتغيروا ويتعايشوا، فقد أثبتت جدتيه في كثير من النزاعات الإثنية، ففي رواندا مثلا أسس مشروع إنترابيس الحواري، الذي إطلاقه في عام ٢٠٠٢، ونجح بشكل كبير في تقريب وجهات النظر بين المجموعات الإثنية، والدولة الاتحادية؛ وهو من أهم النماذج لإدارة

مشكلة التعدد والنزاع الإثنوهوياتي، حيث يفعل دور الولايات المحلية والإداة الإقليمية ويجعلها قادرة على لم شملها وتثقبل الآخركالحال في الهند ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فقد أثبتت تجارب هذه الدول على نجاح الدولة الاتحادية، وآلية التفاوض؛ وهو شبيه إلى حد ما بالحوار إلا أنّ الفرق بينهما أنّ التفاوض يغلب عليه الجانب الرسمي فهو يمكنه إنهاء النزاع وتقديم بديل سياسي.، وآلية الوساطة؛ وهو تدخل من دولة أو منظمة أو فرد في راب الصدع وتقريب وجهات النظر بين طرفين أو أكثر، وفتح قنوات اتصال وتوفير الوسائل اللازمة للوصول إلى التوفيق والمصالحة، آلية التدخل؛ وهو يكون حاضرا حالة انتهاك حقوق الإنسان، والإقصاء وايقاظ المشاعر الانفصالية، شريطة عدم الانحياز لأحد على حساب الآخر.

وفي دراسة بعنوان: نحو خريطة طريق للتعايش في الدول العربية ومجتمعاتها قدم الشبلي، الزيود، و الجبوري (٢٠١٤) إيجازا لأهم الخطوط التي تقود لإيجاد مداخل تسهم في إحلال التعايش السلمي في المجتمعات متعددة الإثنيات والديانات واللغات والثقافات: أولاها؛ السعي لبناء دولة المؤسسات القائمة على الحق، والعدل والعقل، وثانيها؛ احترام الخصوصيات الثقافية المتعددة، والتوزيع العادل للفرص المتكافئة للتعبير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي، ثالثها؛ التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم، والصحة والثقافة والمناطق النائية، وتحسين المستوى الاقتصادي لسكانها، ورابعها؛ عزل الثقافات المتعالية والمتعجرفة إزاء الثقافات الأخرى الموجودة في المجتمع، خامسها؛ التركيز على وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية (الأسرة، المدرسة، دور العبادة، الإعلام، الأحزاب والنقابات) لبناء مجتمع متعايش متعدد الأعراق والدين واللغة.

وجاءت نتائج دراسة جومز (Gomez, 2014) دالة على أهمية التماسك وآثاره الإيجابية الكبيرة في الالتزام والرضا الحياتي بين الإسبانيين وغير الإسبانيين، أما أوستولد (Ostwald, 2014) فركز على تأثير

إجراءات بعض الدول على التنوع العرقي وتظهر النتائج القدرات والإمكانيات المهمة للسياسة العامة في عملية تشكيل أنماط السلوك بين الأعراق وفيما بين الأعراق من خلال التنشئة الاجتماعية وتحفيز الاتصال بين المواطنين أن عملية وضع السياسة حول الهوية العرقية يمكن أن يزيد من حدة الصراع العرقي.

ودرس ورنسكي (Wronski, 2014) الآلية النظرية التي تفسر سبب أن الاستقطاب الأيديولوجي (الفكري) في السياسة الأمريكية المعاصرة منظم من قبل التصرف الاستبدادي وتوصل إلى أن التصرفات الاستبدادية تؤدي إلى ارتباطات حزبية مكثفة وتفضيل قضايا فكرية متطرفة.

وتوصلت لبادي (٢٠١٥) في دراستها: إشكاليات إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي إلى أن عملية إدارة التنوع الإثني تشكل تحديا للدول حيث لا يكاد لايخلو مجتمع منها، وأن الديمقراطية التكاملية القائمة على أساس المواطنة والمساواة أمام القانون بلا تمييز بين الإثنيات تعد الحل الأمثل لبقاء التعدد في إطاره الوحدوي، والتأكيد على المواطنة الجامعة لحمل الإثنية من انتماءاتها الخاصة إلى دائرة المواطنة الجامعة للجميع، مع الاحتراز من التدخل الخارجي الساعي لإفشال المعالجات الوطنية لموضوع التنوع والتعدد داخل الوطن.

وتوصل ابن عبد (٢٠١٥) إلى أن لكل انتماء حرمته وحقه ومجاله الذي يتحرك فيه، وأنه لا يحق التعرض للأقليات في حق المواطنة بحجة عدم الانتماء للأمة، وأن المصالح الوطنية يجب أن تكون في المقام الأعلى عن المصالح الانتمائية الضيقة.

ويقدم بن فضل وشابي (٢٠١٦) في دراسة بعنوان: "تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا" استراتيجيات للتعامل مع الجماعات الإثنية:استرراتيجية؛ الاستيعاب والدمج؛ بتكوين ثقافة وأنظمة تعليم وأساليب تربوية موحدة، و الاستيعاب المادي بصهر الجماعات ببعضها بإلحاقها بهوية الجماعة

الرئيسة، أو تكوين هوية جديدة، والاستيعاب المؤسسي المشترك على أسس غير إثنية، استراتيجية اقتسام السلطة؛ بتكوين ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع، استراتيجية القسر؛ بالهيمنة وتمارسها الإثنيات الكبى والأقليات الحاكمة والمسيطرة، وقد تلجأ بعضها إلى ممارسة التطهير العرقي والترحيل الجبري.

وفي ورقة بعنوان: خريطة طريق إلى الدولة المدنية إدارة التعدد الطائفي داخل نظام ديموقراطي يقترح ملحم، وكريم، وأنطوان، وأيمن (٢٠١٧) معايير عامة لدولة مدنية من شأنها التوفيق بين حقوق الأفراد وضمانات الجماعات في مجتمع تعددي: أن تكون الدولة محايدة في الأمور الدينية (دستوريا وقانونيا وفي الممارسة) وعلى مسافة واحدة من كل الأديان وما بين الأديان ولا تتبنى دينا واللا دين معينا ولا تعادي أي دين، أن تعامل مواطنيها بالتساوي وبمعزل عن انتمائهم الديني، ولا تقف موقفا تفضيليا لمواطن على آخر، ولجماعة على أخرى تبعا لدين أي منهما، وحماية التعددية السياسية والدينية والإثنية والثقافية بشكل عام، وعملا بقيم التعاضد والاحترام المتبادل، وكفالة استقلالية القضاء عن سلطة دين معين، أو مرجعيات دينية، وكفالة حرية نظام التعليم، وكفالة حق المشاركة في الشأن العام وتبوؤ السلطة والمسؤوليات العامة.

ويقترح خليف (٢٠١٦) في دارسة بعنوان: "التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا القرن الإفريقي أنموذجا" حلولا لتجاوز تحديات التعددية الإثنية في القرن الإفريقي من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات: السياسية؛ كتحقيق الديموقراطية، وبناء دولة القانون، والأمنية؛ من خلال الاهتمام بالاستراتيجيات الأمنية لتحقيق الاستقرار الداخلية ووقف التدخلات الأجنبية والاجتماعية؛ بتحقيق التوازنات الجهوية بين مختلف مكونات المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية المفقودة بين الجماعات والثقافية؛ بمراعات البعد الثقافي الإثني لكافة الجماعات الإثنية والقبلية.

وتوصلت فاطمة (٢٠١٦) في دراسة بعنوان: التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام ٢٠٠٢ إلى أن عامل الأساس في الاستقرار الذي تشهده الهند هو الدستور الديموقراطي الراسخ الذي مكنها إلى حد ما من التعامل مع التعدد العرقي والنزاعات الطائفية فيها.

وتذهب سالك (٢٠١٦) في دراسة بعنوان: "الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني" إلى أن الجماعة الإثنية تمثل كيانا واحد، يتقاسم إطارها هوية إثنية ذات معنى سياسي، وهوية تمثل عصب الجماعة والمحرك الأساسي لحياة هؤلاء الأفراد الذين يتقاسمون اللغة والدين والأصل العرقي أو الوطني المشترك والممارسات المشتركة والإقليم المشترك، وأن الاختلاف وتنوع المطالب الإثنية، ورفض الاستجابة لها مؤداه التمرد والرفض، وأن الدولة هي التنظيم السياسي الرسمي الذي يحتوي الاختلافات الإثنية والتعامل مع التعدد الإثني كسمة مجتمعية، لإحداث التوافق بين الجماعات وبين النظام، كما أن إثارة الدعوى التفكيكية واستحضار أمر الانفصال عن الدولة في كل الأزمات التي تتعرض لها الإثنية مهما كان حجمها أصبح متلازما لديها، كما أعطت الدراسة دليلا لضمان حقوق الأقليات باختلاف أنواعها من خلال: الحق في الوجود، الممارسة الحرة للغة والثقافة والدين، الحاجة إلى التثقيف السياسي لإدارة التعدد الإثني، وإرساء دعائم الدمج.

وأظهرت دراسة ستشكريتز (Schkeryantz. 2016) أن الإحساس المشترك للهوية أسهم في إثارة الشباب الصومالي، مع رفض الولايات المتحدة للتمييز القائم على الهوية، وأن الهويات نفسها لم تتمكن من توحيد الجيل الأول الصوماليين المهاجرين وذلك بسبب الصدمة الجماعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الهويات.

و يقدم باه (٢٠١٨) في دراسته بعنوان: الإثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا حلا للتعامل مع

التنوع الإثني من خلال عدة سياسات أهمها: الدمج؛ بإزالة الفوارق أو الحواجز بين الجماعات الإثنية لغرض توحيدها وتكاملها تحت الوحدة الوطنية بإجراءات هادئة تجنبا لإثارة المخاوف في نفوس المراد دمجهم، وتشبه سياسة الدمج سياسة الاستعاب في اصهار أو تذويب جماعات إثنية في الجماعة المسيطرة، والاحتواء؛ وهي تقوم على مواجهة ما تراه الدولة خطرا على وجوده أو وحدتها واستقرارها، وهي سياسة وقائية لامتصاص المواقف الرافضة أو المقاومة وترويضها لقبول الأمر الواقع، وتتمثل هذه السياسة من خلال إشراك البعض من أبناء الجماعات في السلطة دون المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات، تقاسم السلطة؛ ويلجأ إليه بعد إثر حدوث نزاعات أو حروب، ويقوم التقاسم بشراكة حقيقية بين الجماعات الفاعلة من حيث الوزن السياسي أو الاجتماعي أو العدد، ويتسم هذا الحل بالتعقيد من الناحية التقطبيقية، حيث يسعى كل طرف لكسب المناصب ما يتولد معه النزاعات من جديد، التعددية؛ وتقوم على الاعتراف باللآخر وقبوله وفيه تتمتع الجماعات الإثنية أو افقليات بحقوقها وحرياتها ولهم حق المشاركة في القرارات وتنفيذها وهي سياسة مثالية تتبنها معظم دساتير الدول نظريا، إلا أن هناك اخفاق في تطبيقها حتى في ظل الدول المعاصرة والنظم الديمقراطية، الاستبعاد أو التهميش؛ وهو يقوم على العزل الكلي أو الجزئي عن المشاركة في السلطة أو حجبها عن خدمة الدولة وهي من الخطورة بمكان حيث غنها مدعاة لنشوب النزاعات والتمرد.

وقد أجرت العازمي(٢٠١٨) دراسة بعنوان: واقع التعليم متعدد الثقافات في النظام التعليمي الماليزي، هدفت التعرف على واقع التجربة الماليزية في التعامل مع التعليم متعدد الثقافات، وأظهرت النتائج: أنّ السياسة التعليمية في ماليزيا استطاعت تحقيق متطلبات التعددية الثقافية، وأن التعليم في ماليزيا يركز بعناية على الوحد بين الجماعات العرقية، ويؤصل مفهوم الاتصال المشترك بين الأجناس الذي يعكس التنوع ويشجع على فهم الثقافات وأساليب الحياة المتنوعة، ويشجع على التسامح والتفاعل على المستوى الاجتماعي، كذلك وجود تصنيفا للمناهج الدراسية لدى المؤسسات التعليمية مشتملا على التدريب

والتهيئة للمعلمين للتعامل مع التعددية الثقافية لصون البنية المجتمعية والوحدة الوطنية لحصول الأثر الإيجابي في حياة الطلبة، وتوفير فرص عادلة لجميع الطفال ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة وتمكينهم في الوقت نفسه من التفاعل مع المجتمع من مختلف الخلفيات.

وتوصل غليوفي (٢٠١٦) في مقال تناول عنف الانتماءات الأولية أو المواطنة العصبية في المنطقة العربية إلى أن: الحراك الكبير الذي تعيشه المنطقة العربية هو إعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس مبدأ المواطنة أما الانتماءات الأولية –القبلية والعروشية والطائفية والمذهبية– كاستراتيجية لمواجهة دولة الغيلة التي غيبت المواطنة فتستمر طالما لم تتمكن مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرئيسة من نشر قيم المواطنة وثقافتها. ويذهب العلاف(٢٠٠٨) إلى أن غياب الدولة معناه طغيان الارتباطات العشائرية أو الإثنية أو المذهبية أو الدينية أو العرقية، وتوصلت سهام (٢٠١٢) دراسة إلى أن الوحدة الوطنية تعني تحقيق التفاعل والتلاحم بين أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الايدلوجية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية أو الإثنية أو اللغوية أو الإقليمية أو الطبقية أو العشائرية بما يخدم احترام وحدة البلاد، وتوصلت الفهداوي(٢٠١٩) إلى أن تشكيل الدولة العراقية وفق معطيات المذهبية والقومية والقبلية أدى إلى تشتيت الهوية الأصلية إلى هويات فرعية يتمحور حولها الشعب، كما أدت المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية إلى المساس بقيم المواطنة وتعميق الفرقة والانقسامات.

٢،٦ الهوية الوطنية

برز الاهتمام من جديد بموضوع الهوية باعتبارها ركيزة مفصلية للتعريف بالشعوب واتجاهاتها، فغدت تمثل الإرادة الوطنية، والدرع العاصم في مواجهة تأثيرات العولمة الليبرالية والنقيض لها، وهي معبرة عن إرادة الشعوب التي تحافظ على إرثاها الحضاري والديني واللغوي، وأن اختلال مفهوم الهوية أو أزمتها لدى الفرد والجماعة قد يؤدي إلى نتيجتين هما:

- فقدان الهوية الذي يؤدي إلى الذوبان في هوية أخرى والتماهي معها، أو ثبات الهوية الذي يؤدي إلى رفض العالم بصورته الحقيقية بوصفه يضم الاختلاف والتنوع والتغير المستمر.
- النظر إلى التقدم الحضاري المادي والاجتماعي تهديدا للهوية ومحاولة لاستلابها وإذابتها. (ناصر، ٢٠١٥)

ويذكر عناد (٢٠١٣) أن الهوية تتنوع بحسب تنوع المكانة التعريفية التي تميز بين الأفراد كالعرق، والدين والمهنة والانتماءات السياسية والعلاقات الشخصية والقوالب النمطية مستشهدا بما توصل إليه أريكسون أن العرق والدين يعدان من المحكات الأكثر مركزية في تشكيل هويات معظم الأفراد.

وقد خلصت دراسة بودبزة والشاذلي (٢٠١١) إلى أن الشعوب إنما تزهو بتاريخها وثقافتها وتحيي بعلومها وسواعد أبناءها وبناتها والهوية وعاء إذا ملئ حب وجد وتضامن وعمل أنجزت المعجزات وحققت الأمنيات وساد الأمن والأمان وانغلقت ثغور الشقاق وسائر النزعات والتعصبات وبقت اللحمة الوطنية متماسكة، ويرى العماري (٢٠١١) أن العائلة بكل هياكلها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية مع المجتمع عامة الهيكل الأساسي لشخصية النشء وتستمر التنشئة الاجتماعية ويبقى الفرد مطبوعا أساسا بقيم وعادات الجماعة الأولية ألا وهي العائلة.

وتوصل زنكة (٢٠١٤) إلى أن الهوية الوطنية هي رابطة قانونية وسياسية واجتماعية قائمة بين الفرد ودولته وهي أعلى درجات المواطنة الانتماء للوطن وبموجب ذلك يتمتع بحقوقه وحرياته العامة دون أي مساس غير قانوني، وفي مقابله يقوم بالواجبات والالتزامات المنصوص عليها دستوريا.

٢، ١،٦ مفهوم الهوية الوطنية

يرتبط المفهوم الاصطلاحي للهوية بالجماعة المتجانسة اثنيا أو محليا، أو مهنيا، أو قوميا، وهي الوعي بالذات والمصير التاريخي المشترك، من موقع الحيز المادي والروحي ويمكن أن تحدد توجهات الناس وأهدافهم، وتدفعهم إلى العمل معا في إثبات وجودهم والمحافظة على منجزاتهم وتحسين وضعهم التاريخي (فارس، ٢٠١٢)، ويرى دينق (١٩٩٩) الهوية تعبير عن الكيفية التي يعرف بها الناس عن ذواتهم، أو الطريقة التي يوصفون بها تأسيسا على العرق، الأثنية، الثقافة، اللغة والدين، وأثر هذا الانتماء في تحديد إسهاماتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدارهم.

ويذهب زغو (٢٠١٠، ص:٩٤) إلى أنها "الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب، أي تلك الصفة الثابتة، والذات التي لا تتبدل ولا تتأثر ولا تسمح لغيرها من الهويات أن تصبح مكانها أو تكون نقيضا لها، فالهوية تبقى قائمة ما دامت الذات قائمة وعلى قيد الحياة، وهذه المزيات هي التي تميز الأمم عن بعضها البعض والتي تعبر عن شخصيتها وحضارتها ووجودها"، وتذكر الخيري (٢٠١٥: ٣٤٦) أن "الهوية الوطنية هي مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تميز أمة أو مجتمع أو وطن عن غيره ويعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصه".، ويرى معياري (٢٠٠٤: ١) أن الهوية الجماعية تعني "تعريف الشخص لنفسه من خلال الجماعة أو الجماعات التي ينتمي إليها".

وتعرف كذلك بأنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون بعدّه منتميا إليها (الشامي، ١٩٩٧)، بينما تقول العارضة (٢٠١٦) بأنها الجزء من مفهوم الذات للفرد النابع من وعيه بكونه عضوا في جماعة أو جماعات، مضافا إليه الاعتبارات القيمية والانفعالية التي تحال لتلك العضوية، وهو آليه دافعية معرفية اجتماعية تكيفية

تسه في تحقيق الأمن النفسي والاستقرار الانفعالي للإنسان من خلال تعزيز شعوره بالمكانة والاحترام والكرامة المنبثق من صورة الذات الإيجابية والذات الإيجابي كما تشكل رافدا أساس للصراعات والتغيرات والحركات الاجتماعية. يعرفها شعبان(٢٠١٨) بوصفها مجموعة السمات الثقافية التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الذي ينتمون إليه، ويذهب أحمد(٢٠٠٨) إلى أن الهوية ترتبط بالقدرة على إيجاد الشعور بالانتماء المشترك بين أفراد الجماعة الوطنية الواحدة من خلال تعزيز الإحساس بالولاء نحو الدولة الوطنية بعيدا عن انتماءاتهم الأثنية الفرعية المحلية، والوصول إلى هوية خاصة بهم. الهوية الوطنية ليست فطرية، بل يجب أن تبنى وتشكل ويعاد النظر فيها وبنائها وفقا للتوجهات السياسية ونشوء الحاجة لتعزيز الانتماء للوطن والأمة (الأنصاري، ٢٠١٢).

ويرى الزعبي(٢٠١٧) أن الهوية تشكل وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى هذا الضمير في ذات الآن، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها.

ويرى زنكة (٢٠١٤) أن الهوية الوطنية هي رابطة قانونية وسياسية واجتماعية قائمة بين الفرد ودولته وهي أعلى درجات المواطنة والانتماء إلى الوطن، وبموجبه يتمتع الفرد بجنسية الدولة المنتمي إليها إلى جانب حقوقه وحرياته العامة، دون أية انتهاكات غير قانونية، مقابل القيام بالواجبات والالتزامات المكلف بها قانونا وفق الدستور والقوانين المرعية الأخرى استنادا إلى النظام القانوني المتبع في الدولة.

و الأنصاري(٢٠١٢) إلى أن مفهوم الهوية الوطنية متعدد الأبعاد لذا يجب ألاّ يؤدي الرغبة المحافظة على هوية المجموعات العرقية أو الثقافية إلى استبعاد الهوية الوطنية، بينما يرى (هبة، ونبيل، وعلي،

٢٠١٩، ص:٤٨١) أن الهوية الوطنية " نزعة سلوكية بين أفراد الأمة تؤدي لبلورة حالة من التماثل والتطابق فيما بينهم لخلق شعور وطني موحد يحمي ويعزز خصوصيتهم"

٢، ٦، ٢ مكونات الهوية الوطنية

يرى ميكشيللي(١٩٩٣) أن تحديد هوية مجتمع أو جماعة أو فرد يقتضي الرجوع إلى جملة من المحددات؛ عناصر مادية وفيزيائية وتشتمل على: الخيارات كالاسم، والسكن واللباس، والقدرات: كالقوة الاقتصادية، والعقلية، والانتماءات الفيزيائية: كالانتماء الاجتماعي والتوزيعات الاجتماعية والسمات المورفولوجيا الأخرى المميزة، وعناصر تاريخية وتتضمن: الأصول التاريخية، والأحداث التاريخية الهامة، والآثار التاريخية: كالعقائد والعادات والتقاليد، والعقد الناتجة عن عملية التطبيع، وعناصر ثقافية نفسية وتتضمن: النظام الثقافي كالمنطلقات الثقافية، والعقائد والأديان والرموز الثقافية والأيديولوجيا ونظام القيم الثقافية ثم أشكال التعبير المختلفة (فن أدب)، وعناصر العقلية كالنظرة إلى العالم، ونقاط التقاطع الثقافية، والمعايير الجمعية، ونظام معرفي كالسمات النفسية الخاصة واتجاهات نظام القيم، وعناصر نفسية اجتماعية وتتضمن: الأسس الاجتماعية كالمركز والأدوار الاجتماعية والانتماءات الاجتماعية، والقيم الاجتماعية والقدرات الخاصة.

ويرى خليل (٢٠١٠) أن الفلسفة الغربية تناولت مشكلة الوحدة والتعدد في موضوع الهوية الوطنية من خلال مدرستين المدرسة الوجودية، ومدرسة الاجتماع السياسي، وأهم الحلول التي رامت المدرسة الوجودية التوصل إليها حل الوحدة المطلقة وقد تطرفت إلى حد أنها ألغت حرية الأفراد ما قاد إلى الاستبداد ومن رواد هذا الاتجاه الهيغلية والماركسية، وأم مدرسة الاجتماع السياسي فذهبت إلى التعددية المطلقة ولكنه تطرفت إلى حد أنها ألغت وحدة المجتمع، ما قاد إلى إلغاء المساواة وبالتالي الفوضى ومن رواد هذا الاتجاه

الليبرالية، أم في الفكر الإسلامي فقد سلك في هذه القضية مسلك الوسطية والاعتدال من خلال الجمع بين الوحدة والتعدد مهما كانت انتماءاتهم الفرعية، فهي لم تلغ تلك الانتماءات القبلية والشعوبية، والدينية والقومية، والموروث التاريخي الحضاري وإنما جعلت لجميع ذلك حدا كما يحد الكل الجزء فتكملها وتغنيها.

ويرى محمود (٢٠١٧) أن مقومات الهوية العربية تجعلها متميز عن غيرها وتتمثل في اللغة العربية، والدين الإسلامي، والتاريخ الوطني والتراث والتربية الوطنية، والتربية الأخلاقية، وأوصى بتعاون وتكامل جهود المؤسسات المجتمعية مع المؤسسات التعليمية للمحافظة على هوية المجتمع الثقافية.

وقد أوصت دراسة فريال (٢٠١١) باعتناء المسؤولين التربويين بموضوع مكونات الهوية عند الطلبة المراهقين خاصة، وأوصى العلفي (٢٠٠٩) باستمرار التوعية الثقافية الوطنية وأهمية الهوية المعمارية ومساهمة المجتمع في الحفاظ عليها، وترجمة الخصوصية المعمارية المكونة لها والتعامل معها بما يتفق ومتطلبات العمارة المعاصرة. يذكر حسين (٢٠١٨) أنه ثمت عناصر للهوية لا بد من توافرها، وهي تختلف من أمة لأخرى، ومنها؛ الموقع الجغرافي، والتاريخ المشترك الذي يربط المنتمون له في الهوية الوطنية الواحدة، فهو يمثل الأحداث التي مرت بآبائهم بصفتهم الجماعية، والاقتصاد حيث يربطهم نظام مالي موحد، والعلم الواحد وهو الرمز المعنوي الذي يجمع أبناء الشعب الواحدة والقضية الواحدة وهو الحقيقة الملموسة له رسم وشكل محدد بألوان محددة، ولكنه يرمز إلى قيمة معنوية وهي الهوية الوطنية والانتماء للوطن.

٢،٧ نظريات الهوية الوطنية

اعتمد الباحث نظريتي التعددية الثقافية ونظرية الهوية الاجتماعية كونهما يعالجان موضوع الهوية مشتملان على ما فيها من تعددية وتنوع، لذا كانتا هما الأنسب والمتسقتان مع أهداف الدراسة الحالية.

٢،٧،١ النظرية التعددية الثقافية

اهتم رواد هذه النظرية وأهمهم سيدني فيربا (Sidney Verba) بالدور الذي تقوم به الهوية الثقافية اللغة، والعرق، والدين، والإثنية في تحقيق التفاعل الاجتماعي والثقافي وفي توزيع الموارد، فهي تستند على فكرة اقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، على أساس المساواة والعدالة الثقافية بين تلك المكونات، معترفة بتمايز تلك الجماعات ثقافيا، وتعمل هذه النظرية على تناول المرجعية الفكرية للدولة بالتعديل أو التغيير بما ينسجم وطبيعة التنوع الثقافي للمجتمع، وتنطلق هذه النظرية من تساؤل: هل الواجب جعل الدولة واحدة والواقع المجتمعي متنوعا ثقافيا أم جعل الدولة انعكاسا للتنوع الثقافي؟ وبين هذين الاتجاهين تظهر نظرية التعددية الثقافية وسطا بينهما، والتي تفترض أن فكرة وحدة الدولة لا تقتضي حتما أحادية ثقافة المجتمع، وأن التنوع الثقافي لا يفضي عادة إلى تقسيم الدولة، بل ستكون مظهر قوة من خلال الوعي بالذات الجماعية التي تدفع باتجاه وحدة الدولة ومؤسساتها (علي، ٢٠١٤).

٢،٧،٢ نظرية الهوية الاجتماعية

تقوم هذه النظرية على افتراض أن الهوية الاجتماعية للأشخاص تستمد من عضويتهم في مختلف المجالات، وتضع في حسابهم كلا من العمليات المعرفية والدافعية عن تفسير إدراكات الجماعات الداخلية وأشكال سلوكها نحو أعضاء الجمعات الخارجية. (رزوقي و سهيل، ١٩٧١).

وهي نظرية قام بصياغتها تاجفيل Tajfel وتيرنر Tarner وهي عندهم جزء من مفهوم الذات الخاص بالشخص الذي يستمد منه عضويته في مجموعة اجتماعية ما، ومن خلال تلك العضوية يكتسب الفرد معرفة تكون له القيم والارتباط العاطفي بالمجموعة، ومن مبادئها الأساسية: سعي أعضاء المجموعة إلى تحقيق أو المحافظة على هوية اجتماعية إيجابية، من خلال مقارنة جماعتهم بجماعات أخرى بأسلوب يعكس

لهم الإيجابية، فيرون جماعتهم أفضل من الجماعات الأخرى، فيتعزز تقدير الذات لديهم، ويسمي تاجفل ذلك السعي وإن كان قد يؤدي إلى التصادم في الإدراكات وينتج التعصب والتمييز بـ"التنافس الاجتماعي"، إن عضوية الجماعة تمنح الأعضاء صورة إيجابية عن ذواتهم، حيث تتألف الذات من الهوية الشخصية والهوية الجماعية. (اللونري، ٢٠١٨).

٢،٨ ملامح من الهوية الوطنية العمانية

أولت رؤية عمان ٢٠٤٠ (٢٠١٩) عناية بالمواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية أحد أهم أولوياتها وكان التوجيه الاستراتيجي مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته، وإن المحافظة على الهوية وتعزيز المواطنة والمسؤولية تنطلق من إدماج المفاهيم التعلمية وتنشئة الجيل الجديد على مرتكزات وموروثات الهوية والحضارة العمانية، وهو دور مشترك بين مؤسسات المجتمع، وتوظيفها لبناء مجتمع معتز بهويته، والقدرات الوطنية المختلفة، وتعزيز الوعي بأهمية الهوية العمانية، وبناء الشخصية العمانية الداعمة لاستدامة الهوية. الوطنية، تقول الشيبانية (٢٠١٣) أن سلطنة عمان كبقية دول العالم أولت موضوع تربية المواطنة عناية فائقة حيث جاءت فلسفة التعليم في عمان لتؤكد على الوطنية والمواطنة الصالحة فمن مبادئها حب الوطن والانتماء لترابه، وقد أنشأت وزارة التربية في العام ٢٠١٢ دائرة مستقلة تحت مسمى دائرة برامج المواطنة تعنى بالتأكيد على المعايير العامة لتربية المواطنة في المناهج الدراسية والتقويم التربوي بالتعاون مع جهات الاختصاص بالوزارة إلى جانب مهام واختصاصات أخرى تهدف جميعها إلى تحقيق الأهداف العامة للسياسات التربوية بالسلطنة وتترجم رؤية وفلسفة التعليم العمانية.

فقد كانت عمان ولا تزال تشغل موقعا استراتيجيا ذو أهمية في شبه الجزيرة العربية فهي تقع على الخليج العبي الحد الشرقي الأقصى للوطن العربي الذي يمتد من المحيط الهادي إلى الخليج الثائر، وهي تشرف

على مدخله خليج عمان ومضيق هرمز، وقد عرفت ببلاد الملاحة والشراع فأهلها أول من رفع شراعا في البحار واقتحموا مخاطرة، وكانت لهم الريادة وقدم السبق في ذلك، فأتقنوا علوم البحار، وكانوا همزة الصلة بين الشرق والغرب، وشهدت شواطئها مولد عددا من الحضارات والإمبراطوريات وانتشرت على سفوح جبالها وفي بطون وديانها الديانات والفلسفات والمذاهب الدينية، ما لم تشهده غيرها من البلدان في القديم والحديث (سعاد، ١٩٨٢).

وسكان عمان عرب أقحاح من أقدم الأزمنة وهم قبائل عدة، وفيهم مذاهب إسلامية متنوعة؛ فمنهم إباضية، ومنهم السنة والجماعة، وبرز فيهم العلماء والخطباء، فكانت عمان أرضا إسلامية طيبة(ياغي،١٩٨١). فعمان من أقدم مناطق شبه الجزيرة العربية التي تشكلت فيها دولة مركزية ويرجع سبب ذلك وجود مذهب ديني متميز هو المذهب الإباضي. (شهداد،١٩٨٩).

فقد نجحت الإمامة الإباضية إلى حد ما أن تكون مركز تجمع لأهل عمان ورمزا لآمالهم وأمانيهم في تحقيق الازدهار والاستقلال وتحد الطامعين، رغم محاولة العديد من القوى الخارجية للسيطرة عليها أو فرض نفوذهم عليها (فوزي،١٩٩٧)، ومع ما أكد عليه ماي (Mei. 2010) أنّ الأفراد في المجتمع ضمن الهوية الثقافية في مناطق معينة بالتحديد هم أعضاء المجتمع ممن لديهم نظام للهوية الثقافية (من قيم، وأساليب الحياة، الخ).

وتتقارب مع دراسة حامد (٢٠١١) حيث أظهرت أنه بقدر ما تعزز الدولة مفهوم "الأنا" كانت فردية تتمتع بحقوقها، وتمارس خياراتها بحرية، فإنها في ذات الوقت تدعم انتماءات الفرد للفضاءات الاجتماعية المختلفة بما في ذلك الأشمل (الوطن) بما يقوي من مفهوم "نحن"، وأن عوامل أزمة الهوية مردها إلى التشرذم، والانشطار الثقافي، والتطرف والاغتراب، واللامبالاة، وإلى مفهوم الهوية الجامعة أشارت دراسة

لي (Li. 2011) حيث ارتكزت على مبدأ أنّ الهوية تعمل على توحيد الناس المتفرقين في مناطق مختلفة، ودراسة تشين (Chen, 2011) حيث اقترح مفهوم متعدد الأبعاد للهوية الوطنية هوية جديدة يمكن أن تؤدي إلى تمثيل الأنا الداخلية بشكل كاف استجابة للتغيرات الاجتماعية والسياسية لدى الأفراد، وتتفق سبكلسن (Spreckelsen.2012) مع ما تشير إليه دراسة أظهرت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين المحتوى المدني للهوية الوطنية والمشاركة السياسية، والتي تؤدي إلى مناقشة العلاقة بين الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي. وقد حاول سبكلسن (Spreckelsen.2012) تعرف ما إذا كانت الهوية الوطنية لا يزال لها دور تؤديه في المجتمع الحالي، وما إذا كان يمكن قياس هذا الدور ذو الأبعاد المتعددة وعبر الشعوب وأظهرت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين المحتوى المدني للهوية الوطنية والمشاركة السياسية، والتي تؤدي إلى مناقشة العلاقة بين الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي. وأجرى العتيبي (٢٠١٦) وأظهرت الدراسة أن الانتماء الوطني من وجهة نظر الشباب يتمثل في حب الوطن والدفاع عنه والإخلاص له، وأن ترتيب الانتماء الوطني من حيث الأولوية يختلف من شريحة إلى أخرى من شرائح عينة الدراسة

وقد أشارت دراسة جودمان (Goodman. 2002) إلى وجود اختلافات بين أفرع اليهودية على مقياس الهوية والروحانية (تمثل التدين) لدى اليهود، ومع دراسة مصباح (Mesbah. 2008)حيث أسفرت عن عدم توافق بعض التعدديات مع الهوية الفرنسية خاصة تلك المرتبطة بالعرق والدين لاسيما الإسلام، ودرس وبحث مهدي (٢٠١١) أن ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق كان لها دور مؤثر في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن ذلكم التعدد لم يسر وفق مبدأ الحقوق وحق المشاركة للجميع من منطلق الإدارة السليمة للاختلاف.

وأجرى هاريس (Harris, 2012) دراسة هدفت إلى بحث في موضوع الهوية الوطنية من منظور

جديد، وذلك من خلال بيان الخطوط العريضة للعلاقات القائمة بين التعليم والهوية الوطنية والتنمية الاقتصادية في العالم، وغيرها من الخصائص على مستوى الدولة، حيث يتم تفعيل الهوية الوطنية بعدة طرق مختلفة وقد دعمت النتائج فرضيات الدراسة والتي تفترض أن الهوية الوطنية للناس تتأثر بالعوامل الهيكلية على المستوى الجزئي والكلي، وأن مستويات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والديمقراطية لها تأثير مساعد في التأثير السلبي للتعليم على الهوية الوطنية التي تقوم بدفع هذه العلاقة أكثر في المنطقة الأكثر سلبية بالنسبة للبلدان الأكثر ثراءً، ونماءً، وتختلف نتائج المتغيرات على المستوى الدولي والمرتبطة بالثقافة حيث إنها مختلطة، ومعظمها تدعم فرضيات الدراسة، ويمكن تفسيرها من الناحية النظرية، وتؤكد هذه النتائج العلاقة بين التعليم والهوية الوطنية والموقف تجاه الهجرة، كما أوصت بإجراء مزيد من البحوث، لا سيما فيما يتعلق بالعوامل الثقافية (مثل الدين) التي تؤثر على الهوية الوطنية على المستويات المحلية، وتاريخية للبلدان ومقارنتها والتي تشترك في الخصائص الوطنية المتنوعة.

وحيث إنّ الهوية الوطنية تشير إلى حب الوطن والارتباط به ماض وحاضر، تاريخ وجغرافيا، والانتماء الوطني، وما يشتمل عليه من استجابات عاطفية وروحية تتضمن سلوك المواطنة (خديجة وعاتكة، ٢٠١٨)، ولمثل ذلك أولت كثير من الدول في العصر الحديثة عناية خاصة بمعالم شخصيتها الوطنية من خلال إبراز الجوانب الثقافية كاللغة والفن والأناشيد الوطنية وتاريخها المشرق، والعادات والتقاليد التي تزخر بها، وطابعها المعماري، ووضعت مناهج للتربية على المواطنة تأصل الهوية الوطنية، وللإعلام كذلك دور بارز في هذا المجال (الجروان،١٩٩١). وتكشف دراسة العتيبي (٢٠١٢) ووجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين العوامل الاجتماعية والنفسية والانتماء الوطني، ووجود فروق دالة إحصائية بين مستويات الانتماء الوطني، لدى الطلبة الجامعيين تعزى إلى اختلاف الجامعة، ونمط ملكيتها، وقد أوصت الدراسة بتنمية التقدير الاجتماعي لدى الشباب، وإذابة شعورهم بالتفاوت في المعاملة، ونشر قيم العدالة والمساواة

والشفافية في التعامل مع المواطنين، ويصف الطائي (٢٠٠٩) الشباب العماني في مقدمته لكتابه الموسوم؛ ملائكة الجبل الأخر بأنه مقاوم بالكفاح في سبيل العيش، صامد من أجل الكرمة.

وعندما وفد أهل عمان على المدينة إثر وفاته صلى الله عليه وسلم معزين، ومجددين البيعة لخليفة رسول الله لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، قام فيهم خاطبا: "معاشر أهل عمان إنكم أسلمتم طوعا لم يطأ رسول الله ساحتكم بخف ولا حافر، ولا عصيتموه كما عصاه غيركم من العرب، ولم ترموا بفرقة ولا تشتت شمل، فجمع الله على الخير شملكم، ثم بعث فيكم عمرو بن العاص بلا جيش ولا سلاح فأجبتموه إذ دعاكم، على بعد داركم، وأطعتموه إذ أمرركم على كثرة عددكم وعدتكم، فأي فضل أبر من فضلكم؟ وأي فعل أشرف من فعلكم؟ ... حتى أتتكم وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأظهرتم ما يضاعف فضلكم، وقمتم مقاما حمدناكم فيه، ومحضتم بالنصيحة وشاركتم بالنفس والمال، فيثبت الله ألسنتكم، ويهدي قلوبكم، وللناس جولة فكونوا عند حسن ظني بكم، جزاكم الله خير" (عاشور، ١٩٨٠، ص: ٤٣-٤٤)، وقد شارك العمانيون في حروب الردة، وردع الخوارج، وظلت عمان وأهلها عنصر فاعل في حركة الفتوحات منذ سنة ١٣هـ في حياة أبي بكر الصديق (سلطان، ١٩٩١).

ويذكر الشاروبي(١٩٩٠) أن الله تعالى قد حبا عمان بالخيرات الكثيرة ففي مجال الثروة الزراعية والنباتية؛ تتقدم النخلة، واللبان، وفي مجال الثروة الحيوانية برية وبحرية تتقدم المها والخيل العربية الأصيلة، والنوق الجميلة، وفي مجال الصناعة هناك الغزل والنسيج، والحلي الفضيلة العمانية، والسيف والخنجر العماني الأصيل، والسفن والفخار وماء الورد، وفي مجال العمارة هناك الصاروج، و العمران ذو الخصوصية العمانية كالمشاهد في المساجد والحصون والقلاع والحجرات والغرف والصباحيات بين الأزقة في المجمعات السكنية القديمة، وبناء الأفلاج والسواقي النهرية.

لذا كانت العناية بالسياسة الخارجية إلى جانب العناية بالداخل أمر بالغ الأهمية ففي عهد السلطان قابوس قائد الدولة الحديثة اتسمت السياسة الخارجية في سلطنة عمان بالهدوء، والاعتدال، والتوازن، والحياد، وهي صفات فرضها الإرث التاريخي والموقع الجغرافي، والإمكانات الأمنية، والاقتصادية والثقافية، ما جعلها مؤثرة في السياقات الخليجية والعربية والإقليمية، والدولية، وموضح احترام وتقدير من الجميع (القطاطشة والحضرمي، ٢٠٠٦).

وقد أظهرت دراسة مسن (٢٠١٦) أن سلطنة عمان تتعامل مع الصراعات والأزمات في محيطها الإقليمي والعربي والخليجي بمنهجية الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وتقوم سياستها على الواقعية والاهتمام بالمصلحة الوطنية، والانتماء للأمة العربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والخليجية، وتتبنى السلمية في حل الصراعات، ورفض سياسة الأحلاف والمحاور الإقليمية، وهي مستمرة على هذا النهج، وأظهرت دراسة الدابي(٢٠١٨) من خلال استقراء التاريخ أن للهوية الوطنية العمانية دورا مؤثرا على مجريات السياسة الخارجية لسلطنة عمان، وأنها تنطلق في تفاعلاتها وعلاقاتها على الساحة الدولية من مجموعة ثوابت ومرتكزات نابعة من مكونات هويتها الوطنية، وأن طبيعة الشخصية الوطنية للشعب العماني تشكل إحدى تلك السمات المؤثر في السياسة الخارجية لسلطنة عمان وأن السلوك السياسي الذي تتبعه سلطنة عمان في مجالها الخارجي وعلى الساحات المختلفة الخليجية والعربية والدولية يعبر عن الخصوصية العمانية وعن هويتها السياسية الخاصة التي تنبع من ثقافتها الإسلامية والعربية القائمة على التسامح والحكمة والتدبر، وأوصت الدراسة إلى ضرورة العودة إلى خصوصية الهوية العمانية عند التطرق إلى المواقف السياسية التي اتخذتها السلطنة إزاء بعض القضايا على الساحات الخليجية والعربية والدولية للوصول إلى الفهم السليم والقراءة الدقيقة لتوجهات السياسة الخارجية العمانية.

وفي (٢٠١٧) أجرى الربعاني دراسة أظهرت نتائجها اعتزاز طلبة التعليم ما بعد الساسي بالهوية الوطنية، وحرصهم على تمثلها بدرجة عالية جدا، وأظهروا رفضهم بشدة لكافة المسالك التي تتنافى مع الهوية الوطنية، كما أظهروا تخوفا بدرجة عالية من بعض المصادر المهددة للهوية الوطنية، وكشفت الدراسة عن تأييد الطلبة بدرجة كبيرة تعزيز الهوية الوطنية واعتبروا الفعاليات والنشط الوطنية والاجتماعية مصدرا ذو قدرة عالية في تعزيزها لدى الناشئة، وكشفت كذلك عن فروق بين الذكور والإناث في مستويات الاعتزاز بالهوية الوطنية لصالح الإناث، ولصالح الذكور في التخوف من تأثير بعض مهددات الهوية الوطنية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز الهوية الوطنية من خلال توظيف الفعاليات والنشط المختلفة.

٩، ٢ تحديات الهوية الوطنية

تواجه الهوية الوطنية الكثير منها ما يعود إلى المكونات الوطنية ومنها ما يعود إلى التدخلات الخارجية ومنها ما يعود إلى الحداثة والتيارات الفكرية، يقول حسام الدين (٢٠١٧) إن الهوية الوطنية تواجه كثيرا من التحديات والأزمات الخطيرة التي تعود سلبا على تضامنها الاجتماعي وطبيعة سلوك الفراد إلى جانب اتجاهاتها ومنطلق تفكيرهم وانتمائهم تجاه الدولة ووحدتها ومستقبلها، ومن أبرز التحديات قضايا الهجرة وتعددية الثقافة والعولمة وغيرها من القضايا الأخرى.

وقد أجرى عبدالحسن (٢٠٢٠) دراسة توصل فيها إلى عدة أبعاد يمكن من خلالها تعزيز قيم المواطنة عن طريق العملية التفاعلية الحياتية في التربية أهمها البعد الأخلاقي والذي يتضمن؛ تحصين الأبناء ضد التأثر بدعاة الانحراف الفكري، وتثقيف الأطفال أمنيا ليدركوا أهمية استتباب الأمن باعتباره مطلبا وحاجة إنسانية، وتعريفهم بأخطار التفكير الإرهابي على الأمن الوطني بكل مقوماته، وتعاون المؤسسات الدينية والتعليمية والأمنية في تحقيق الأمن الفكري وفق الأهداف التي تنسجم مع الثوابت الدينية والوطنية،

وأوصت بالاحتفاء بالمناسبات الوطنية وفي مقدمتها اليوم الوطني وتعريف الأطفال بقيمه ودلالته، وتشجيعهم على كتابة الموضوعات والقصص التي تؤكد حب الوطن، وفي دراسة أجراها الحسيني (٢٠٢٠) تناولت جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الدفاع عن الهوية الوطنية من خلال المدارس العربية الإسلامية التي كان رائدها عبدالحميد بن باديس حيث عملت فرنسا على مسخ وجود المجتمع الجزائري ومقوماته، وفي دراسة عليوي (٢٠٢٠) التي هدفت إلى تعرف الآثار الاجتماعية والتربوية والنفسية للهجرة القسرية ودو الاحتلال والإرهاب في تشظي الهوية الوطنية مخيمات النزوح؛ كركوك، السليمانية، أربيل، أظهرت النتائج أن الهوية الوطنية فقدت الكثير من مقوماتها الأساسية، وإعادة صياغتها طائفيا وعرقيا واثنيا، وأظهرت دراسة محي (٢٠٢٠) أن المناهج الدراسية بقدمها وتأخر مواكبتها لروح العصر فضلا عن قدم أدواته في الحقول التطبيقية والمختبرية وأساليبه التقليدية في إدارة العملية التعليمية ينعكس سلبا على موضوعات تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ السلوك الديمقراطي، وأظهرت دراسة سلمان و ناصر(٢٠٢٠) أن العراق يعاني من تفاقم الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وأن التكتلات القائمة على أساس الدين والمذهب والقومية هو السبب الرئيس لظهور خلل في عمليات الاتصال والتواصل بين أبناء الوطن الواحد، وأن غياب العدالة الاجتماعية قوض كثيرا من الوازع الوطني وتسبب في بروز انتماءات على أساس الحزب والعشيرة والمذهب.

وأظهرت دراسة جاسم (٢٠١٩) أنه رغم الاختلاف حول مفهوم الهوية وعدم الاتفاق على محتواها إلا أنه مضمون الهوية يدور حول الذاتية والتفرد والسمات والمسالك التي تميز المجتمع عن غيره وترتبط الهوية ارتباطا وثيقا، وأن جوانب الهوية تتعدد فمنها الثقافي والسياسي والاجتماعي، وأن اللغة العربية هي أول ثابت من ثوابت الهوية العربية الإسلامية عبر الأزمنة وهي العنصر المركزي الذي جعل الناس جماعة واحدة رغم المنعطفات التاريخية التي مرت بها، وان مظاهر الهوية الإسلامية تتكامل مع بعضها لتخرج في

النهاية مجتمعا متماسكا مبنيا على دعائم متينة تمكنه من مواجهة التحديات والمخاطر، وأظهرت دراسة عربي وبوسنية (٢٠١٩) أنه ثمت علاقة ارتباطية وتاريخية بين اللغة والهوية ب وتزداد أهمية في سياق العولمة لما تفرضه من تحديات ومخاطر جمة على الأمن الثقافي للمجتمعات، وأن الاستعمار الفرنس في الجزائر أوجد الثنائية اللغوية أو خليط من اللغات أدى إلى تعميق أزمة الهوية زمة تجلة في الصراع الأيديولوجي بعد الحصول على الاستقلال الذي انعكس سلبا على بناء الدولة الوطنية وقوض المسألة التنموية إلى حد كبير.

وأظهرت دراسة ماضي وحداد (٢٠١٩) أن الأغنية الوطنية تمثل قوة مزدوجة من حيث التأثير العاطفي والموسيقي الفني وأن الوعي بأهمية ودور الأغنية الوطنية وحساسية محتواها الشعري والفني يسهم في الحفاظ على الشكل السليم لها ويجعلها صالحة لتمثل جانبا من الهوية الوطنية والثقافة الفنية، وأظهرت دراسة الولهازي (٢٠١٩) أن الرياضة تنمي لدى الفرد السلوك الديمقراطي وقيم المساواة واحترام قواعد اللعبة الجماعية يكسب صفات القيادة والولاء وتسهم المبادئ الأولمبية كذلك في التربية على المواطنة، كما يغرس البعد التنافسي للرياضة مقومات الهوية الوطنية لدى الفرد وإذا ما تم ذلك بعيدا عن العنف والتعصب فإنه حتما سيذهب بالشباب إلى طريق الاندماج والمشاركة الإيجابية في تنمية مجتمعاتهم وفي حمايتهم من مخاطر الخمول والهجرة السرية وحتى المنظمة وتحد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة كالانحراف والإرهاب، وأظهرت دراسة غروبة (٢٠١٩) أن الكم الكبير من المعلومات التي يتلقاها مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي باستمرار أسهم في إيجاد حالة من الانفصام لديهم، وكشفت المضامين التي تبث عبر تلك الصفحات أن لها إسهام في جعل المستخدمين يعيشون بين حقيقة الواقع وبين ما يتلقونه افتراضيا، وأن الهوية الثقافية في الجزائر باتت مهددة بإفرازات مواقع التواصل الاجتماعي.

وكشفت العياصرة (٢٠١٩) دراسة أن درجة توفر مكونات الهوية وخصائصها لدى طلبة الجامعة

الأردنية جاءت بدرجة متوسطة، حيث وجد ضعفا في وعي الطلبة الجامعيين بالهوية الوطنية وماهية العناصر الواجب توفرها لديهم لتتكون لهم هوية وطنية أردنية جامعة وأوصت بتخصيص يوم محدد من كل سنة يسمى بيوم الهوية الوطنية الأردنية تحيا بالمهرجانات الاحتفالية والندوات العلمية لتعزيزي مفهوم الهوية الوطنية ونشر الوعي به انطلاقا من الثوابت الوطنية الأردنية، وتضمين مادة التربية الوطنية مفردات المواطنة الصالحة ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والنظام العام وقيم النزاهة والشفافية والحرية والمسؤولية لترسيخها ضمن الأطر الفكرية لدى الطلبة،، والعمل على تحقيق الانسجام والمصداقية بين ما تقدمه الجامعة من قيم ومبادئ وثقافة تتعلق بالمواطنة والهوية الوطنية والأخذ بعين الاعتبار أهمية دور الطلبة في تحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية، وخلصت دراسة بن عمار (٢٠١٩) إلى أنه لا سبيل إلى ترسيخ وتعزيز الهوية الوطنية للفرد الجزائري زمن العولمة دونما الوعي بأهمية دور التراث في إحداث ذلك، والجزائر يحتفي بتنوع وثراء من التراث الزاخر، وهو بلا شك أحد الضمانات التي تمكن المجتمع الجزائري من حفظ هويته العربية الإسلامية، فلا هوية دون تراث ولا تراث دون وعي وإحياء وتطوير.

وتوصلت دراسة وأظهرت دراسة غصون (٢٠١٨) مدى أهمية القيادة في صون الهوية الوطنية، ومواجهات التحديات التي تواجهها، وكيف كان عبدالكريم قاسم يحرص عليها في خطاباته ومما تضمنه خطاباته الوطنية أن الهوية الوطنية انتظام عام في المجتمع وفق مبدأ أخلاقي ضمن نسيج مجتمعي متماسك، وضرورة تربية الأبناء على حب الوطن والإخلاص له والتضحية في سبيله، وتوصلت دراسة الندابي (٢٠١٨) أن سلطنة عمان تتبنى مبدأ الواقعية السياسية في تعاملها مع الأحداث والوقائع الإقليمية منطلقة هويتها وتجربتها التاريخية الخالصة ترفض الانجرار إلى سياسة المجاور أو الانحياز إلى طرف على حساب طرف آخر في مجال السياسة الخارجية على الساحات الخليجية والعربية والدولية وهو ما يعكس المتفرد بعدد من السمات التي تعبر عن الخصوصية العمانية وع هويتها السياسية، وأظهرت دراسة كتلو ونواجعة (٢٠١٨)

أن درجة وعي طلبة الجامعات الفلسطينية بمفهوم الهوية السياسية متوسطة حيث جاءت أبعاد مقياس الهوية السياسية وفق الترتيب الآتي: مفهوم الذات السياسية يليه تقبل الذات يليه تقبل الآخرين يليه المرونة السياسية يليه الاعتقادات الأيديولوجية وأخيرا الالتزام بالهوية السياسية، وأوصت الدراسة بالعمل على تكوين الشباب الواعي بهويته السياسية والملتزم بها وبمشكلات وطنه وتحمل مسؤولياته الأخلاقية عند أداءه واجباته السياسية الوطنية.

وكشفت دراسة الفاضلة (٢٠١٨) أن الهجرة غير الشرعية شكلت انعكاسات خطير على منظومة الأمن الاجتماعي في الكويت بما صاحبها من ألوان الجرائم والجنح إضافة إلى خطورة أوضاعهم الحالية على حالة الاستقرار العام والتماسك الاجتماعي والهوية والثقافة حاضرا ومستقبلا، وخلصت دراسة بارة (٢٠١٨) إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تسهم في التأثير على الهوية العربية باعتبار دورها المهم في التنشئة السياسية وتكوين الوعي السياسي والاجتماعي، لشبكات التواصل الاجتماعي أثر في تهيئة متطلبات التغيير السياسي وتؤكده الثورات العربية (الربيع العربي)، الشبكات الاجتماعية تسهم في تكوين مفاهيم المواطنة وكذلك لها دور موازي أسهم في ترهل ظاهرة الهوية العربية لدى الشباب العربي وتنامي ظاهرة الاغتراب الاجتماعي والسياسي خاصة في الوضع الرهن الذي يعيشه العالم العربي من اقتتال وحروب أهلية وتمرد، ولمواجهة التأثير السلبي للشبكات الاجتماعية على الهوية العربية وجب إعادة غرس القيم العربية والدينية والحضارية وعدم التنازل عنها لصالح وسائل المجتمع الافتراضي وهي مسؤولية تضطلع بها كافة مؤسسات المجتمع.

كما أظهرت دراسة البرشدية والظفري (٢٠١٨) إمكانية توظيف وسائل الاتصال الاجتماعي في التربية على المواطنة وتعزيز قيمها لدى الشباب العماني بالتواصل الفعال بين المؤسسات الحكومية والشباب

العماني عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبالتواصل الفعال بين المؤسسات التعليمية والشباب العماني عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتواصل الفعال بين مؤسسات المجتمع المحلي والشباب العماني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ودور الأسرة العمانية في التربية على المواطنة.

وكشفت دراسة جيوان(٢٠١٨) أن اللغة تحتل أهمية كبيرة في حياة الأمم والشعوب بحكم الوظائف التي تؤديها في حياة الأفراد والجماعات، علاوة على ذلك فهي رمز الهوية الفردية والمجتمعية والوطنية، وأن لبنان كغيره من الأوطان الحديثة الاستقلال نسبيا قد عرف صراعات الهوية اللغوية التي ظهرت قبل الاستقلال وبعده، وزادها حدة تعدد ثقافات وطوائف ومذاهب سكانه فمع كون الصراع اللبناني أيديولوجي طائفي بالأساس إلا أنه بات يشهد صراع آخر بين التمسك بالجذور والانفتاح وبين الحفاظ على التقاليد والأصول الشرقية والتغريب، وبين اللغة العربية الأم واللغات الجنبية، وبين التكلم بالفصحى والتكلم بالعامية، وقد نتج فقدان الهوية الثقافية عن تعزيز اللغات الجنبية على حساب اللغة العربية، والتميز الثقافي اللبناني عن تعزيز العامية على اللغة العربية الفصحى والذوبان في المحيط العربي المتراجع نسبيا مقارنة بمسار التطور العالمي عن تقليص دور هذه اللغات الأجنبية، وكشفت دراسة العيساوي(٢٠١٨) أن الولايات المتحدة باتت تعاني الكثير من الانكسارات الملحوظة على الصعيد الخارجي الذي يعد انعكاسا لما تعانيه من تراجع وانقسام داخلي، ما يدفع المراقب للشأن العام الدولي إلى توقع سياسة عدائية ووحشية على الصعيد الخارجي ترجمة للفشل أو العجز عن معالجة تلك الانكسارات التي تعزى إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المبنية على إعلاء درجات الأنانية المفرطة على حساب الأعم من الشعب الأمريكي وحصول ذلك وانعكاسه على الصعيد الدولي يترتب أجواء ومناخات عدوانية وظالمة ومدمرة على الجميع كون الولايات الأمريكية ما زالت الفاعل الأول والرئيس في ساحة العلاقات الدولية،

وكشفت دراسة لوصيف (٢٠١٨) أن تيارات الحركة الوطنية الجزائرية أولت عناية واهتماما بالمسألة الثقافية والأيديولوجية على اختلاف توجهاتها الفكرية ومشاربها الثقافية وأن الميثاق الوطني سنة ١٩٧٦ من أهم النصوص التي أولت الاهتمام بمسألة الهوية الوطنية الجزائرية، في حين وقع الاختلاف في الجانب السياسي والنزاع على السلطة بعد مؤتمر طرابلس (١٩٦٢)، وأظهرت دراسة فواتيح والهواري (٢٠١٨) أن ظاهرة تشكل الهويات المذهبية الجديدة في الجزائر الشيعية والأحمدية والإنجيلية كثيرا من المخاوف لا سيما ما يتعلق بحماية الهوية الوطنية، حيث إن الدين الإسلامي يعد عنصرا وظيفيا في العملية الاجتماعية والفعل الساسي، وهذا ما يبرز ظاهرة التحولات الدينية التي تأتي لصالح المذاهب الوافدة لتأخذ أبعاد متشعبة ومنحنى سياسي مهم.

وأظهرت دراسة إبراهيم والربيعي (٢٠١٧) أن مخاوف الأقليات من فقدان الهوية هو نتيجة حرصهم على هوياتهم الثقافية والدينية والتزامها تارة الدفاع وتارة الانغلاق والإكثار من التعريف بهذه الهوية تارة أخرى، وأن إحساس الأقليات بالظلم والإجحاف قد يكون صائبا وتارة بعيد عن الصواب، تعتمد الأقليات أسلوب التدويل لمطالبها واستثارة الرأي العالمي لكسب الدعم والتعاطف الدولي، ترغب الأقليات الدينية بالهجرة بهدف حفظ هويتها بينما الأقليات القومية تفضل احتفاظها بالأرض وتأسيس إقليم خاص بها، وأوصت الدراسة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لثروات، إعطاء المساحة العادلة للتعبير عن الذات، والبعد عن التكتلات الفئوية، التعريف بالأقليات من خلال المناهج الدراسية والتأكيد على كونهم جزء ومكون أصيل من تاريخ البلد ومكوناته، وبه يتم القضاء على الأفكار الانفصالية والهجرة.

وأظهرت دراسة الفهدي (٢٠١٧) أن عددا كثيرا من الطلبة يميلون إلى التخلي عن عادات وتقاليد الثقافة العمانية لصالح الثقافة الوافدة متجسدا في نمط الملبس والمأكل وتقبل الحياة العصرية وأوصت الدراسة

بنشر روح المواطنة وفكرها بين أفراد المجتمع وترسيخ قيم التعاون والمسؤولية المجتمعية، وتوحيد الجهود التربوية من خلال المناهج الدراسية التي تعنى بغرس وتأصيل الهوية الوطنية كالتاريخ والجغرافيا والتربية الفنية والتربية الدينية والوطنية، والاعتناء باللغة العربية خاصة في وسائل الإعلام، نشر الوعي الأسري لمتابعة استخدام الأبناء لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتوعية بآثار العولمة الثقافية و مخاطرها على هوية المجتمع والاعتناء بالرموز المعبرة عن الهوية الوطنية ومواصلة تعزيز مقومات الهوية الوطنية العمانية، واستقصت دراسة حسان(٢٠١٧) كنه الأزمات الهوياتية في الجزائر بقراءة تحليلية لأسبابها التاريخية والسوسيوثقافية أثناء الفترة الكولونيالية وامتدادها إلى فترة ما بعد الاستقلال، مع انقسام مجتمع النخب الجزائرية حول مشروع المجتمع وجملة من العوامل الإيديولوجية التي تمثل أسس بناء الدولة إضافة إلى محاولة كيفية توظيف مكونات الهوية الوطنية كاللغة والدين في مجال الاحتراب السياسي والحزبي ومالات ذلك الصراع، وأوصت الدراسة في ظل ذلك بالمواطنة كآلية حداثية في تفكيك ألغام الأزمة الهوياتية وتحييدها، وأكدت دراسة عريف(٢٠١٧) على حماية الهوية الوطنية للشعوب الاعتناء باللغة باعتبارها مفتاح الثقافة ورمز الهوية وفي هذا السياق أوصت بتعميم استعمال اللغة العربية لغة للتعليم في جميع المراحل التعليمية، وتفعيل دور الترجمة كسلاح لمواجهة المد العولمي، وقف التهميش والتغريب الممارس ضد اللغة العربية في ميدان التعليم، العمل على تجديد طرائق تعليم اللغة العربية بعيدا عن التلقين والتقليد، وأظهرت دراسة الغفير (٢٠١٧) دور التراث الشعبي في ترسخ الهوية حيث إنه يلبي حاجات المجتمع لحفظ عاداته وتقاليده وغرسها في نفوس أبناءه، وأنه يحمل في طياته خصائص المجتمعات وعوامل تطورها، وكذلك فيه حفظ للهوية كونه استبقاء لملامحها وخصائصها وربط حاضرها بماضيها، وفيه دع وصياغة منظومة القيم والأخلاق، وفيه عاملا قويا من عوامل الوحدة العربية ولم الشمل.

وأكدت دراسة حكيم(٢٠١٧) على تضمين استراتيجيات تنمية الهوية الوطنية في نماذج القياس

والتقويم الخاصة بالعملية الأكاديمية بالجامعات، واقترحت عمل دراسة ميدانية لتطبيق التصور المقترح في الدراسة في المقررات المتلفة للوقوق على فاعليته في تنمية الهوية الوطنية لدى الطالب الجامعي، وكشفت دراسة طيب (٢٠١٧) أنه ثمت تحديات تواجه الهوية الوطنية، والهوية الوطنية العراقية على وجه الخصوص حيث عانت الهوية الوطنية العراقية من ضعف وإحباط الولاء والانتماء إليها من قبل المجتمع العراقي وأضحت الهوية الإثنية والطائفية هي الهوية الرئيسة والأساس للعرق، انعكس التنوع والتعدد الإثني والعرقي والثقافي والطائفي سلبيا على جميع الأوساط المختلفة، وأن التوتر الذي أصاب الفضاء السياسي والاجتماعي المليء بالصراع والتنافس وعدم الثقة أدى إلى نشوب صراع في داخل العرق الواحد (كردي – كردي)، و المذهب الواحد (شعي – شيعي) مما أدى إلى تمزيق الهوية الوطنية وتشظيها بدلا من التئامها وانسجامها، وأن تلك إذكاء تلك المواقد أسهمت فيه التدخلات الخارجية والإقليمية، علاوة على الفساد الداخلي، ,وأن علاج ذلك ومجاوزته من خلال؛ خلق الثقة المتبادلة بين جميع المواطنين، والإثنيات والقوميات والأطياف من جهة والأحزاب والنواب والقادة والكتل السياسية من جهة أخرى، لإحلال التسامح وحب الوطن والولاء والانتماء للهوية الوطنية، وأظهرت دراسة سبع(٢٠١٧) أن قضية الهوية الوطنية والتعايش السلمي أحد أهم المداخل لحل المعضلات التي يمر العراق، فبناء الهوية الوطنية على أسس المواطنة وإعلاء الولاء للوطن بديلا للولاءات الفرعية يعد بابا مشرعا لحل الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يعاني منها العراق، وتأتي إشكالية الهوية الوطنية والتعايش السلمي في ظل ضغط دولي وإقليمي يعمل على تفكيك أواصر المجتمع العراقي، وأظهرت دراسة حسام الدين والبوسعيدي(٢٠١٧) أن لمجالس الإدارة الطلابية دور في تنمية المواطنة لدى طلبة مدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان.

وأظهرت دراسة خفاجي (٢٠١٧) أن الهوية المتخيلة في البلدان العربية تطورت كبنيان هش لم تتوفر لها المقومات الكافية لصلابتها فكانت أركان الهوية وهي اللغة والحدود والسيادة دافعة لتوسيع الهوية

إلى ما وراء البحار أو تضيقها إلى أقل من إقليم، وببساطة لم يكن هناك الكثير من المحفزات الثقافية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية لبناء الهوية داخل الحدود السياسية القائمة في العديد من الدول العربية مع التشديد على التفاوت النسبي، وتقترن محاولات استشراف مستقبل الهوية المتخيلة في الدول العربية بسؤالين أولهما عن مقومات الهوية وثانيهما ماهية جهود التفكيك، فالأول معني بإعادة النظر في أركان الهوية المتخيلة لتصل إلى حالة المواطنة الكاملة والديمقراطية التشاركية بحيث تصبح الانتماءات الفرعية مرجعية ثقافية فيضطلع الأفراد بحماية أوطانهم ويقبلون سيادة النظام على أقاليمهم الجغرافية ليس قمعا وإنما شراكة مجتمعية، والثاني: المتعلق بماهية جهود التفكيك ويتشمل في تقويم في تقويم مساعي الأطراف المجتمعية المختلفة أفراد وجماعات ونظما، وأظهرت دراسة الربعاني(٢٠١٧) أن طلبة التعليم ما بعد الأساسي في سلطنة عمان لديهم بدرجة كبيرة من بعض المصادر المهددة للهوية الوطنية، إلى جانب اعتزازهم وحرصهم على هويتهم الوطنية ورفضهم الشديد لكافة المسالك التي تتنافى معها، ويؤيدون بدرجة عالية تعزيز الهوية الوطنية معتبرين الفعاليات الوطنية والاجتماعية المصدر الأكثر فاعلية في سبيل ذلك، وأوصت بضرورة تعزيز الهوية الوطنية من خلال توظيف الفعاليات الوطنية المختلفة.

وتوصلت دراسة خليفي(٢٠١٧) إلى أن التعدد اللغوي حالة إيجابية ووضعية راقية للفرد والمجتمع على حد سواء، وأن نجاح التعدد اللغوي في مجتمع ما رهين بتجاوز مواطن الاستلاب الحضاري وعلامة ذلك إحساس بهوية مطمئنة راضية بمجالها، وأن صراع القيم والمرجعيات أمر وارد في المعاملات البشرية والمجتمعات في منطق الحوار والتواصل في إطار منظومة التعايش والاعتراف بالآخر والتسامح معه إلا أنه يفقد تلك المعاني الجميلة حينما يتحول إلى صدام مبدؤه ومنتهاه هويات متعصبة تعتمد الإقصاء ولا تعترف بمبدأي التواصل والتعايش.

واستجلت دراسة بطرس(٢٠١٧) قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية فكان التشابه كبير في مواطن التركيز رغم اختلاف البلدان العربية فقد كان على رأس اهتمامها الهوية الوطنية، ولم تظهر دوائر أخرى للاهتمام إلا في حالات البلدان التي تستند إلى شرعية دينية كدول الخليج العربي والمغرب حيث ظهر الانتماء الإسلامي إلى جانب الانتماء الوطني، وظهر لدى بعض الجامعات الانتماء العولمي والمواطنة العالمية خاصة في الجامعات الأجنبية، كانت الجامعات الحكومية هي الأكثر تركيزا على دور الجامعة في تعزيز الهوية الوطنية من الجامعات الخاصة والأجنبية، عكس خطاب الجامعات في البلدان التي تزخر بالتنوع الإثني والديني والمذهبي هذه الوضعية بتركيزه على احترام التعدد والتنوع في إطار الوحدة الوطنية، وكانت برامج المواطنة والساعات المقررة لقضية المواطنة لا تتناسب مع أهميتها للمنطقة العربية في الوقت الراهن، ونظرا للوضع الراهن وما تشهده المنطقة العربية من صراعات وقلال فإنه يقتضي إعادة النظر في خطابها خول موضوع المواطنة بما يتواكب مع التحديات القائمة، ولحظت دراسة القمحاوي(٢٠١٧) أن الوعي بالهوية الوطنية يتناسب في كل مرحلة تاريخية بالظروف التي تمر بها البلاد فيرتفع الوعي بالهوية عن الشعور بمخوف خارجي يتهدد سلامة الوطن ووحدة أراضيه أو منظمة داخلية تستهدف إضعاف البنى الوطنية، أو استبدال هويته بهويات أخرى.

وخلصت دراسة عطلي (٢٠١٧) إلى أن الهوية الاجتماعية شعور جماعي يرتبط بالسمات والخصائص الثقافية والبيولوجية المشتركة للأفراد ويعزز روح الجماعة والوطنية والإحساس بالمصير المشترك ويرتبط مفهوم الهوية بالمجتمع الذي ينتمي إليه الأفراد ويشكلون القيم والمبادئ المشتركة التي تميزهم عن غيرهم من المجمعات، وأن الهوية تعد مظهرا سوسيولوجيا يتحكم في فاعلية الجماعة وقدرتها على تحقيق الرقي الحضاري، وهي كذلك شعور يضمن للمجتمع استمراريته في حدود الزمان والمكان، وأن الهوية السوسيولوجية مفهوم واسع ينضوي تحته ثلاثة مستويات هوية بيولوجية وهوية فردية وهوية ثقافية، وتتشكل

الهوية من عدة مكونات أهمها اللغة والدين والعادات والتقاليد والمصير والتاريخ المشترك والرقعة الجغرافية، وأن الهوية الوطنية الجزائرية عاشت تحديات كثيرة أثناء الاستعمار وبعده أهمها الأزمة البربرية وتداعياتها والعولمة وأيديولوجية الفكر السياسي الحداثي والتأثير الأيديولوجي الحاصل على مستوى البنية الفكرية والاجتماعية والسياسية العالمية، وأن المطالب الأمازيغية تكمن خطورتها مع مشروعيتها عندما تتفاعل مع الأفكار السياسية المغرضة والتي تعمل على زعزعة الاستقرار وضرب الوحدة الاجتماعية والترابية الجزائرية، وأظهرت دراسة العبدالقادر(٢٠١٧) أن الخطاب الصحفي له دور في تحرير عقول المتلقين وتزويدهم بثقافة متنوعة، وأن صحيفة مرآة الجامعة تتنوع محاورها الوطنية في الخطاب الصحفي، وأن الهوية الوطنية بمفهومها الإسلامي وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية في جانبها الاجتماعي وركيزة أساس في حماية الأمة وعقول أبنائها من التيارات الفكرية الهدامة، وأظهرت دراسة رمضان (٢٠١٧) أن الهوية الثقافية باتت في تباين واضح بين نوعية التعليم في المدارس الدولية – أمريكية، إنجليزية، ألمانية، كندية– وهو ما ينذر بهدم الهوية ذاتها للطلاب الدارسين فيها، والتعويل الدور الريادي والمتوخى من معلمي المدارس الدولية في مصر في تنمية الهوية الثقافية لطلابهم اعتمادا على توظيف المناخ المدرسي المناسب لدعم قيم المواطنة.

وتوصلت دراسة ابن شريط (٢٠١٧) أنه من المستحيل اجتماع هويتين متناقضتين في نفس المساحة والزمان، لما يترتب عليه من حتمية صراع البقاء، وأن للعولمة أدوات إقصائية واختراقية واختزالية تستهدف الإنسان الحر في أعمق مكونتها وأقدس خصوصيتها، وأظهرت دراسة مخلوفي(٢٠١٦) أنه وجب على الأسرة أن تنبري لدورها في تشكيل معالم الهوية الوطنية لدى أفرادها باعتبارها مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى والحاضن الأول لطفل بصقل مواهبه وتنمي معارفه فيما يتعلق بمبادئ الدين واللغة وتاريخ الوطن الواحد، وخاصة في ظل الغزو الثقافي للدول والشعوب وعولمتها بما يخدم مصالحها فقد تحتم على

الأسرة أكثر وأكثر غرس ثقافة حب الوطن والتسامح مع الآخرين مما يعمق علاقة الانتماء بين الفرد ووطنه وجدانيا ومسلكا ومعرفيا وحضاريا.

ودعت دراسة سليمان (٢٠١٦) إلى تحقيق التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال إطلاق المبادرات الوطنية تعزز من قيمة مفهوم الهوية الوطنية، وأوصت بمسؤولية جميع القطاعات الخدمية في المجتمع سواء الحكومية أو الخاصة تجاه مفهوم الهوية الوطنية وتعزيزه بالممارسات العلمية والعملية، ولا بد من تظافر الجهود لتعزيز روح الانتماء والوطنية في نفوس أفراد المجتمع الإماراتي.

وأظهرت دراسة شيحة (٢٠١٦) أنه في ظل المنحنى السياسي الطائفي أصبح المواطن العراقي لا يستطيع أن يكون مواطنا فقط في ظل سياسيين يتقاسمون السلطة مذهبيا وإثنيا وفي حمى دولة عاجزة عن حمايته أو توفير الحد الأدنى من مقومات الأمن والكرامة الإنسانية ما دفع به نحو طائفته لتشكل له دعما وأمنا وتكسبه مواطنته أهلية وثقة إلا أنه وفي ظل الطائفية لم ينعم بشي من ذلك غير المهانة والتجويع والانكسار والصراعات والدماء والتفجيرات الغادرة والقتل على الهوية في وطن فقد هويته.

وأظهرت دراسة مكي(٢٠١٦) أنه ثمت بروز لهويات جديدة في العراق بعض منها دون الوطنية على اختلاف أنواعها وأخرى عابرة للحدو أو عابرة للقومية لعبت دورا في إضعاف الهوية الوطنية وتلاشيها في بعض الأحايين، وخلصت دراسة العريج (٢٠١٦) إلى أن قوة الدولة الشرعية في البحرين مزدوجة ومنقسمة حيث إنها إلى الجانب السني أقرب منها إلى الجانب الشيعي ما يدفع نحو استراتيجية العنف التي قد تذهب بالدولة إلى ضعف المستوى الأيديولوجي المرتبط بالتوافق على الشرعية السياسية وقوة أجهزتها البيروقراطية وسائر الأجهزة، وأن الإصلاح السياسي القاسي بدلا من الإصلاح السياسي الناعم قد يكون هو الخيار الأفضل لقوى المعارضة السياسية في المملكات الخليجية وهو ما يعني بناء هوية وطنية جامعة

كشرط جوهري لتحقيق الانتقال الديمقراطي عبر بوابة الإصلاح القاسي، وأشارت دراسة بنهادي (٢٠١٦) إلى أن التيارات القومية والإسلامية مطالبة اليوم أن تجعل من التوأمة بين اللغة العربية والهوية الإسلامية فرصة إقلاع الأمة العربية وتحولها الاستراتيجي نحو التحرر من الاستبداد والفساد والاستلاب الفكري والتبعية الممنهجة للغرب، وقيام أنظمة عربية ديمقراطية تأخذ اللغة العربية مكانها لتتبوأ مبوأ الإنتاج المعرفي والعلمي إلى جانب اللغات الأخرى الوطنية التي تعيش وتتعايش معها، وتصبح الهوية الإسلامية وعاء مشروعها الحضاري يجمع تحت كنفه كل الطوائف والمذاهب والأديان التي عاشت في الماضي ولقرون في سلم اجتماعي متفرد.

وتوصلت دراسة خوست (٢٠١٦) إلى أن العدو يعي أشرط انتصاره تدمير الثقافة الوطنية التي تحصن البنية الإنسانية بمنظومة فكرية أخلاقية، وتصوغ الهوية والتجانس الاجتماعي وتعبئ الوجدان بالجذور التاريخية، وأن المؤسسة الثقافية في ظروف الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تكون في مستوى مؤسسة الدفاع الوطني بإمكانياتها المادية وكفاءة مديريها والاهتمام السياسي بها.

وخلصت دراسة عبدالكريم (٢٠١٦) إلى أن المواطنة الصالحة تقوم على التوازن في المجتمع رغم تنوعه العرقي والديني والثقافي وهذا لا يتعارض مع الولاء للأمة الإسلامية فالمواطنة مفهوم إنساني لا عنصر إسلامي تستوعب جميع المواطنين في دياره، وأن التأصيل الشرعي لمفهوم المواطنة ينبع من وحدة الأصل الإنساني والنزعة الفطرية الإنسانية، وأن حب الإنسان لوطنه والولاء له في جميع الأحوال تعد غريزة جبلة تكمن فيه، وأن لعلماء هم قادة الشعوب والأمم نحو الخير والسعادة في الدارين، وأن دور العلماء من خلال الجامعات والمؤسسات التعليمية إلى جانب الأدوار العلمية الموكلة لهم، إليهم كذلك تقع مهمة هندسة الفكر وصناعة الهوية وتأكيد الانتماء تحيقا لمقتضيات الأمن الفكري ومتطلبات المواطنة الصالحة.

وأكدت دراسة العتوم وحتاملة (٢٠١٦) على دور الإعلام في بنا الشخصية الوطنية وتشكيل الرأي العام بالطريقة التي تخدم مسار الأهداف العامة للتنمية والتقدم الوطني، وأهمية مراجعة الإعلام القائم وتصويبه، وأظهرت دراسة ريطاب (٢٠١٦)أن تكنلوجيا الإعلام والاتصال باتت تشكل هاجسا كبيرا يؤرق المدافعين عن ثبات القيم لدى الشباب العربي بفعل الخطط الممنهجة لضرمة الأمة العربية بإفساد طموح شبابها بمجموعة من الأساليب التي تخدم جهات خارجية تزرع الفتن والاقتتال بين أبناء الشعب الواحد، لإحداث حالة من الفوضى لتحقيق مصالحهم كما أن الهوية الوطنية والثقافة أضحت مسكوت عنها بفعل مأخذ التأثيرات الرهيبة لنتائج العولمة التي غسلت عقول الشباب بقوة إعلامها والتقهقر الفكري الذي أصاب الأمة العربية.

وخلصت دارسة محمد (٢٠١٦) إلى أن أزمات السودان ليست في التهميش وعد الحرية والعدالة الاجتماعية فحسب وإنما في صراع الهوية وعجز النخب السياسية في ترسيخ مبدا الوحدة الوطنية بل بدأ لهم دور واضح في تعزيز الانقسامات والصراعات خدمة للمصالح السياسية، وعجزهم عن تأسيس دستور دائم للبلاد يعالج إشكالية الحقوق والمواطنة والهوية، وأوصت دراسة عبدالله (٢٠١٦) القيام بجهد سياسي يستهدف توعية عدد كبير من الأطراف السياسية الوطنية بما في ذلك القوى الحاكمة بضرورة الاتفاق على ثوابت عامة لا ترتبط بحزب أو نظام حاكم أو أيديولوجيا خاصة أو مرحلة زمنية معينة، إبعاد الأجهزة القومية من هيمنة الفصائل وجعلها في إحساس الجميع ملكا وثروة قومية عامة، تصميم عقيدة سودانية وطنية لا تصطدم بالمعتقدات والأديان خاصة دين الأغلبية تقوم على مبدا الإنسانية واحترام الجميع مهما اختلفت أعراقهم وثقافاتهم، وتوفير الحرية الاجتماعية والثقافية والسياسية في إطار الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي، وتقوية هيبة الدولة كمؤسسة قومية مستقلة عن انقسامات المجتمع.

وأظهرت دراسة شليغم (٢٠١٦) أن المسألة الأمازيغية هي من نتاج التسلطية السياسية والهوياتية في البلدان المغاربية، وأن أن الأنظمة اعترفت بها إبان الاستقلال كأحد مقومات هوية شعوبها لما كانت بهذا الحجم الحالي، شهدت القضية البربرية في الجزائر العديد من المحطات والتجاذبات وانتهت إلى جعلها لغة وطنية فأعيد للهوية الأمازيغية بعدها الوطني في الدستور، مما أسهم في نزع فتيل التأزم.

وأظهرت دراسة عالي (٢٠١٦) أن المناطق الكردية في غيران وبالخص محافظة كردستان هي أماكن فقيرة تعزى إلى انعدام الأمن والاستقرار فيها منذ انتصار الثورة الإيرانية ١٩٧٩ حيث أملت بعض الأحزاب بنيل الاستقلال أو الحكم الذاتي في ظل الدولة الجديدة وليدة الثورة الشعبية، وأن علاقة النظام الإيراني تاريخيا وفي الواقع الحالي قمعية أثمرت عدم الثقة والخوف والرعب، وعليه فمآل ذلك إلى العنف وقلب طاولات الحوار والسياسة.

وخلصت دراسة أبوصوة (٢٠١٦) إلى الإسلام واللغة العربية ودورهما في تناغم مكونات المجتمع الليبي وهما مرتكزين لهوية المجتمع قد تعرضا لضربة موجة نتيجة لسياسات نظام القذافي التي لم تكتف بالترويج لعروبة المكونات الإثنية وحسب وعروبة الأمازيغ وعروبة الطوارق بل اعتمدت أيضا رؤية عرقية فسرت بها عقيدتهم فالعروبة وفق هذه الرؤية والإسلام شيء واحد والبلوى أنه لم ينته عند أثنية السياسة والدين فالأثنية طالت العلم أيضا، وأن التصدع الأمني في دول الجوار والانفلات الأمني في ليبيا وما نجم عنه من ولادة لتنظيمات متطرفة وعصابات مسلحة متعددة الجنسيات تعمل على نشر السلاح والبشر، وأن تنامي أعمال الإرهاب لن يسهل مهما المتطرفين داخل هذه الإثنية أو تلك وإنما سيسهم في انتشار فوضى أمنية عارمة تجعل الحرب أمرا يتعذر اجتنابه.

وتوصلت دراسة أكمير (٢٠١٦) أنه رغم التحديات فقد تمكن العديد من المتحدرين من أصول

مغربية من أبناء الجيل الثاني والثالث اكتساب تربية وثقافة ومواطنة مزدوجة ومنسجمة وهم في الوقت الحاضر يشغلون مناصب المسؤولية في مختلف المجالات من سياسية واقتصاد وغدارة وثقافة وفن ورياضة في مختلف الدول الأوربية وهم مع اعتزازهم بهويتهم الأصلية لا يواجهون إشكالا أو عائق لنجاحهم أو اندماجهم أو مواطنتهم، وأظهرت دراسة عوايص وعياش وعليوي (٢٠١٦) أن الإعلام الوطني الفلسطيني لا يخدم الهوية الوطنية، وحتى اليوم لا يدرك القائمون على الإعلام الفلسطيني المتلفز أن رسالته الأولى يجب أن تكون تعزيز الهوية الفلسطينية بمقوماتها الصيلة وبالدمج والموائمة بين الواقع والطموح، وحتى اليوم لا يوجد وعي كاف بأهمية تحرير الإعلام من قبضة الأحزاب، وللوصول غلى ذلك لا بدمن إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني المنقسم على نفسه على أسس ديمقراطية تحقق شراكة سياسية حقيقية معبرة عن الهوية الوطنية بكافة انتماءاتهم السياسية والفكرية وبما يعمل على إعادة التوازن والاستقرار النسبي لأبعاد ومكونات الهوية الفلسطينية على قاعدة ديمقراطية تكاملية غير صراعية.

واستكشفت دراسة دحماني (٢٠١٥) أن الاستعمار الفرنسي عمل على طمس الهوية الوطنية للجزائر من خلال مجالات مختلفة منها القضاء على التعليم بغلق الزوايا ومدارس التعليم، الأحول الشخصية، ومحاولة لحماية الهوية الوطنية سعت جمعية علماء المسلمين الجزائريين لإثبات حق الهوية الوطنية للجزائريين ولإقرارها كمبدأ أساس في ظل التعنت وسياسية التهميش والعنصرية التي اتبعتها سياسة الاستعمار، ومن جهدهم محاولة الإبقاء على الهوية المميزة قاموا بإنشاء مدراس التعليم العربي في كافة ربوع الوطن، وكشفت دراسة باشا (٢٠١٥) أن الكتاتيب القرآنية في جزر القمر في أسهمت صناعة الشخصية وتشكيل الهوية الوطنية للشعب القمري من خلال مناهجه التعليمية والتربوية، كما كان لها دور في صهر الإثنية والعرقية والقبيلة في نسيج واحد متحد.

وأظهرت دراسة ناصري وعلي (٢٠١٥) أن من أهم البنى الأساس التي تقوم عليها الدولة وفق رؤية ابن خلدون للدولة هي الانتماء والاتحاد والتعاون بين أفراد المجتمع معبرا عنه بالعصبية وهي بمثابة رابطة تشد الأفراد فينا بينهم، وتقوم على أساسين وهم رابطة الرحم والنسب والأخرى رابطة الحلف والولاء، لتوفر للجميع الدفاع المشترك ضد المواجهات الاعتداءات، كما يشكل عامل المال والجيش أهمية لا يمكن الاستغناء عنها لقيام الدولة وبقائها، إلى جانب مقومات الدولة المتمثلة في العمران ونظمه والعلم والتعليم والدين المذهب للنفوس الصانع للأمجاد الضامن لسلامة النفوس والدولة من الصراعات الداخلية والخارجية مؤكدا على مقوم الأخلاق الضامن لنجاح سياسة الدولة مع رعاياها، وأظهرت دراسة أن الجزائر تعيش رهانات داخلية و أخرى خارجية تستدعي التمسك بالوحدة واللحمة الوطنية ويبقى الرهان في ذلك بالدرجة الأولى على عاتق النظام التعليمي.

وكشفت دراسة عمر (٢٠١٥) أن التدخلات الخارجية في لبنان بما تترك من انعكاسات على أوضاعها الداخلية لن تتوقف أو يقل اثرها إلا إذا التزم جميع الأطراف بتنفيذ وثيقة الطائف عام ١٩٨٩ التي تضمنت إلغاء الطائفية هدف وطني أساسي للوصول إلى هيئة وطنية حاكمة وإلغاء الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية، وخلصت دراسة المساعيد (٢٠١٥) إلى أن الحركة الوطنية الأردنية صاغت لذاتها هوية وطنية أردنية رغم التحديات الداخلية والخارجية متمثلة في الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية والمخططات الاستعمارية التي حالت دون تحديد مفهوم للهوية الوطنية الأردنية بأبعادها الديمقراطية والزمنية مع نشاط الوعي الساسي لأبناء شرقي الأردن.

وأوصت دراسة العدوان والدباس (٢٠١٥) بضرورة إعادة النظر في إجراءات انتخاب الأقليات من خلال اتباع إجراءات تسهم في تعزيز الهوية الوطنية، كذلك حصص البدو والأقليات وفقا لوزنهم

السكاني، إثر تميز تمثيلهم وحضورهم البرلماني منذ تأسيسه، وأظهرت دراسة أمين (٢٠١٥) أنه ثمت ارتباط بين اكتساب اللغة وإداك الهوية لارتباط التصورات والإدراك بالجهاز الرمزي الذي تشكله اللغة، وأن كثيرا من الخطابات التي تستعمل مصطلحات اللغة والهوية والثقافة وغيرها تصدر عن منطلقات تصورية غير دقيقة، وكشفت دراسة خليفة (٢٠١٥) أن المقاربة لمفهوم المواطنية في الوطن العربي تبدو غير مكتملة لا سيما بعد إخفاق العديد من المحاولات الآيلة إلى بناء الدولة القومية في عدد من أقطار الوطن العربي، إلى جانب إشكالية ربط أو فصل الحكميتين السياسية والدينية في الإسلام فضلا عن عدم نضوج المقاربات الأخرى وأن إسقاطها يعني إسقاط على المجتمعات العربية.

المرزوقي (٢٠١٥) أن مفهوم المواطنة سيبقى الإطار الذي تدين له المجموعات البشرية بالولاء مقابل أن يقدم لها الحماية الأزمة والإطار الذي تمارس ضمنه الحقوق والحريات ويتم الالتزام بالواجبات، وأسفرت دراسة فارس(٢٠١٥) عن ملازمة العالم الثالث لاعتبار مسألة الهويات الخاصة كمرادف للجماعات الانفصالية والمعادية للهوية الوطنية الواجدة لحالات الأمن في هذه الدول في حين أخذت منها الديمقراطيات المتقدمة مصدر قوة استثمرتها للبناء الوطني والاستقرار السياسي والاعتراف بحقوق الجماعات الهوياتية ولاهتمام بها لا يشكل تحد لاستقرار الدول، انطلاقا من مبدأ الاهتمام بالجزء يولد أمن الكل.

ووجهت دراسة الكاروري(٢٠١٤) إلى إدراج القبيلة في منظور مقاصدي اجتماعي بنمي الموجب ويعالج السالب، بحيث لا تتجاوز دائر التعارف وتوليد الأعراف القيمية لتصبح بأدلجة ما مدخلا للانتماء الفكري والثقافي والسياسي، ويعلى قيم التماسك الدستوري والقانوني لبناء الدولة الحديثة، فالسياسة الشرعية في بناء الدولة تعتمد الرابط الدستوري وضوابطها القانونية وأطرها الوطنية مزهدة في رباط القبيلة، وأوصت الدراسة بجعل الأصل في الحقوق والواجبات داخل الوطن يتصل بالقيم الدستورية والقانونية والأخلاقية بعيدا

عن التصنيف القبلي، إدخال القيم الإنسانية والوطنية والإيمانية وجعلها ضمن المقررات الدراسية باعتبارها ردع للانحراف القبلي عن مساره التعارفين كما أراد خلقه سبحانه وتعالى، الحذر لما يسمى بأدلجة القبيلة لتحقيق أهداف سياسية من قبل الساعين إلى خلخلة النسيج الوطني وإضعاف مؤسساته الوطنية.

وأظهرت دراسة الشحي(٢٠١٤) أن معلمي الدراسات الاجتماعية في سلطنة عمان لديهم اتجاهات إيجابية عالية نحو الهوية الوطنية وبفروق جوهرية لصالح الإناث حيث أظهرن اتجاهات إيجابية أعلى من الذكور في التنشئة على الهوية الوطنية والاتجاهات نحو الهوية العمانية وطرق وآليات الهوية الوطنية، وقد أوصت الدراسة بأهمية دور معلمي الدراسات الاجتماعية في إكساب الطلبة قيم الهوية الوطنية العمانية والمجتمع العماني والاستمرار في عملية تعزيز الهوية الوطنية وتفعيل دور المؤسسات التي تسهم في تعزيز الهوية الوطنية للحد من التداعيات الثقافية للعولمة على الهوية الوطنية.

وأظهرت دراسة المراغي والربضي (٢٠١٣) أن كل ما هو على الأرض الفلسطينية عربي إسلامي ومسيحي هو فلسطيني الهوية، ينتمي إلى الأمة العربية والإسلامية التي يشترك معها بالحضارة والتاريخ والدين واللغة ويعود بجذوره إلى الكنعانيين وأن الإسرائيليين (الصهاينة) الغزاة المعتدين ليسوا سواء عابري سبيل على أرض فلسطين، وأظهرت دراسة فيلالي (٢٠١٣) أن الهوية الجزائرية واجهت الكثير من التحديات ومحاولات الطمس التي هددت وجودها وكادت تذهب بمعالمها بل وجذورها، ولا تزال قائمة مع ظهور الأطماع الاستعمارية بأهداف وأساليب جديدة، وحيث إن الصراع سمة أساسية في الحياة لاجتماعية فالحل غي تطويعه في سبيل التغير السلس الذي يسهل لأفراد المجتمع بمواكبته وتقبله ويجنبه الدخول في أزمات تستنزف طاقاته ولا يكون إلا بمواجهة التحديات وإشراك النخبة في تخطيط مسار الإصلاحات التي يسعى إليها المجتمع.

وأظهرت دراسة كيالي (٢٠١٣) أن المسالة الطائفية مسألة سياسة أصلا، وأن مشكلة التطرف لا تكمن في دين بحد ذاته أي دين لا في طقس العبادات ولا المبادئ المتعلقة بمعاملات البشر، وأن مشكلة التعصب تكمن في توظيف بعض البشر لهذا الدين أو ذاك وفي المصالح الخاصة والصراع لأجل السلطة كما أن مسالة العنف تم التغلب عليها إلى حد كبير بواسطة اعتماد الديمقراطية التي تأسس على المشاركة والفصل بين السلطات وتداول السلطة بواسطة صناديق الاقتراع.

وأظهرت دراسة غماري (٢٠١٣) أنه بات على الاتجاهات الإسلامية الاندماج في الدولة الوطنية الحديثة وأن يتكيفوا من أسسها ولتحقيق هم مطالبون باستبدال الخطاب الديني بخطاب سياسي، واستبدال الجماعة الدينية التي تأطر الإسلام السياسي بتنظيم سياسي يقدم حلول ومعالجات للإشكالات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق رفاه المواطنين، و الاقتناع بحتمية أرضية تفاهم مع جميع التيارات السياسية الفاعلة لا سيما العلمانيين واليساريين لأن الدولة تحتاج إلى جميع أبنائها دون استثناء، واستيعاب التيارات المتطرفة والجهادية وإدماجها في العملية السياسية ودوها لا يمكن أن يزاوج التيار الإسلامي بين الدولة الوطنية الحديثة والإسلام السياسي، وسيبقى مؤديا لدور المعارض الحامل أمل الإنقاذ من فساد النخب الوطنية الحاكمة وإخفاقها أو دور الحاكم الحامل ألم الفرقة والتقسيم بين أبناء الشعب الواحد، وأظهرت دراسة هيفاء (٢٠١٢) أن محاولة فرض الهوية القومية كانت عقبة أما إنشاء الهوية الوطنية العراقية وأن اعتماد نظام المحاصصة الطائفية قد عقد الإشكالية، وحاجة العراقيين اليوم إلى سلطة تجمعهم وتميز بينهم وبين جوارهم والاتفاق على توصيف جامع للهوية الوطنية العراقية.

وتوصلت دراسة لعياضي (٢٠١٢) إلى أن التلفزيون مؤسسة تمتلك سلطة التأثير المطلق وغير المحدود تستطيع أن تمحو الهويات الوطنية أو تعيد تشكيلها كما تريد وتشتهي، وأن الهوية الوطنية تمثل

اجتماعي يعيش حالة من إعادة الصياغة المستأنفة التي تتداخل فيه العوامل بما فيها التلفزيون، وتوصلت دراسة روحانا (٢٠١٢) أن المشروع السياسي الذي اعتمدته الدولة أوصل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى طريق مسدود وخطر الشرخ في الهوية الوطنية الفلسطينية وتهدد لأهم مكوناتها الصحية، وأن الهوية الفلسطينية نجحت في المحافظة على ذاتها لأن المشروع لم يكن في وقت ما واقعيا، ولن تقوم دولة في فلسطين نتيجة عملية السلام الحالية، وأوصت التفكير في مشروع يضع الإنسان الفلسطيني لا الدولة في المركز الذي يعني عودة المشروع الفلسطيني إلى الاعتماد على الهوية الوطنية الفلسطينية لأنها ترشد المشروع الذي يضع في مركز أهدافه الإنسان الفلسطيني وحقه في العيش الحر في وطنه وفي تقرير المصير.

وكشفت دراسة مقلد (٢٠١١) أنه الهوية الأوربية مازالت تفتقد الإطار الرسمي رغم عقدها السادس في تجربة التكامل الأوربي، وجود تفاوت كبير بين الدول الأوربية في توطيد أركان الهوية الأوربية وأن القيم الاقتصادية لا تزال هي المحرك الثاني للرأي العام الأوربي لإقامة الاتحاد إلى جانب السلام والثقافة، وأن التراجع عن تعزيز الاقتصاد قد يؤدي إلى إضعاف الهوية، وأن مستقبل الهوية الأوربية يرتبط بمدى حيوية المؤسسات الأوربية، فالهوية الأوربية باتت من الأهمية بمكان حيث يعول عليها في حماية الاتحاد من التفكك والانقسام والصراع بكل أشكاله العسكري والاجتماعي والاقتصادي والعسكري وتساعد في تحقيق التماسك والتضامن والتعاون والشراكة، وأن خطر التفكك من الممكن أن يأتي من الداخل أو الخارج، ولضمان استمرار الاتحاد لابد من تعزيز الهوية الأوربية وضمان تحوله من اتحاد دول إلى كيان سياسي يشكل أساس دولة عظمى تسمى الولايات الأوربية المتحدة.

وكشفت دارسة عتريسي (٢٠١١) أن الاستقرار المجتمعي في معظم دول الربيع العربي قد تراجع بشكل مختلف من دولة لأخرى، حسب طبيعة المواجهة والصراع وأن النموذجين السوري والعراقي هما الأشد

قسوة بحيث تراجعت إلى حد كبير عوامل الوحدة الوطنية ومقومات المواطنة لتحل مشاعر وولاءات المذهب والطائفة والمنطقية والقبيلة والعشيرة، وإذا كان لهذه الانتماءات بعد طبيعي إلا أنها تحولت إلى مخاطر جدية على وحدة المجتمعات والكيانات العربية، وهدف للقوى الإقليمية للتدخل والتأثير في الصراع في سوريا والعراق، وتوصلت دراسة شتيح (٢٠١١) إلى أن الحديث عن الهوية ومكانتها ورصد التحولات الاجتماعية يبقي قضية الهوية حاضرة على موائد النقاش والحوار الجاد، وأن الهوية الثقافية صمان الأمان وجوهر التماسك للأمة الجزائرية ,أن أي مساس بها يهدد البناء القائم الذي رسخه الدين بعيد عن العصبيات في ظل تحديات العولمة المسلطة على الأمم والشعوب، ضرورة إبعاد عن التوظيف السياسي والنظرة الضيقة تجنا لإثارة للنعرات والعصبيات والفرقة والفتن والعنف.

وأظهرت دراسة العبيداني (٢٠٠٩) أن مناهج الدراسات الاجتماعية في سلطنة عمان تضنت سمات الهوية الوطنية بنسب متفاوتة، أوصت دراسة بضرورة التأكيد على دور المناهج التربوية في تعزيز الهوية الوطنية وتأصيلها في نفوس الطلاب منذ المراحل التعليمية المبكرة، وإضافة مواضيع تعتني بتنمية التضحية من أجل الوطن، وتعزيزها، والاعتناء بالزي التقليدي، وتنمية وإدراك الهوية الوطنية كزيارة الأماكن التراثية وكتابة المقالات البحثية، و التأكيد على فضل الوطن على أبنائه والتعريف بالتطور التاريخي للوطن، والتمسك بالقيم والأخلاق الإسلامية وإبراز دور العمانيين الحضاري في مختلف العصور.

٢،١٠ الخلاصة:

من خلال ما تم استعراضه من عناصر ومفاهيم، بمكننا القول أنه ثمت مؤشر قوي لعلاقة ارتباطية قوية بين الانتماء والهوية، لذا فإنه يتعزز لدى الباحث من خلال هذ المؤشر دافع نحو البحث في الموضوع الذي تحمله هذه الدراسة وهو تعدد الانتماءات ودورها في تكوين الهوية الوطنية، فالدول إنما تحتفي بما لها من

رصيد فكري، وثقافي، وبشري، وحضاري، وعمراني وكل ذلك يعكس مدى تماسك المجتمع، فالإنسان لم يخلق ليكون وحيدا في معزل عن بني جنسه، وإنما خلق ليكون مدنيا، والمدنية من جملة خصائصه، ولا يجب أن تكون المزيات التي يكتسبها الفرد بفعل انتماءه الأسري أو القبلي، أو العرقي أو المكاني، أو الثقافي، أو الفكري المزيات التي اكتسبها الفرد بفعل انتماءه الأسري أو القبلي، أو العرقي أو المكاني، أو الثقافي، أو الفكري عامل صراع وتنافس وإنما يجب حملها لتكون مزية تسهم في البناء وقوة للمجتمع، ومن تلك الفرائد تتشكل الهوية العامة للوطن وتصبح للوطن هوية يعرف بها كل أفراد المجتمع وتكون لهم شعارا بين الأوطان، وقد عرفت حضارات وأمم من قبل بهوية بقت لهم معلم فخر واعتزاز، تعاقبت الأجيل، وقد أُشرب هذا الفصل بمفاهيم الانتماء وأنواعه، وخصائصه ومنظور البيعة في الفقه السياسي الإسلامي إلى جانب نظرية العقد الاجتماعي، ونظرية الحاجات التي يتبناها البحث في هذا السياق، كم تم إبراز أهم الانتماءات في سلطنة عمان حسب ما أشارت إليه بعض الدراسات، والدراسات السابقة التي ناقشت موضوعها، وتم التعرض لعوامل تعدد الانتماءات في سلطنة عمان وسمتها وآليات التعامل معها من خلال سوق عددا من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.، كما بُسط بعضا من مفاهيم الهوية الوطنية، ومكوناتها ونظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التعددية الثقافية، وملامح من الهوية العمانية، وتحديات الهوية الوطنية وسوق عددا من الدراسات السابقة التي تناولت التحديات التي تواجه الهوية الوطنية.